عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التجمعات الصناعية الأمريكية وأثرها على القرار السياسي الأمريكي
من بوش الأب إلى بوش الابن

ماجد علي إبراهيم المصدر

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1429هـ/2008م

التجمعات الصناعية الأمريكية وأثرها على القرار السياسي الأمريكي
من بوش الأب إلى بوش الابن

إعداد

ماجد علي إبراهيم المصدر

بكالوريوس علم الاجتماع – علوم سياسية من جامعة الأزهر–
غزة – فلسطين

المشرف الرئيس: أ.د. محمد محمود النيرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في (الدراسات الأمريكية) من برنامج الدراسات الإقليمية
عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس

1429هـ/2008م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

التجمعات الصناعية الأمريكية وأثرها على القرار السياسي الأمريكي من بوش الأب إلى بوش الابن

اسم الطالب: ماجد علي إبراهيم المصدر
الرقم الجامعي: 20511237

المشرف أ.د محمد محمود النيرب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : 21 / 5 /2008م ، من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم و تواقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. محمد محمود النيرب التوقيع:
2. ممتحناً داخلياً: د. محمود حسن الأستاذ التوقيع:
3. ممتحناً خارجياً: د. جهاد جميل حمد التوقيع:

القدس–فلسطين

1429هـ/2008م

الإهـداء

إلى زوجتي التي لقيت منها كل الدعم والتأييد

إلى أبنائي أحمد ، عبد الرحمن، منار، تسنيم

إلى روح والدتي الطاهرة التي مازال صدى دعواتها في أذني

إلى كل من ساعدني وضحى بوقته وجهده ليخرج بحثي هذا إلى النور

أهدي هذا البحث

ماجد علي إبراهيم المصدر

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير في برنامج الدراسات الإقليمية – الدراسات الأمريكية، وإنها نتيجة أبحاثي باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

ماجد علي إبراهيم المصدر

التاريخ: 2008/5/21م

شكر وعرفان

إن الباحث ليسجد لله حمدا وشكرا على ما منحه وما منعه عرفانا بفضله سبحانه وتعالى عليه بتوفيقه إلى إنجاز هذا البحث ولا يسع الباحث إلا أن يقدم وافر شكره وعظيم امتنانه لكل من تلقى العلم على يديه طول المراحل التعليمية المختلفة وينتهز الباحث الفرصة ليسجل شكره وتقديره إلى الأساتذة الذين قاموا بالإشراف على هذه الرسالة.

واخص بالذكر كلا من دكتوري العزيز د. محمد النيرب الذي لم يبخل عل ي في تقديم كل الدعم والمساندة لإخراج بحثي هذا إلى النور وكل الشكر والتقدير مني إلى كلا من الدكتور جهاد حمد والدكتور محمود الأستاذ على المجهود الذي بذلوه معي و النصائح المفيدة و النقد البناء والكثير من الملاحظات والإرشادات التي دعمت إتمام هذا البحث ، وصوبت مساره من خلال النقد البناء, ولقد شرفني قبولهم المشاركة في الحكم على هذه الرسالة، لذا لهم منى كل شكر و تقدير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعة القدس ورئيسها وعمادة الدراسات العليا وفرع الجامعة في غزة وجميع العاملين فيه الذين قدموا لي الإرشاد والمساعدة لإنجاز هذا البحث. كما أتقدم بالشكر والعرفان لزملائي بالعمل وإدارة صحة المنطقة الوسطى الذين ساهموا في تسهيل مهمتي في إنجاز هذا البحث.

الباحث

ماجد على إبراهيم المصدر

ملخص:

التجمعات الصناعية الأمريكية وأثرها على القرار السياسي الأمريكي

من بوش الأب إلى بوش الابن

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة **التجمعات الصناعية الأمريكية وأثرها على القرار السياسي الأمريكي منذ بوش الأب إلى بوش الابن** ، ولتحقيق ذلك قام الباحث بدراسة كل ما يتعلق بهذه التأثيرات من مراجع ومواضيع ودراسات سابقة وكتب ولقاءات صحفية ذات صلة بالدراسة من اجل الوصول إلى أفضل النتائج العلمية في هذا الموضوع. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والنقدي التحليلي في تحليل و دراسة المواضيع والقضايا المتعلقة بالبحث ، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة لدراسة واقع تأثيرات التجمعات الصناعية الأمريكية على القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً في ظل هذه الأوضاع القائمة حاليا في فلسطين وعلى وجه الخصوص قطاع غزة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1 -لقد هيمنت صناعة العسكرة والسلاح منذ الحرب العالمية الثانية على السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية، وبالتالي مازالت هذه السياسة محكومة بهذه الفلسفة من لعبة المصالح المرتبطة بصنع القرار الأمريكي.

2 -إن السياسية الأمريكية لبيع السلاح وتجارته يمثل اليوم أهم سلعة دولية ويحتل مركزا متقدما للغاية في قائمة أكثر السلع تأثيرا في حركة الاقتصاد العالمي.

3 – أميركا هي "دولة الإنتاج والتصدير الأولى" وبهذه الصفة تستطيع التحكم بدقة فيما يتسلح به الآخرون من حيث النوعية ومن حيث الكم، غالبا ما تتم عملية بيع السلاح تحت إشراف وتدريب خبراء أميركيين.

4 -الاقتصاد العالمي مرتبط بالسياسة الأمريكية العليا وهي المحرك في التأثير على صنع القرارات الدولية والأمريكية المرتبطة بالأساس بمصالحها التجارية والاقتصادية والرأسمالية.

5 -الرأسمالية الأمريكية ومؤسساتها الصناعية أصبحت اليوم تحتكر القرار الدولي وتؤثر بقوة فيه وهذا من خلال مجالات صناعات (النفط – السيارات– السلاح – التبغ – الطائرات –...الخ) ومدى سيطرتها عليه .

Abstract:

This study aimed at showing the affects of American industrial companies on United States government's political decisions from the administration of George Bush Sr. to George W. Bush Jr. To do that the researcher studied all available different materials related to this subject: academic journals, books, unpublished research study papers, press media interviews, newspapers etc. it is worth noting that the study is considered an important new research because it updated the significance of this topic especially in the light of the present turmoil in our area – the Arab world.

The finding results of the study show the following:

1- The US has the highest military weapons' production in the world since the World War Two. This means the United States ' interests dominates the decision making process.
2- The USA sales of military and weapons' production rate are the most important product among the international economic market.
3- USA is the leading producing and exporting country – this means that USA still controls weapons productions sale in the world. Most likely others get trained by the USA in this factor.
4- The international economic market is totally connected with USA top interests. The USA foreign policy is the machine which effects the international as well as the USA decision making which is related to the USA capital, trade and economy.
5- The USA capital and its institutions are controlling the international decisions which affects it through different industries: oil - cars - weapons- tobacco - airplanes …etc) and the USA total control on it

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد تختلف عن كثير من دول العالم، كونها دولة حديثة في تكوينها نسبيا، وهذا سيجعل ذاكرة م ن يعيش بها تجاه مفهوم الدولة يرتبط بتاريخ تواجده في تلك البلاد ، كما يكون لحجم التضحيات أو المغامرة التي قدمها فرد أو مجموعة، هو وراء شكل نظرته لتقييم السياسات الحكومية، وهذا يختلف بشكل مؤكد عن الدول التي عمرها آلاف السنين حيث تعددت روافد ذاكرة الفرد بها وما سيترتب على تلك الذاكرة من تقييم لسياسات هذه أو تلك من إدارات حكومته على مر الزمن. ولكن اليوم الولايات المتحدة الأمريكية تشهد تنامي كبير في سياساتها الاقتصادية والعسكرية واستراتجيات السياسة الخارجية وهذا وفق ما يشهدهالعالم من تنامي لظاهرة التجمعات العالمية الاقتصادية مع حالة الانفتاح والعولمة التي تتواكب مع تزاوج للعديد من التجمعات الاقتصادية العالمية وما يصاحبها من تنافس لهذه التجمعات على قيادة وحرية التجارة والاقتصاد العالمي وهذا بالطبع مع احتدام التنافس الدولي للدخول إلى الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمارات الخارجية وظهور الاقتصاد المعرفي المبني على المعلومات الدقيقة من خلال انتشار التكنولوجيا المعقدة والتقنيات الحديثة في جمع وتبويب البيانات الإحصائية والاقتصادية وعليه فقد اختطت الحكومات طرق عدة تقوم على رفع مستوى التفاعل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتعزيز الكفاءة في الأداء لتمكين المواطنين وخاصة رجال الأعمال والمهتمين بالشؤون الاقتصادية من مواكبة هذه التطورات من أجل استغلال فرص الاستثما ر المتاحة وتعزيز أسواق المنتجات الحالية وفتح أسواق جديدة للصادرات. ومن خلال ما تقدم فان هناك علاقة متبادلة بين السياسة والحكم من جهة والاقتصاد م ن جهة أخرى، فالسياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد والعكس

صحيح. وهنالك العديد من دول العالم التي تجمع بين هذه العلاقة وعلى رأسها الدول الرأسمالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً. (Adam Segal, 2004).

وكما هو معلو م فلن للاقتصاد الأمريكي دور كبير في هذا المضمار حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على رأس هذه المعادلة عالميا، حيث أنها تمتاز مقارنة بغيرها (بأنها ليست فقط دولة) بل أنها تمثل حقيقةً تجمع لشركات متعددة الجنسيات يرأس مجالسها رجال يتربعون على مواقع مميزة ومؤثرة بل وصانعة وصاحبة قرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا فإن اللوبي الصناعي الأمريكي يعد من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دورًا مؤثرًا في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن هذا اللوبي يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صناع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي لا ترتبط فقط بعلاقات قوية، مع أعضاء من الكونغرس، بل ولها علاقات مع تجمعات أخرى مثل: المجمع النفطي الأمريكي وهذه كلها بالمحصلة ذات مصالح مشتركة.

ومن هنا فان هذا البحث يوضح الترابط بين علاقة هذه التجمعات الصناعية وتأثيرها على القرار السياسي وتفاعلاته السياسية الأمريكية بالمنطقة في مراحلها المختلفة منذ ولاية بوش الأب إلى بوش الابن والتي هدفت إلى التأثير على القرار السياسي حيث إن فرضية الباحث تشير إلى أنه هناك تأثير للتجمعات الصناعية الأمريكية على القرار السياسي الأمريكي (مجدوب، 2001).

إن الإجابة على هذه السؤال ستتم في سياق التطرق لفصول البحث بالرصد والتحليل.

1,2 مشكلة البحث وأسئلته:

في ضوء ما تقدم فان مشكلة هذا البحث تكمن في معرفة تأثير التجمعات الصناعية (اللوبي الصناعي الأمريكي) على القرار السياسي الأمريكي وارتباط ذلك المباشر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العالمية عموما والعربية خصوصاً. **وتتحدد مشكلة الدراسة في**

السؤال الرئيسي التالي: "ما علاقة التجمعات الصناعية الأمريكية بالقرار السياسي الأمريكي؟ "

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما تاريخ علاقة التجمعات الصناعية ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي؟
2. كيف يمكن للشركات الصناعية الأمريكية أن تؤثر في القرار السياسي الأمريكي؟ وما الأدوار والتأثيرات الأخرى التي لها علاقة بالقرار السياسي الأمريكي؟
3. ما الأسباب الحقيقية من وراء الضغوطات التي تمارسها الإدارة الأمريكية على دول معينة ، وهل ذلك له علاقة بدور وتأثير التجمعات الصناعية الأمريكية؟

1,3 أهمية ومبررات البحث:

لهذا البحث مبررات على عدة مستويات منها الأمريكي الداخلي والإقليمي والدولي والفلسطيني:

المستوى الأمريكي: حيث أن هذا البحث يبين تأثير ودور التجمعات الأمريكية على القرارات السياسية وما ينتج عنه من مشكلات وتأثيرات في منطقتنا خصوصا شركات الاقتصاد العربي والفلسطيني وماله من تأثيرات أخرى.

المستوى الإقليمي والعالمي: هذا البحث من الأبحاث الهامة للقضية العربية وخصوصًا كونه يتعامل مع قضية شائكة وغير واضحة وهي تتمثل في علاقات تأثير ودور شركات الولايات المتحدة الأمريكية الصناعية على القرارات السياسية في منطقتنا العربية وماهية هذه التأثيرات و العلاقات وأدوارها تجاه قضايا العالم والمنطقة. ومن المؤمل أن يساهم هذا البحث في خدمة البحث العلمي بشكل عام في هذا المجال.

المستوى الفلسطيني: يفيد هذا البحث في المجال السياسي ومجال العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية والمساعدات وغيرها ومبررات ذلك بان العالم ومشكلاته مترابطة ولابد بأن يكون لذلك أثر على وضعنا الفلسطيني.

يرى الباحث بأن هذا البحث من الأبحاث التي تساهم في موضوع السياسة الأمريكية والقرار السياسي الأمريكي بعلاقته مع التجمعات الصناعية التي تتناول هذا الموضوع، وعليه فترجع أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

1 -قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع وإن وجدت فإنها لا تغطي الموضوع بشمولية.

2 -الباحث يرى بأنه من الممكن أن يكون هذا البحث بداية لسلسلة من الأبحاث والدراسات حول الموضوع والتي ستأخذ دورا أشمل في المستقبل .

1,4 أهداف البحث

هذا البحث يهدف إلى استخدام المنهج العلمي الذي يستند إلى وضع فروض معينة واختبار هذه الفروض بشكل دقيق ومنظم وعليه فالتفكير العلمي يحقق التالي:

- يدرس الظاهرة في علاقتها بالظواهر الأخرى.
- ويكشف العلاقة بين الأسباب والنتائج.
- يميز بين التجاور الزمني والمكاني لظاهرات معينة تحدث معاً بالصدفة.
- وهو بذلك منظم يقيم علاقات منظمة بين الظواهر

ومن أجل التعرف على أهم القضايا المتعلقة بتأثير التجمعات (الشركات) الصناعية الأمريكية على القرار السياسي الأمريكي منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتي تعتبر من القضايا الهامة ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على أربع مستويات – الأمريكي والدولي والعربي والفلسطيني. فتأثير العلاقات الاقتصادية لا تقل أهمية عن غيرها من القضايا السياسية والاقتصادية في الوضع الأمريكي وعلاقاته الدولية الخارجية، ولكن بشكل خاص فان الإدارة الأمريكية تستفيد من هذه التأثيرات والعلاقات المرادة بين عناصر مكونات النظام السياسي الاقتصادي الأمريكي

ودوماً تستثمر الإدارات الأمريكية المتعاقبة ذلك استثماراً سياسياً واجتماعياً خاصاً بها ولصالح مصالحها من أجل تمرير مشاريع اقتصادية إنتاجية مربحة وهادفة خاصة بهذه أو تلك من الإدارات الأمريكية على العالم وفي منطقتنا. **وبالتالي فان هذا البحث هدف إ لى تحقيق الأغراض والأهداف التالية :**

1. محاولة التعرف على علاقة التجمعات الصناعية الأمريكية بالقرار السياسي الأمريكي, و كيف يمكن للشركات الصناعية الأمريكية أن تؤثر في القرار السياسي؟ وأيضاً محاولة الكشف عن الأدوار والتأثيرات الأخرى التي لها علاقة بالقرار السياسي الأمريكي.
2. التعرف على تاريخ علاقة التجمعات الصناعية ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي.
3. محاولة البحث في ماهية الأسباب الحقيقية من وراء الضغوطات التي تمارسها الإدارة الأمريكية على دول معينة ، وهل ذلك له علاقة بدور وتأثير التجمعات الصناعية الأمريكية.

فرضيات البحث

من المعروف بان الفرض هو استنتاج ذكي يبنى على معلومات نظرية أو خبرة شخصية، بحيث يؤدي في نهاية الأمر إلى إجابة محتملة النتيجة. وفي ضوء ذلك فقد وضع الباحث افتراض ألا وهو: **يوجد تأثير للتجمعات الصناعية الأمريكية على القرار السياسي الأمريكي.**

وأيضا هناك فرضيات فرعية أخرى تنبثق عن الفرضية الرئيسة وهي أنه يوجد تأثير للشركات الصناعية الأمريكية على القرار السياسي الأمريكي. ومنها فرضية: " توجد قوة لوبي صهيوني مؤثر في التجمعات الصناعية الأمريكية"، وبالتالي لها دور في ترويض عوامل القوة الفلسطينية والعربية واستثمارها في رهانات التسوية السياسية الأمريكية الصهيونية لتحتل "إسرائيل" عبر أي تسوية مكانها في العمق العربي والإسلامي وتهيمن على مقدرات ومستقبل المنطقة، بحيث لا يتوهم أحد أن هناك

مجال للمراهنة في عصر العولمة أو " الأمركة " على دور أمريكي ضاغط أو رعاية أمريكية نزيهة يمكن أن تعترف بالحقوق العربية أو بأبسط حقوق الشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة للفرضيات النظرية الفرعية ذات العلاقة فهي كما يلي:

1. أنه كلما كانت التجمعات ذات علاقة تجارية دولية عالمية مع دول عالمية أخرى (تصدير – استيراد بيع – مصالح)، كلما كان القرار السياسي الأمريكي إلى حد ما متجانس وايجابي مع هذه الدول.
2. كلما كانت التجمعات الصناعية الأمريكية لها دور فاعل في المناطق العربية المنتجة للبترول كلما تأثرت قرارات الولايات المتحدة الأمريكية السياسية إيجابياً تجاه هذه الدول.
3. كلما كانت هناك صراعات دولية في العالم ويوجد علاقات تجارية عسكرية من (بيع للأسلحة وغيره) لتلك الدول كلما تأثر القرار السياسي الأمريكي إيجاباً نحو تلك الدول.

منهج البحث المتبع:

يتناول هذا الفصل عرضاً لإطار طريقة وإجراءات البحث، فيشتمل على وصفٍ للإجراءات ويشمل ذلك المنهج البحثي المتبع، كما يشمل إجراءات البحث ، الصدق والثبات، وأخيراً يتناول الباحث الطرق التحليلية اللازمة للإجابة على أسئلة البحث واختبار صحة فرضياته.

منهجية البحث:

في ضوء أهداف الدراسة، فقد تم استخدام عدة مناهج وذلك لتعدد المواضيع التي تتناولها الدراسة حيث يتطلب كل موضوع أسلوب خاص يتم به جمع وتحليل المعلومات. وتم استخدام المنهج التاريخي لإثراء الموضوع المتعلق بدراسة مسار التجمعات الصناعية الأمريكية و تطور السياسة الأمريكية وأبعادها التاريخية. هذا المنهج الذي يقوم على تحليل الظاهرة المراد بحثها من الزاوية التاريخية والعلمية والبحث من جميع جوانبها، وتحليل بنيتها، ومعرفة مجمل العلاقات والروابط بين مكونات

الظاهرة دون تدخل من الباحث في نتائجها، كما واستخدم الباحث أيضا المنهج النقدي التحليلي لدراسة بعض الأحداث أو القضايا التي يمكن أن تؤثر بها التجمعات الصناعية على صنع القرار السياسي الأمريكي.

الإجراءات والاعتبارات الأخلاقية للدراسة

لقد تم الأخذ بكل الاعتبارات الأخلاقية لضمان سلامة إجراءات ومنهجية البحث وهذا من خلال اعتماد منهجية علمية واضحة ووفق المعايير المعمول بها في البحث العلمي ومن خلال المتابعة العلمية وتقصي للحقائق والمعلومات العلمية ومصادرها في هذا البحث. وعليه فقد قام الباحث بتطبيق أساليب بحثه بالمنهج والطريقة التحليلية من أجل الرد على فرضي ات البحث وتم اختبار مدى وضوحه وصلاحيات وصدق المعلومات التي تم جمعها ومن ثم وصفها وتحليلها في البحث وعرضها ونقاشها مع المعنيين، وقد تمت مجموعة من الاقتراحات التي عمل الباحث على تعديل بعضها وإعادة صياغة البعض الأخر منها وهذا في طبيعة التساؤلات الخاصة بالبحث ، وبالتالي اطم أن الباحث إلى كفاءة جمع البيانات وبدأ في تحليل البيانات ووصفها وعرضها علميا في سياق هذا البحث.

استعراض عام لفصول الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة البحث

1.3مبررات البحث

1.4أهمية البحث

1.5أهداف البحث

1.6 أسئلة البحث

1.7فرضيات البحث

1.8منهجية البحث

1.9الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1 الدراسات السابقة التي تناولت التجمعات الصناعية الأمريكية العسكرية.

2.2الدراسات السابقة التي تناولت التجمعات الصناعية الأمريكية المدنية.

2.3 التعقيب العام على الدراسات السابقة

الفصل الثالث: الإطار النظري

علاقة أثر التجمعات الصناعية الأمريكية بالقرار السياسي الأمريكي

3.1لمحة تاريخية عن علاقة أثر التجمعات الصناعية الأمريكية على القرار السياسي الأمريكي.

3.2علاقة التجمعات الصناعية الأمريكية بالقرار السياسي الأمريكي.

3.3المشكلات المترتبة على علاقة التجمعات الصناعية الأمريكية بالقرار السياسي الأمريكي.

الفصل الرابع: التجمعات الصناعية الأمريكية

المبحث الأول: التجمعات الصناعية العسكرية

المبحث الثاني: التجمعات الصناعية غير العسكرية

الفصل الخامس: الاستنتاجات

الخاتمة

المراجع العربية والأجنبية

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية
- المواقع الإلكترونية

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل استعراض الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالتجمعات الصناعية والقرار الأمريكي وذلك لأن البحث العلمي يبنى بناءاً تراكمياً إنسانياً وقد قسمت إلى: دراسات عربية وأخرى أجنبية.

أولا: الدارسات العربية:

1. أحمد إبراهيم (2005) في دراسته بعنوان "الوجود العسكري الأمريكي في الخليج" في **المؤتمر** السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية "مشروع الشرق الأوسط الكبير.. جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية" القاهرة : (26 – 29 ديسمبر 2005) أشار فيها إلى الآثار السلبية المترتبة على الوجود العسكري الأمريكي في الخليج, ولعل من أبرزها تعطيل ترتيبات الأمن الخليجي , والتأثير سلبا في علاقات التعاون العسكري فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي , والذي ربما يعتبر التأثير الأكثر خطورة على الإطلاق. فالكثير من دول مجلس التعاون الخليجي, لاسيما الكويت, وجدت أن الحماية العسكرية الأمريكية والدولية تمثل الضمان الأكثر فاعلية لأمنها الوطني, وأدى ذلك إلى تعقيد عملية التعاون الدفاعي والأمني من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن ناحية أخرى, تحرص الولايات المتحدة من خلال وجودها العسكري في المنطقة على تعميق الارتباط الاستراتيجي بينها وبين تلك الدول في المنطقة، سواء على صعيد الدفاع والحماية ، أو على صعيد مبيعات السلاح, أو على صعيد عمليات الدعم والصيانة الفنية للأسلحة والمعدات التي تشتريها هذه الدول من الولايات المتحدة الأمريكية, بما يبقيها في حاجة دائمة للاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم, فإن الوجود العسكري الأمريكي والدولي في منطقة الخليج يتسبب في المزيد من الهشاشة الأمنية للعديد من دول المنطقة, وتعميق الشكوك المتبادلة فيما

بينها, فضلا عن مواصلة الاستنزاف الاقتصادي. وفي نفس السياق يقول الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قي معرض حديث له في البيت الأبيض 2006/2/20: "ولجعل أمريكا قادرة على المنافسة يتطلب ذلك وجود إمدادات طاقة نظيفة ورخيصة ومعقولة خلال السنوات الخمس الماضية اتخذت إدارتي الإجراءات لزيادة الإمداد المحلي من الطاقة, يتضمن ذلك المصادر البديلة والقابلة للتجديد, وعملنا أيضا على تحسين كفاءة الطاقة, وجعل بنيتنا التحتية للطاقة أكثر أمنا وموثوقية, وطبقنا سياسة الطاقة الوطنية الجديدة, ووقعت قانون سياسة الطاقة طبق عام 2005, أول فاتورة طاقة شاملة منذ أكثر من عقد. تحديات الطاقة الأمريكية تتطلب عملا مستمرا , لمصلحة اقتصادنا وأمننا القومي يجب أن نخفض الاعتماد على مصادر الطاقة الأجنبية, يتضمن ذلك الغاز الطبيعي الذي هو مصدر الكهرباء للعديد من المنازل الأمريكية, والنفط الخام الذي يزود الغازولين لسياراتنا, للوصول لهذا الهدف سنستغل التكنولوجيا. مبادرتي للطاقة المتقدمة تجهز 22% زيادة في تمويل الطاقة النظيفة, ولكيفية تشغيل بيوتنا ومكاتبنا بالطاقة نحن سنستثمر أكثر في الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الريح والطاقة النووية الآمنة والنظيفة لتغيير كيفية إدارة سياراتنا سنزيد أبحاثنا حول البطاريات الأفضل للسيارات الهجينة والكهربائية وفي السيارات الخالية من التلوث التي تسير على الهيدروجين, لنحمي بيئتنا واقتصادنا ويصبح الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة شيء من الماضي". (إبراهيم، أ.2005).

2. وفي دراسة لهشام سلام بعنوان: "القوة العسكرية للدول العربية من منظور واشنطن: المملكة السعودية وقطر". يقول الباحث: "يشير عدد من الخبراء إلى أن حروب أمريكا تأتى عادة بعد حالة ركود اقتصادي خانق تضرب الاقتصاد الأكبر في العالم، فقد جاءت حرب الخليج الثانية بعد العام 1991 حيث سبقتها حالة أزمة واضطراب وركود عاشتها الولايات المتحدة، وبالمثل الحرب على أفغانستان واحتلال العراق حيث وصلت المؤشرات الاقتصادية الأمريكية إلى أدنى نسبة لها في

الشهور الأخيرة من العام 2002. وتنال شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية وصيانتها الحصة الأكبر في عمليات بيع وتصدير الأسلحة الأمريكية إلى العالم، فقد بلغت تكلفة الحرب على العراق 2.6 تريليون دولار تقريبا بحلول نهاية عام 2007 وأوائل عام 2008، نالت هذه الشركات ما يقارب الثلثين من المبلغ، بالإضافة إلى عملية إعادة بناء الجيش العراقي بعد الحرب، وتسليح جيوش دول المنطقة، فعلى سبيل المثال أنفقت قطر في العام 2005 وحده ما يقارب 2,91 مليار دولار على قطاع الدفاع مقارنة مع مليار دولار سنويا أوائل تسعينات القرن الماضي، معظم هذا المبلغ ذهب لخزينة شركات السلاح الأمريكية.(سلام, هـ. 2006).

3. أما دراسة مركز الحرمين للإعلام الإسلامي (2004) بعنوان : "الاتفاقيات السعودية الأمريكية" تقول: "خلال عقود الحرب الباردة, شهد العالم نمطا أساسيا في حركة انتقال الأسلحة والصفقات المعقودة وكانت بشكل أساسي تتبع أنماط التحالفات والإصطفافات التي انقسم إليها العالم في تلك العقود ، وقد كانت الولايات المتحدة تبيع الأسلحة للدول المنخرطة في محور العالم الغربي أو الرأسمالي فقط وفى كثير من الأحيان كانت الصفقات المعقودة لا تتم وفق المعايير الاقتصادية والتجارية والربحية المعهودة بل إن العديد منها كان يتم في إطار الدعم والتعاون الاستراتيجي وبتسهيلات دفع كبيرة في محاولة لصد الاختراق السوفيتي". وأدركت الولايات المتحدة أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية والصراع المرتقب ضد السوفيت خاصة بعد اكتشاف مخزون النفط الضخم في تلك المنطقة، ولكن لم تلجا الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة العربية إلى أسلوب الاستعمار التقليدي السابق (بريطانيا وفرنسا) والذي اثبت سلبياته، بل لجأت إلى أسلوب الزحف الوئيد, بمعنى اجتذاب الأنظمة السياسية العربية نحو آفاق جديدة من التعاون مع أمريكا عن طريق عقد معاهدات واتفاقات اقتصادية وعسكرية في محاولة لإبقاء الاتحاد السوفيتي بعيدا عن المنطقة. ويمكن إيجاز العوامل السياسية التي دفعت الصادرات الأمريكية من الأسلحة في المنطقة إلى:

1. استقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة بهدف دعم النفوذ الأمريكي وتقليص النفوذ السوفيتي أثناء الحرب الباردة .
2. تامين الحماية والدعم للنظم الإقليمية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن ومحاولة استخدامها كأداة للضغط على النظم ذات النزعات الراديكالية.
3. ضمان امن إسرائيل عبر ضمان تفوقها العسكري من حيث طبيعة الأسلحة النوعية المقدمة لها قياسا للأسلحة المقدمة للدول العربية .
4. المحافظة على قدرة دفاعية أمريكية في المنطقة عن طريق عقد سلسلة من الاتفاقيات الخاصة مع الدول العربية مثل اتفاقيات التعاون الدفاعي مع دول المنطقة تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعد عسكرية داخل المنطقة وفى المقابل تقدم واشنطن لحلفائها مساعدات عسكرية في شكل تدريبات واستشارات عسكرية ومبيعات كبيرة من الأسلحة.(مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، http://www.memri.org).
5. أما بالنسبة للدراسات ذات العلاقة بالقرار الأمريكي ف دراسة محمد عبد العزيز الربيع (1990) بعنوان **طبيعة صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية** التي ذكر فيها أن صناعة القرار السياسي الأمريكي قد تختلف عن غيرها في الدول الأخرى لحداثة الدولة الأمريكية نسبيا مع غيرها من الدول.
6. محمد عبد السلام (2004) في بحثه بعنوان **الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية في العالم** قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة كبرى ولها تأثيرها المباشر على مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية في العالم وهي سيدة العالم الرأسمالي وتهيمن على مقدراته. ومن قبل عندما اشتدت معارضة فرنسا وألمانيا للغزو الأمريكي البريطاني على العراق لوحت الولايات المتحدة الأمريكية بسلاح المقاطعة، الأمر الذي دعا

الشركات الكبرى في تلك البلدان إلى حث حكوماتهم بشدة بان لا يقفوا في وجه السياسات الأمريكية وقراءاتها المتعلقة بالعراق لأنه ما من شركة كبرى في العالم إلا ولها ارتباط مباشر أو غير مباشر بالولايات المتحدة الأمريكية سواء كان ذلك بشركاتها أو مصارفها أو تقنيتها المتقدمة كما ان كثير من دول العالم قد دخلت في تجارب مماثلة من قبل عندما اشتدت الضغوط الأمريكية على شركات النفط البريطانية والكندية وغيرها في العالم العربي، فعل سبيل المثال ما حدث في السودان مع الشركة الكندية للنفط حيث آلت الأمور إلى أنها انسحبت بعد تمنع لم يستمر طويلاً وباعت حصتها للشركة الهندية ثم إن أي تعامل بالدولار سيدخله في مأزق في حالة تطبيق عقوبات اقتصادية أمريكية سواء على أفراد أو شركات أو حكومات . فإذا كنا في الماضي قد استهنا بمثل هذه العقوبات فإننا في هذه المرة نجد أنفسنا في مأزق حقيقي بع د أن تعدى الأمر الاتهام بمساندة الإرهاب كما كان ذلك في الماضي فلنأخذ على سبيل المثال الوضع في إقليم دارفور السوداني الذي تحول إلى أزمة دارفور ونحن نعي جيداً ما هي تأثيرات أزمة دارفور على العالم اجمع والدليل علي ذلك الترحيب الفوري من قبل بريطانيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا بها. ومساندتهم .. وربما حذوا حذو الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.. ومن هنا تبدو الصورة أكثر قتامه كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرة أكثر حزما وتشددا وهذا ما ظهر من خطاب بوش والجدية التي ألقى بها الخطاب. وربما دفع بتلك العقوبات إلى مجلس الأمن ليقوم بتبنيها وهنا تكمن خطورة الأمر. لذا علينا أن نحسن التصرف هذه المرة والموضوع لا يحتاج فقط إلى معالجات اقتصادية أو تحوطات وإنما إلى حلول جذرية للمسألة برمتها، وهذا أمر مستطاع وليس مستحيلاً. (عبد السلام، م. 2004).

7. وفي دراسة إلى حسن المصدق (2006) بعنوان **دول الخليج العربي ضحية استنزاف تصنعها شركات الأسلحة**. يقول فيها: "ويمكن حصر الإستراتيجية الأمريكية في ميدان بيع الأسلحة بالنقاط

التالية: غالبا ما يتم دراسة مبيعات الأسلحة على مستويات حكومية عليا في إطار علاقة الدول بعضها البعض، وتلعب مؤسسة Foreign Military sales دورا هاما في دراسة مبيعات الأسلحة ، بحيث أن هذه المبيعات يتم هيكلتها وتصورها في إطار من التعاون الاستراتيجي وضمن الرؤية الأمريكية لسياستها الخارجية، فواشنطن لا تكتفي بتسليم المعدات العسكرية، بل غالبا ما يقوم الجيش الأمريكي بتأهيل وتدريب الكادر العسكري الذي يستوردها، كما يقوم الفنيون الأمريكيون بالصيانة المطلوبة واستبدال قطع الغيار المعطوبة، و تحديث المعدات وتحديد الإستراتيجية العسكرية المطابقة لها. حيث تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاقتراح على الدولة المشترية معدات عسكرية إضافية يتم بيعها بثمن بخس أو يتم تقديمها في شكل مساعدات عسكرية بالمجان، وقد استفادت من ذلك مصر، الأردن، إسرائيل والبحرين، مما يقلص حظوظ الدول المنافسة لها. إذ لا يمكن لأي بلد منافس مصدر للسلاح أن يقدم ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من معدات إضافية تحت ستار المساعدة . وما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لزبائنها التقليديين وحلفائها الاستراتيجيين معدات عسكرية بمواصفات بعينها، يجعل أمن الدول المشترية مرتبط بها من الألف إلى الياء، وغالبا ما تكون مستعملة أو تم تجديدها، إذ حصلت البحرين مثلا سنة (1997) على فرقاطات بحرية (Perry) تم تحديثها، كما أن سلطنة عمان التي كانت سوقا بريطانيا بامتياز، حصلت بالمقابل على هبة عسكرية من ثلاثين دبابة من طراز M60A3 سنة (1996)، بالإضافة إلى عشرين دبابة أخرى سنة (1997) وذلك بغرض تعويد الزبون على استعمال السلاح الأمريكي شكلا ومضمونا، حتى يصبح أكثر قابلية لشراء نسخة معدلة ومطورة من نفس طينة السلاح الذي بحوزته، وهكذا دواليك. (العرب اون لاين، 2006).

8. أما دراسة أحمد السيد النجار (2006)، بعنوان "**طفرة نفطية عربية جديدة "..هل يتم توظيفها بكفاءة أم يجرى إهدارها؟**" حيث تجد الدراسة على أن أسعار النفط قد حطمت مقاييس صعبة في

قضايا السياسة الأمريكية ومصالحها في المنطقة العربية ، إلا أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ظلت متأثرة بالعوامل الخارجية والعلاقات الدولية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال الدراسة تتحدث بأن القرار الأمريكي قد تأثر بجملة من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، فعلى سبيل المثال نرى بـأن **التوترات الأمريكية–الفنزويلية ومحاولات واشنطن** وحلفائها لإسقاط الرئيس الفنزويلى المنتخب هوجو شافيز من خلال تعطيل العمل في قطاع النفط قد أثر سلبيا على العرض العالمي للنفط بالذات في عامي (2002) ، و (2003) وساهم في رفع الأسعار، كذلك فإن الاضطرابات السياسية–الاجتماعية–الطائفية في نيجيريا، وهى دولة مصدرة كبيرة للنفط، أثارت بدورها المخاوف وغذَت الاتجاه الصعودي لأسعار النفط، بالإضافة إلى الأعاصير التي اجتاحت خليج المكسيك وعطلت قسما كبيرا من إنتاج النفط فيه لفترات طويلة بالذات بعد إعصار كاترينا عام (2005)، وتجدر الإشارة في هذا المجال أيضا إلى الاضطرابات العمالية في البلدان المصدرة للنفط، والتوترات بشأن شركة يوكوس العملاقة للنفط في روسيا. وكذلك التوترات بشأن الملف النووي الإيراني. كما أن عدم تطوير طاقة مصافي النفط العالمية بصورة مواكبة للزيادة في الطلب على المنتجات النفطية أدى إلى وجود خلل فني في سوق النفط يتمثل في وفرة الخام وزيادة المعروض منه عن الطلب عليه في أعوام (2003)، (2004)، (2005)، وفى نفس الوقت يقل العرض العالمي من المنتجات عن الطلب عليها، وهو خلل تعتبر الدول المستوردة للنفط المسئولة عنه بصفة أساسية بسبب عدم ضخها للاستثمارات الضرورية إلى صناعة تكرير النفط، لكن الأمر تغير حاليا وأصبح المعروض من الخام متوازنا مع الطلب عليه في الوقت الراهن. فالنفط الذي يشكل الجانب الأعظم من الصادرات العربية حيث فاقت كل أرقامها القياسية السابقة، ووصلت إلى مستويات لم يكن يتوقعها أكثر المتفائلين في البلدان المصدرة للنفط، وأكثر المتشائمين في البلدان المستوردة له خلال العامين الأخيرين ووصل السعر في المتوسط إلى 50.6 دولارا للبرميل من سلة

خامات أوبك في (2005)، ومن المتوقع أن يصل إلى 60 دولارا للبرميل فى 2006. ارتفاعا للطلب وكانت أسعار النفط قد ارتفعت في عام (1999) مسجلة 17.5 دولارا للبرميل من سلة خامات أوبك، مقارنة بنحو 12.3 دولار للبرميل عام (1998)، وواصلت الارتفاع لتبلغ نحو 27.6 دولارا للبرميل من سلة خامات أوبك عام (2000)، وكان ذلك نتيجة لجهد مخطط من الدول المصدرة للنفط. أما الارتفاعات في الأسعار منذ النصف الثاني من عام (2002) وحتى الآن فتعود إلى عوامل لا علاقة لمنظمة الأوبك بها مثل التحسن الكبير في النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من ارتفاع الطلب على النفط الذي شكل بدوره عاملا ضاغطا في اتجاه ارتفاع الأسعار. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل (2006)، إلى أن معدل النمو الاقتصادي العالمي ارتفع من 2.6% عام (2001)، إلى 3.1% عام (2002)، إلى 4.1% عام (2003)، إلى 5.3% عام (2004) وهو أعلى مستوى له في الثلاثين عاما الأخيرة، واستمر عند مستوى مرتفع بلغ 4.8% عام (2005)، ومن المتوقع له أن يبلغ 4.9% في عام (2006). ونتيجة لهذا النمو الاقتصادي ارتفع الطلب العالمي على النفط بصورة كبيرة من 76.6 مليون برميل يوميا عام (2001)، إلى 76.8 مليون برميل يوميا عام (2002)، إلى 78.5 مليون برميل يوميا عام (2003)، إلى 82 مليون برميل يوميا عام (2004)، إلى نحو 83.2 مليون برميل يوميا عام (2005)، إلى نحو 84.1 مليون برميل يوميا في النصف الأول من (2006). وقد أدت هذه الزيادة الحقيقية في الطلب والتي جاء معظمها من الصين ودول شرق آسيا، إلى المساهمة في رفع أسعار النفط. أسباب ارتفاع الأسعار كذلك فإن أسعار النفط ارتفعت بسبب تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لتدفق جانب مهم من الصادرات النفطية العراقية للأسواق، والعمليات الإرهابية التي طالت المملكة العربية السعودية، والتي أثارت

المخاوف بشأن احتمالات تعطيل جزء من الصادرات النفطية السعودية الضخمة.(النجار, أ. 2006 http://www.ahram.org.eg)

9. وفي كتاب ودراسة عدنان بن أحمد الأنصاري (2005) ، بعنوان : "**السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة من 1991م إلى 2005م**" التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة وبداية ظهور النظام الدولي الجديد وعرض الباحث أيضا مدخلات ومخرجات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وتناول هذا البحث السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج وولكر بوش تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتجاه العراق وسوريا وليبيا والسودان ومنطقة الخليج العربي وتركيا وباكستان و إيران وأفغانستان. واستقرا الباحث أنه في فترة الدراسة وشهدنا تغيرا ملحوظا تجاه منطقة الشرق الأوسط، وان السياسة الخارجية الأمريكية قد تغيرت من سياسة المحافظة على الوضع القائم إلى تغيير بالحرب الوقائية التي تضمنها مبدأ الرئيس جورج وولكر بوش , حيث أن المنطقة دخلت في بؤرة الاهتمام، وتعين على الولايات المتحدة أن تعيد صياغة تصورها وتشكيل خريطتها مع سياستها الكونية الجديدة. وأصبح واضحا بأن منطقة الشرق الأوسط لها دور أساسي في التخطيط الإستراتيجي للولايات المتحدة في ضمان تدفق النفط منها إلى الولايات المتحدة وحلفائها، وأيضا ضمان تدوير أموال الدول النفطية في اقتصاد أمريكيا، والحفاظ على بقاء إسرائيل كمحمية أمريكية. ويرى الباحث بأنه يجب على دول منطقة الشرق الأوسط و دول المنطقة العربية بشكل خاص أن تتعامل بمرونة مع السياسة الخارجية الأمريكية وبما يحقق المصالح الوطنية حتى تواجه تحديات القرن الحادي و العشرين وشدة الضغوط التي تتعرض لها من جانب القطبية الأحادية ، وعليها أن تعرف فن التعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، وهذا يتطلب معرفة ما يدور بعقل الولايات المتحدة الآن , ويجب أيضا معرفة التعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه المنطقة من اتجاهين هما : اتجاه الصدام الحضاري –واتجاه تيار العولمة. الذين يعتمدا على مفاهيم منها الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات والتمويل والتجمعات الصناعية والشركات التعاونية والدعم المالي واللوجستي لإيجاد قوى سياسية معتدلة ذات مؤسسات ودولة ومجتمع مدني.

10. دراسة طالب علي (2005) بعنوان "**السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية** "، التي نشرت في مجلة معلومات دولية – العدد 67 شتاء **(2006)** "التطورات التاريخية للعلاقات الأمريكي ة – الإسرائيلية" حاولت الدراسة الكشف عن العوامل والتطورات الإيجابية في الرؤية الأمريكية لليهود والتي ترجع إلى ثلاثة أمور هي: التعاطف الأمريكي لما يعرف بالاضطهاد النازي لليهود، والنجاحات المتعددة التي أحرزها اليهود في الولايات المتحدة، والتشابه الكبير بين نشأة إسرائيل ونشأه الولايات المتحدة من ناحية الاعتماد على الاستعمار البريطاني لتكوين الدولة. كما عرض الكاتب تاريخ التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي من النظرية إلى التطبيق , كذلك تناولت الدراسة المبادئ العامة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة وذلك بعرضه للمساعدات العسكرية و الاقتصادية تلقتها إسرائيل من أمريكا في حقب تاريخية مختلفة. كما أشار إلى الخطة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة العربية وتوضيح المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها وطرق تفسير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

ثانياً : الدارسات الأجنبية:

تشير الدراسات التي تناولت تغطية التجمعات الصناعية الأمريكية إلى أنها ركزت على دور وتأثير هذه التجمعات في القرار السياسي الأمريكي حيث أظهرت اهتماماتها بقضايا التجمعات الصناعية الحربية والمؤسسة العسكرية ودورها في صنع السياسة الأمريكية. ومن الدراسات في هذا المجال التي تظهر دور هذه التجمعات وتأثيرها في مجمل السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية ما يلي:

1. دراسة للكاتب والمفكر ديل هيرسبرينغ (2005) بعنوان "البنتاغون والرئاسة: العلاقات المدنية – العسكرية من روزفلت إلى بوش" حيث يلقي الدكتور هيرسبرينغ المزيد من الأضواء على المؤسسة العسكرية الأمريكية ويكشف لنا عن هيكلها التنظيمي والآراء المتصارعة بداخلها، ومدى تأثير هذه الصراعات الداخلية على مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي على صانعي القرار السياسي. وفي هذه الدراسة يبدأ الكاتب في الحديث عن أهداف المؤسسة العسكرية الأمريكية في الداخل و الخارج، وأيضاً عن صعوبة الاتفاق حول هذه الأهداف في الوقت الحاضر، نظراً لاختلاف المفاهيم الإستراتيجية للأجهزة المختلفة التي يتكون منها البنتاغون، فهناك، دائماً، خلاف بين كبار ضباط سلاح البحرية وبين قادة القوات البرية حول إعطاء الأولوية إلى مختلف الأساليب، ابتداء من النظريات السياسية – العسكرية التي تتعدد حول أهمية القوة البرية (أو البحرية) للدولة، إلى عمليات المناورة السياسية داخل أروقة الكونغرس وفي أوساط رجال المال والأعمال والصناعة، بل وفي داخل البيت الأبيض نفسه. كما يثور الخلاف حول تحديد أهداف المؤسسة العسكرية الأمريكية بين دعاة نظرية "الحرب المحدودة Limited War" وبين مؤيدي استخدام الأسلحة النووية في هذه الحروب. وديل هيرسبرنغ يقول "وعلى ذلك فان السياسة الخارجية الأمريكية هي ، في الواقع ، انعكاس لنشاط ثلاث قوى تلتقي كلها عند المكتب البيضاوي في البيت الأبيض. وهذه القوى هي: الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، والمؤسسة العسكرية الأمريكية (البنتاغون) ووكالة المخابرات المركزية CIA، غير أن الأضواء لم تتركز في السنوات القليلة الماضية إلا على الشركات الاحتكارية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. أما البنتاغون فلم تسلط عليه الأضواء الكاشفة التي تبين مختلف جوانب المؤسسة العسكرية الأمريكية إلا بعدا لحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق. (هيرسبرنغ، د. 2005: 45).

2. وفي دراسة **بعنوان: "الأمن والعملية، قسم مبيعات الأسلحة"** ا لتي ترى على أن عملية بيع الأسلحة الأمريكية للدول ليست متوقفة فقط على البيع والشراء فحسب فهي تمر بمراحل عدة لتصل للقرار النهائي سواء بالسلب أو الإيجاب. هناك أربعة لاعبين رئيسيين مشتبكين في عملية بيع الأسلحة الأمريكية وهم: الإدارة الأمريكية، يتضمن ذلك البيت الأبيض بمجالسه المختلفة وكبار المسئولين والمتخصصين والخبراء في الوزارات (الإدارات) ذات العلاقة كالخارجية والدفاع والطاقة والأمن الداخلي، وأجهزة الاستخبارات ، ثم الكونجرس الأمريكي بمجلسيه (الشيوخ والنواب) ولجانه الداخلية المتعددة كالعلاقات الخارجية والاستخبارات، ثم اللاعب الرابع و هو مراكز الدراسات (التفكير) Think Tanks المستقلة وغير الحكومية التي تمتلك برامج قوية لمتابعة وتقييم حالة التسلح وتصدر توصيات بشأن التعامل معها. ينص قانون بيع الأسلحة الأمريكية أن على الرئيس الأمريكي إبلاغ الكونجرس بوثيقة مكتوبة عن صفقة الأسلحة المنوي عقدها مع إحدى الدول، ومن ثم إمهال الكونجرس 30 يوما للموافقة أو الرفض، وفي العام (1976) بدأت وكالة التعاون الأمني Defense Security Cooperation Agency (DSCA) إعطاء الكونجرس 20 يوما إضافيا لدراسة البلاغات المكتوبة المقدمة حول صفقات الأسلحة. (http://www.fas.org).

3. **دراسة** معتز محمد أحمد حسين بعنوان : "بناء أنظمة اقتصاد المشروعات ل Carl J . Schramm" قد أوضحت دراسة مسحية حديثة عام (2003) أن نحو 11 من كل 100 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية يعمل في نشاط مشروعات الأعمال سواء تلك التي لا تزال في مرحلة البداية أو التي لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات و نصفا. وهذا المعدل يعتبر عالياً مقارنة بالمعدلات المناظرة في أوروبا، فهو ضعف المعدل الموجود في ألمانيا والمملكة المتحدة. وعلى

الرغم من أن أغلب الأمريكيين يعملون في الشركات الكبرى والمتوسطة، فقد خلص أحد الأبحاث التي أعدها مكتب الإحصاء بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن غالبية الوظائف الجديدة قد وجدت إما في الشركات البادئة حديثا أو في تلك في مرحلة التوسع السريع. و هو ما أعفى الشركات الكبرى ذات الخبرة من قيود العمالة المؤمن عليها. فبدلاً من الاحتفاظ بالعمالة بشكل متعمد يمكنها إحداث تعديل في العمالة للحفاظ على وضعها التنافسي. وهنا كما هو معروف على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتميز كذلك بأن العديد من الشركات الكبرى و ذات الأهمية الإستراتيجية فيها قد أسست حديثاً. فشركتان مثل: Cisco - Dell للأنظمة على سبيل المثال بدأتا عملهما عامي (1985) و (1984) بالترتيب. وقد ساهمت الشركات الجديدة من هذا النوع في زيادة الثروة والارتقاء بمستوى المعيشة.

ويرى الكاتب أن الشركات الجديدة تلعب دورين رئيسيين في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية هما:

1- أنها آليات للابتكار . لكن على الرغم من أن الشركات الكبيرة المنشأة تقوم بالابتكار إلا أنها تقوم بذلك بشكل لا يتعدى الخطوط القائمة لعملها. فبمقارنة مولد صناعتين هامتين وهما الطاقة النووية والبرمجيات، نجد أن الابتكار في الأولى كان مدفوعاً بنشاط الشركات الكبرى مثل Westinghouse Electric والتي كانت تعمل في مجال توليد الطاقة بالفعل. وعلى الجانب الآخر نجد أنه لم تكن توجد صناعة مستقلة للبرمجيات في الفترة الأولى لظهور الحاسبات الآلية. حيث كانت البرامج تكتب أو تباع مع الأجهزة. غير أنه ظهر بعض رجال الأعمال الذين قاموا بتطوير برامج للمحاكاة متعددة الأغراض استخدمت في تصميم العديد من الأشياء من السيارات وحتى الأحذية. وبذلك استطاعت صناعة البرمجيات أن تحقق ما كان يوما ما منتظراً من الطاقة النووية: و هو تحقيق الفائدة لكافة القطاعات داخل الاقتصاد والارتقاء بمعدل النمو. 2- أنها تساهم في تيسير الصعوبات التي تفرضها دورة الأعمال. فقد ساعد إنشاء شركات جديدة، و وظائف جديدة، وصناعات جديدة في انتزاع الاقتصاد من

حلقة الركود و النهوض مرة أخرى كما حدث أوائل التسعينيات . و في المقابل نجد أن اليابان لديها العديد من الشركات التي تقوم بالابتكار، لكن لديها أقل معدل لنصيب الفرد من أنشطة المشروعات الجديدة بين 37 دولة، وهو ما يقدم تفسيراً لحالة الركود الاقتصادي المزمنة بها.

4. كتاب لكل من ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان بعنوان "**العسل والخل, الحوافز والعقوبات و السياسة الخارجية**" ، تناولا أشكال الارتبا ط المختلفة بين الدول وأن هذه الارتباطات تعتبر خيارا جادا للسياسة الخارجية وأوضحا أن استخدام العقوبات تسفر عن **صعاب اقتصادية** ولا تفي بالتغيير السياسي المطلوب في البلد المستهدف، ولا يمثل استخدام العقوبات استراتيجيات فعالة للسياسة الخارجية، وتؤدي هذه السياسة إلى توتر العلاقات الدبلوماسية، هذا ناهيك عن التكاليف الباهظة عند استخدام القوة العسكرية. ومع انهيار الإتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب الباردة، بدأت هناك الحاجة إلى استراتجيات أخرى في السياسة الخارجية مما أتاح لاستراتجيات ارتباط جديدة تتضمن استخدام الحوافز بدلا من العقوبات وقد وضع الكاتبان لتحليل سياسة الارتباط سبع حالات لتأكيد مدى ملاءمة سياسة الارتباط، مع الصين، إيران، العراق، كوريا الشمالية، جنوب أفريقيا، الإتحاد السوفيتي، فيتنام. وهنا يتساءل المؤلفان في الختام عما إذا كان من الأفضل استخدام الحوافز في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قي العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول مثل سوريا حيث وضح الكاتب أن تحقيق سلام دائم بين إسرائيل وسوريا لا يزال في حدود الممكن ولكن يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة للارتباط مع سوريا التي خضعت للعقوبات الأمريكية لفترة طويلة وذلك بسبب مساندتها للجماعات الإرهابية. ويضيف المؤلفان بأن إقامة علاقات بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية ممكن أن يكون حافزا مهما لإبرام سلام مع إسرائيل، وهذا يؤدي إلى إنهاء الدعم السوري لما يسمى بالمنظمات الراديكالية مثل (حزب الله، حماس، الجهاد الإسلامي).

5. دراسة آدم سيجال (2004) بعنوان: **هل ستفقد الولايات المتحدة قوتها؟ التي هي من** إعداد سامح همام احمد، حيث رأى على أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت ولمدة تتجاوز نصف قرن، تدعم مفردات قوتها الاقتصادية بأن تكون الأسرع من بين الدول الأخرى في مجالي الابتكار واستغلال التقنيات التكنولوجية، واليوم بدأت سيطرتها تخبو في مواجهة الدول الأسيوية في مجالات البحث والتنمية والتي تتحدى الدور الأمريكي التقليدي في الاقتصاد العالمي. حيث ترى الدراسة على أن الهيمنة الكونية للولايات المتحدة قد اعتمدت على قدرتها الكبيرة على تطوير تقنيات جديدة والإنتاج أسرع من أي دولة أخرى، وفى خلال الخمس عقود المنقضية فإن الابتكارات العلمية والتكنولوجية كفلت الرفاهية الاقتصادية والقوة العسكرية للأمة الأمريكية فهي من ابتدعت الكمبيوتر الشخصي والإنترنت واكتفت الدول الأخرى بإتباع القيادة الأمريكية. اليوم هذه الهيمنة التكنولوجية التي استمرت طويلاً بدأت في الانحسار، وأصبح التحدي الأساسي يأتي من القارة الآسيوية. فمن خلال السياسات الجديدة لهذه الدول نمت الاستثمارات في مجالات الأبحاث والتنمية وفى السياسات المحفزة في العلوم والتكنولوجيا وطورت هذه الدول من جودة علومها بما في ذلك استغلال الابتكارات المستقبلية بطريقة جديدة لذلك نجد أن القضايا المتعلقة ببراءات الاختراع والمنشورة في المقالات الصحفية للصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان في تزايد مستمر. الشركات الهندية أصبحت سريعاً ثاني أكبر منتج لخدمات المعلومات في العالم وفى تطوير وإدارة قواعد المعلومات والأنواع الأخرى من برامج الكمبيوتر حول العالم، واقتربت كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة الكمبيوتر ووسائل الاتصال. والصين تتجه وبقوة نحو التقدم التكنولوجي وصناعة المواد المتقدمة التي تستخدم في أشباه الموصلات ومركبات الفضاء والأنواع الأخرى من الصناعات. وبالرغم من استمرار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الوسائل التكنولوجية، فإن هناك على الجانب الآخر جهوداً مبذولة نضع ضغطاً على

الولايات المتحدة الأمريكية ونشأت أساساً من عملية عولمة الأبحاث والتنمية. وترى الدراسة على انه لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على منع المنافسين الجدد من تطوير تقنيات جديدة ولكنها تستطيع فقط إبقاء سيطرتها من خلال تطوير الابتكارات الجديدة أسرع من أي منافس آخر ولكن يبقى هذا من الصعوبة بمكان. أنه من السابق لأوانه في الوقت الحاضر إعلان أن هناك وضعاً كارثيا بالنسبة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية فما يتعلق بالوضع العلمي والتكنولوجي فمازالت الولايات المتحدة الأمريكية موضع حسد جميع الدول الأخرى بقدرتها على تمويل الأبحاث التي تخدم المجالات العلمية والتكنولوجية. ومن المتوقع أن يصل إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية هذا العام على الأبحاث والتنمية ما يفوق 290 مليار دولار، وهو ما يوازى ضعف ما تم إنفاقه في دولة كاليابان (ثاني أكبر منفق على هذه النوعية من الأبحاث). (Segal, Adam, 2004).

6. **دراسة** ياسمين على الفيومي **(2005) بعنوان الإستراتيجية الكبرى في فترة الولاية الثانية لبوش الابن تقول :** "إن الفترة الرئاسية الثانية تفسح المجال داخل البيت الأبيض للمراجعة واستعراض بعض الأمور والقرارات السابقة وإعادة النظر فيها، حيث يقوم الرؤساء المعاد انتخابهم مرة أخرى بالإحلال والتعديل الحكومي الخاص بالمستشارين الأساسيين، كذلك بالتخفيف من حدة تأثير الاهتمامات السياسية الداخلية لا القضاء عليها، حيث لن تكون هناك أي انتخابات مقبلة للقلق بشأنها بالنسبة لهؤلاء الرؤساء، الذين قاموا أيضاً بتدعيم وتعزيز السلطة– كما يعلم الحلفاء والأعداء– عن طريق إيضاح العناصر التي سيتم التعامل معها م ستقبلاً و انه هناك الكثير من الأمور الخاضعة للتقييم بين يدي الرئيس جورج بوش على النحو التالي: فقد قام بالإشراف على عملية إعادة التخطيط الشامل للإستراتيجية الأمريكية القائمة منذ عهد الرئيس فرانلكين د. روزفلت والتي كان أساسها أشبه بأساس تلك الخاصة بالرئيس بوش، التي غالباً ما تنبعث من هول الهجوم المفاجئ ولن تخضع لأي تغيير. لم يستطع أحد من الرؤساء الذي خلفوا روزفلت– سواء من

الحزب الديمقراطي أو الجمهوري –أن يفر بعيداً عن الدرس الذي استخلص من أحداث 7 ديسمبر (1941): حيث أن البعد وطول المسافة لم يعد وحده الكافي لحماية الأمريكيين من الاعتداءات الخارجية من قبل الدول الأعداء. كذلك لا يستطيع بوش أو أحد من بعده– مهما كان الحزب المنتمى إليه– أن ينكر ما أحدثته أحداث 9/11 عام (2001): حيث سياسة الردع المتخذة ضد الدول المعادية لا تمنح حماية كافية ضد الهجمات التي تشن من قبل الجماعات الإرهابية، ولكنها الآن تستطيع أن توجه إلى نوع الدمار الذي اعتادت الدول المحاربة أن تحققه. وبهذا الصدد يظل نظام الولاية الثانية للرئيس بوش سائراً كما كان في فترة الولاية الأولى ألا وهو : صيانة وحفظ أمن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عالم ملئ بالخطر الفجائي.

وعلى أية حال، فإن تحديد نظام أو برنامج ما هو مجرد نقطة بداية لتشكيل الإستراتيجية: وبالتأكيد كلما تعمقت الخبرة وتطورت، كلما ساهم ذلك بشكل كبير في إعادة تشكيل تلك الإستراتيجية بعضاً من الوقت، بالرغم من مقاومته تجاه الاعتراف بأخطائه في فترة الحكم الأولى وذلك أثناء الحملة الانتخابية. وفى ظل تفويض انتخابي مدعم ومجدد، سيجد أنه من السهل عمل بعض الإصلاحات في منتصف المدة، والطريقة المثلى للتنبؤ بمدى نجاح تلك الإصلاحات هي مقارنة ما تنوى الحكومة القيام به مع ما قد حققته بالفعل، وبالتالي فإن الفروق والاختلافات الناجمة عن تلك المقارنة هي التي ستحدد مواضع التغيير اللازم. الوقاية والتصدي المسبق إن الفجوة الضيقة بين تطلعات بوش وإنجازاته لابد أن تضطلع بالمهمة الوقائية لحماية الولايات المتحدة الأمريكية من هجوم كبير آخر. فقد يشن هجوم ما في أي لحظة حتى في الفترة ما بين إتمام هذا المقال ونشره، ولكن في الحقيقة نجد أن مرور أكثر من ثلاث سنوات دون شن أي هجوم كهذا أمر جدير بالاهتمام. فقليل من الأميركيين قد يعتقدون ذلك خاصة في ظل الآثار المباشرة لأحداث 9/11، حيث أصبحت النظرة الغالبة والمسيطرة هي أن الاعتداءات الإرهابية آخذة في التضاؤل، وقد

تتمتع الأمة بقدر من الحظ إذا اجتازت الثلاثة أشهر القادمة دون شن أي هجوم مماثل أو أكثر خطورة من ذاك الذي سبق. دائماً ما يكون ربط الأسباب بالعواقب أمراً صعباً للغاية خاصة حينما نعلم القليل عن أهداف ومقاصد القاعدة أو أتباعه، وهناك العديد من الاحتمالات المتعلقة بهذا الشأن: فربما لا تقوم القاعدة بتنظيم أي هجوم آخر على المدى البعيد، كما توقعت أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بثأرها عن طريق غزو أفغانستان، أوزباكستان، قيرغيستان، وأخيراً العراق. وربما تنبأت القاعدة بقيام حملة عالمية لمكافحة الإرهاب وذلك للإيقاع بأحد العناصر الهامة والقوية في التنظيم، حيث أن إدارة بوش ستشرع في دمقرطة الشرق الأوسط، وكذلك ستقلع عن كراهيتها ونفورها من بناء وتشكيل القوميات، وإن لم يكن كذلك، فإن السمة الأولى والأساسية لإستراتيجية جورج بوش قد قامت بإنجاز وتحقيق أهدافها، في ظل اتخاذ موقف عدائي تجاه الإرهابيين ومن ثم مفاجأتهم.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من الملاحظ على أن اغلب الدراسات السابقة كانت تركز على وصف طبيعة هذه الشركات وعملها وتأثيرها في صنع القرارات التي تخدم المصالح الأمريكية العليا، وهذا بالطبع مما يبين لنا أنه توجد علاقة قوية بين الاقتصاد والعمل في مجالات الصناعة والشركات التجارية والصناعية الصغرى والكبرى وصنع القرار السياسي الأمريكي. إن ذلك كله مرتبط بطبيعة المصالح العليا للسياسة الخارجية الأمريكية وقراراته ا المركزية في توجهاتها تجاه العالم الخارجي والدول، وقد تبين ذلك فيما ذكرته وفسرته من نتائج في الدراسات والكتب السابقة وهنا من الملاحظ أيضا ارتباط تصريحات الإدارة الأمريكية بموضوع الأمن القومي ارتباطا وثيقا بالمصالح العليا من الطاقة على سبيل المثال وخصوصا مسالة استيراد الغاز الطبيعي والنفط ويرجع ذلك إلى أن أحد أهم صانعي السياسة الداخلية والخارجية للدول هو الاقتصاد . والبنية الاقتصادية العملاقة للولايات المتحدة تأتي من خلال

التجمعات الصناعية الكبيرة جدا التي تتحكم في النظام العالمي الاقتصادي والسياسي من خلال الضغط أو الرشاوى أو غيره.

وهناك نظام اقتصادي أمريكي خاص بدعم المشروعات يشمل أربع قطاعات من الاقتصاد وهي:

1- أصحاب المشروعات ذوى التأثير الكبير.

2- الشركات الكبرى ذات الخبرة.

3- الحكومة.

4- الجامعات.

و يضم القطاع الأول الشركات الجديدة، و التي لا يشترط في الأشخاص الذين يؤسسونها أن يكونوا علماء أو مخترعين لمنتجات جديدة. فهنري فورد على سبيل المثال لم يخترع السيارة ، وكذلك مايكل ديل لم يبتكر تكنولوجيا الحاسب الآلي، لكن كليهما أقاما شركتيهما اعتماداً على أفكار ومفاهيم الإنتاج و التسويق السائدة. وهنا يظهر لنا على أن الشركات الجديدة لا تقوم على الأفكار وحدها، ولكنها تحتاج أيضاً لكل من رأس المال و العمالة الماهرة و غيرهما من العناصر الأخرى. و عادة ما يحصل رجال الأعمال في الولايات المتحدة على تلك العناصر من الشركات الكبرى ذات الخبرة (القطاع الثاني). **بل و** تصور بعض مناهج الأعمال الشركات الجديدة على أنها خصوم للشركات القائمة بالفعل. كل منهم يحاول استغلال وخداع الآخر. وعلى الرغم من أن هذا قد يحدث إلا أن العلاقة في العادة بين الطرفين هي علاقة وثيقة و تعاونية.

تشمل العديد من المجالات ومنها:

1 -أن الشركات القائمة كثيراً ما تصبح بمثابة عملاء لدى الشركات الجديدة. فالشركات الأمريكية تستخدم الشركات الجديدة كمصادر للابتكارات ،كما تقوم بالشراء منها .

2 -أن الشركات الأمريكية الآن توجه جانبا كبيرا من أنشطة البحث والتطوير بها لخدمة الشركات البادئة. فبدلاً من تحمل كامل العبء والمخاطرة المترتبة على تطوير الأفكار داخلياً ، تساعد الشركات القائمة الشركات الجديدة في القيام بذلك من خلال الاستثمارات الإستراتيجية أو الشراكة في العمل. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، منها ما تقوم به شركة Intel من محاولة إيجاد أسواق لرقائق السليكون التي تصنع منها معالجات الحاسب الآلي من خلال الاستثمار في الشركات التي تطور أنظمة ومنتجات جديدة تستخدم تلك الرقائق.

3 -عندما تقوم شركة حديثة بتطوير منتج جديد تسارع الشركات الكبرى بشراء هذا المنتج ، و ذلك حتى تحظى بميزتي التكنولوجيا الجديدة و الخبرة. ويمكن ملاحظة ذلك عملياً في مجالي الأدوية والرعاية الصحية.

4 -تساعد الشركات الكبرى ذات الخبرة الشركات البادئة من خلال تزويدها بالعنصر البشرى. فالعناصر البشرية الشابة عادة ما تطور مهاراتها وخبراتها في مجال صناعي معين من خلال الالتحاق بالشركات الكبرى، ثم بعد ذلك تترك تلك الأخيرة لتبدأ مع شركة من الشركات حديثة النشاط. أما القطاع الثالث في نظام دعم مشروعات التجمعات الصناعية الأمريكية يتمثل في الحكومة، التي تستخدم جزءاً من الإيرادات الضريبية لدعم المشروعات الجديدة. وإحدى وسائل ذلك هي من خلال تمويل البرامج الكبرى التي تتضمن قدراً كبيراً من الابتكار مثل: برامج الدفاع واستكشاف الفضاء. فقطاع الدفاع بطبيعته متصل **بسوق النظم والتكنولوجيات الجديدة، ليس فقط في مجال الأسلحة ولكن أيضاً في مجالات الاتصالات، المعلومات، والدعم اللوجستي**. كما تقوم الوكالات الحكومية بالاستثمار المباشر أيضاً في الشركات الجديدة من خلال قنوات مثل البرنامج البحثي الخاص بالابتكار في المشروعات

الصغيرة، بالإضافة لصندوق المشروعات التابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. أما بالنسبة للدعم غير المباشر، تقوم الحكومة الأمريكية بدعم المشروعات من خلال تمويل البحث في مجالات المعرفة من تكنولوجيا المعلومات و حتى الطب و العلوم الطبيعية و الإنسانية.

وهنا كما أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث ذات الصلة بأنه يبلغ إجمالي الإنفاق الفيدرالي على البحث و التنمية حوالي 1% من الناتج المحلى الإجمالي الأمريكي. وعلى الرغم من أن بعض هذا التمويل يذهب للمعامل الخاصة بالحكومة أو للشركات الخاصة و المشروعات الصناعية، إلا أن جانبا كبيرا من تلك التدفقات يذهب للقطاع الرابع في نظام المشروعات الأمريكي وهو الجامعات. حيث تعتبر الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً دائماً لإنتاج الأفكار الجديدة التي تستفيد منها المشروعات الناشئة. وقد ازداد عدد أعضاء و طلبة الجامعات العاملين في الأبحاث الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير منذ عقد التسعينيات، وذلك نتيجة للاستثمار المقدم من كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. ويخرج الاختراع أو الابتكار من حيز الجامعة ليدخل قطاع المشروعات عندما ينجح المستثمرون ورجال الأعمال في إنشاء شركة تقوم بتسويق الفكرة تجارياً. وتبعاً لذلك تحصل الجامعات على نصيب في أي براءة اختراع يتم تطويرها داخلها، وبناء عليه ترخص للمشروع بحقوق الاستغلال مقابل حصولها على نصيب في أسهم الشركة الجديدة. وهذا بالطبع مما أثبتته العديد من الدراسات والأبحاث على أنه توجد علاقة قوية بين الاقتصاد والعمل في مجالات الصناعة والشركات التجارية والصناعية الصغرى والكبرى وصنع القرار السياسي الأمريكي التي هي بالأساس مرتبطة بطبيعة المصالح العليا في العلاقات الدولية الأمريكية وللسياسة الخارجية الأمريكية وقراراتها المركزية في توجهاتها نحو العالم.

رؤية الباحث في الدراسات السابقة:

لقد كان هناك العديد من الدراسات التي تناولت علاقة التجمعات الصناعية بالقرار الأمريكي. وقد اعتمدت هذه الدراسات على العديد من الآراء والتحليلات التي أصدرتها مراكز الفكر والكتاب المؤثرين على الإدارة والقرار الأمريكي. و قد ظهر من خلال الدراسات السابقة على أن علاقة التجمعات الصناعية بالقرار الأمريكي كانت غالباً في حالات شد وجذب تبعا لثلاث مؤثرات هامة جداً وهي:

1. **علاقة الإدارة الأمريكية بالظروف السياسية والاقتصادية بحكومات الدول في العالم:**
2. **العلاقة الإستراتيجية للإدارة الأمريكية مع إسرائيل و مصالحهما المشتركة:**

وهي جعل إسرائيل آمنة ومستقرة من خلال البحث دائما عن قوى معتدلة تتحالف معها عبر اتفاقيات سياسية مع الدول المحيطة بإسرائيل ومن خلال مشاريع متجددة ومتنوعة تخدم المصالح الإسرائيلية، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا مثالا على ذلك، ويهدف ضمان أمن إسرائيل وهذا لان سياسات إدارة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تتأثر بعدة مؤثرات أهمها اللوبي الصهيوني، والمصالح الاقتصادية.

3. **المصالح الأمريكية في المنطقة:**

وأهم مصالحها تكمن في جعل إسرائيل مستقرة وهذا الذي يدعوها لعمل اتفاقيات مع أي طرف لضمان أمن وسلامة إسرائيل وهذا لان السياسات الخارجية للولايات المتحدة تتشكل في عدة أماكن وأهمها اللوبي الصهيوني المهتم أساساً بمصلحة إسرائيل. والمصالح الاقتصادية من أهم النقاط التي تتبعها السياسة الأمريكية مع أي دولة أو حليف أو أي منظمة أو حزب توجد بينها وبينه علاقة.

أما فيما يتعلق بالدراسات ذات الصلة بعلاقة التجمعات الصناعية بقرار الإدارة الأمريكية لابد من التأكيد على دور الجماعات الاقتصادية والسياسية الضاغطة على الإدارة الأمريكية، كل ذلك في سبيل حماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية و يستدل على ذلك أيضا من الدراسات السابقة.

وعليه فان السياسة الأمريكية الخارجية عموما تعتمد على لعبة المصالح والتي تستند إلى المعايير الآتية:

1 -الحفاظ على امن وسلامة "إسرائيل" الحليف الاستراتيجي لها.

2 -الحفاظ والسيطرة على مصادر النفط والسيطرة التامة عليها.

3 -أن لا تكون قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية تنفسها على المصالح في الشرق الأوسط.

تأسيساً على ما سبق فإن الدراسات السابقة وفرت للباحث ثلاثة مستويات من المعرفة وهم:

- **المستوى الأول (نظري):** من خلال مناهج الدراسات، حيث اعتمدت بعض الدراسات على أدوات البحث العلمي، كالمقابلات وأسلوب الملاحظة بالمشاركة.

- **المستوى الثاني (معلوماتي):** من خلال تعدد الدراسات وباحثيها وتوجهاتهم فقد توفر للباحث حجم جيد من المعلومات والتصورات التي تناولت التجمعات الصناعية الاقتصادية والقرار الأمريكي خاصة.

- **المستوى الثالث (تاريخي):** كون عدد من الدراسات ارتكزت على التطور التاريخي بعلاقة التجمعات الصناعية بقرار الإدارة الأمريكية عموما وبالمنطقة العربية خصوصاً.

و قد كان الجانب التاريخي مهم جدا كون الدراسة ارتكزت على التطور التاريخي لعلاقة التجمعات الصناعية بقرار الإدارة الأمريكية ولكن يؤخذ على بعض الدراسات تناولها للتجمعات الصناعية من خلال الجانب الشمولي الفضفاض في تناول القرار الأمريكي، ومن ثم توقفها عند فترة معينة أو اعتماد متغير بذاته، كشركات السلاح مثلاً

.

الفصـــــل الثالث

الإطـــــار النظري

الفصل الثالث

الإطار النظري

المقدمة:

يستعرض الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للبحث، حيث يعرض لمحة تاريخية عن مكونات الإدارة الأمريكية ثم يبين طريقة صناعة القرار السياسي الأمريكي ومن ثم التجمعات والشركات الصناعية الأمريكية وعلاقة ذلك بالقرار الرسمي الأمريكي وقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الإدارة الأمريكية

حيث يتناول هذا المبحث لمحة تاريخية عن الإدارة الأمريكية وعلاقتها بصناعة القرار السياسي الأمريكي وخصائص وأنواع ومشاكل هذه الإدارة المترتبة عن هذه العلاقة.

المبحث الثاني: صناعة القرار السياسي

حيث يتناول هذا المبحث لمحة تاريخية عن صناعة القرار السياسي الأمريكي وخصائص هوالمشاكل المترتبة عن علاقته بمؤسسات الإدارة الأمريكية.

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن الإدارة الأمريكية

مقدمة:

يتناول الباحث هنا لمحة عن مكونات الإدارة الأمريكية كذلك العلاقة بين المكونات العامة للإدارة الأمريكية وكيفية صناعة القرار السياسي في العلاقات الخارجية الأمريكية التي تقوم بها تجاه دول العالم والمنطقة العربية تحديدا.

وعلى ذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية هي، في الواقع، انعكاس لنشاط قوى متقاطع كلها في البيت الأبيض وهي: الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات – المؤسسة العسكرية الأمريكية (البنتاغون) – ووكالة المخابرات المركزية CIA ، غير أن الأضواء تركزت أكثر على الشركات الاحتكارية **(التجمعات الصناعية الأمريكية)** ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ودائما يطرح الخبراء والمحللون هذا السؤال من يحكم الولايات المتحدة الأمريكية؟ و دائما الرد ليس واحدا، حيث انه قد ظن البعض أن الرئيس الأمريكي هو صاحب القرار الأول والأخير في كل شيء، وقد ظن الآخرون أن الكونجرس هو ما يصنع كل خطوط السياسة الأمريكية، و ظن البعض الآخر أن جماعات الضغط هي ما توحي بشكل تلك السياسة، وقد يقول قائل أن الصحافة ومعاهد الدراسات المتخصصة هي ما توحي برسم سياسة الحكومة. هذا ما عملنا على تتبعه في هذا المبحث من أجل التعرف على منابع صناعة القرار الأمريكي. وهنا فان فلسفة الدستور الأمريكي، عام (1787) قامت على أساس فرز السلطات الثلاثة عن بعضها البعض ، وبالذات فصل السلطة التشريعية عن السلطتين التنفيذية والقضائية. فأعطى الدستور للكونجرس صلاحيات سن القوانين، وفرض الضرائب. في حين أعطى للرئيس صلاحيات إدارة شؤون الحكم ورسم وتنفيذ سياسة أمريكا الخارجية. إن هذا الشكل من العلاقة بين الرئيس والكونجرس، جعل من الصعوبة للرئيس أن ينفرد بالسياسة الخارجية، حيث أنها ستحتاج إلى تمويل

وباب للصرف، وهي الصلاحية التي أعطيت الكونجرس، مما جعل الجهتين متشاركتين مشاركة تجعل من اللازم ظهور دور كل طرف بالقرار. لقد عززت خشية الأمريكيين من تفرد الرئيس، أو السلطة التنفيذية، والتي هي عمليا بيده، من خلال منحه صلاحيات لتشكيل الوزارة، والتي لا رئيس وزراء فيها. لقد تمثلت خشية الأمريكيين، بتحريم أن يكون هناك وزير من بين أعضاء الكونجرس، وهي في ذلك تختف عن المجتمعات الغربية (الأوروبية). أما الرئيس الذي ينتخب منفرداً، وهي شبيهة بالحالة الفرنسية، فقد يكون حزبه صاحب الأغلبية في الكونجرس، وقد لا يكون. وهذه ضمانة خفية، لعدم تفرد الرئيس في قراراته. إن هذا الشكل المعقد يحتم على أعضاء الكونجرس التعاون مع السلطة التنفيذية، أي الرئيس والحكومة. (هيرسبرنغ، د. 2005).

- **الإدارة الأمريكية:**

وهي السلطة التنفيذية الفيدرالية ويمكن تقسيمها إلى قسمين: أولهما الرئيس أو الزعيم المنتخب ومرؤوسوه السياسيون أو مكتبه التنفيذي وهم حوالي ألفين من المعينين وهم تحت الهيمنة المباشرة للرئيس ويشكلون معه القمة السياسية للفرع التنفيذي ، وثانيهما البيروقراطيات التي تخضع حاليا للاستئجار بموجب لوائح الخدمة المدنية على أساس الجدارة كما يقال لا على أساس الولاء (المحسوبية). (ماكس، ومارشال، 1981). إن سلطات ومسئوليات الرئيس محددة في المادة الثانية من الدستور، حيث أنها تنص بصراحة على أن السلطة التنفيذية مخولة لرئيس الولايات المتحدة. وأعطى الدستور الرئيس الذي ينتخب كل أربع سنوات، ويجوز له الترشح وإشغال المنصب لدورتين متتاليتين الحق في تمثيل البلاد خارجيا ، وقيادة القوات المسلحة وعقد الاتفاقيات الخارجية ، وتعيين السفراء وترشيح أعضاء محكمة العدل العليا مع ضرورة موافقة مجلس الشيوخ وشن الحروب، شريطة موافقة الكونجرس أو أحد مجالسه على أي قرار. ويليه نائب الرئيس وهو أيضا رئيس مجلس الشيوخ وتتفاوت

أهمية هذا المنصب بحسب شخصية الرئيس وعلاقته مع نائبه الذي قد يكون أو لا يكون له تبعا لذلك دور محوري في قرارات الإدارة.

- **المكتب التنفيذي للرئيس – ويتفرع إلى:**

1 -**مكتب البيت الأبيض:**

وهو يحتل مركز الصدارة ويضم مكتب البيت الأبيض سكرتارية الرئيس ومساعديه الإداريين والمساعدين والمستشارين الخصوصيين له. ويقوم هذا المكتب بعدد من الوظائف. ومن أهم العناصر في مكتب البيت الأبيض منصب مساعد الرئيس الخاص لشئون الأمن القومي ومساعديه لشئون الشرق الأدنى و جنوب آسيا و شمال أفريقيا.

2 -**مجلس الأمن القومي:**

وهو الهيئة التي تتولى تنسيق التعاون بين الإدارات والهيئات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالأمن القومي ومشاكله وتقديم النصح على شكل نصائح وخطط وسياسات ليتخذ قراراته بشأنها ويتكون المجلس من رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع ومدير مكتب التعبئة المدنية والدفاعية، أما رئيس الأركان المشتركة ومديرا لمخابرات المركزية فهما مستشاران للمجلس ، إضافة إلى عدد كبير من المستشارين يختارهم الرئيس مثل مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي ومستشاره للسياسة الخارجية الاقتصادية ونائب وزير الخارجية ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض ، وسكرتير هيئة البيت الأبيض، وقد تم استخدام المجلس وتنظيمه بطريقة مختلفة تبعا للرؤساء الأمريكيين المختلفين. وقد يشرك الرئيس أي من الشخصيات المعروفة في المؤسسات الخاصة في الشأن العام الذي يرتأيه الرئيس.

3- وزارة الخارجية:

وهي الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الخارجية على المستوى الدبلوماسي ويوجد على رأس الوزارة وزير الخارجية ووكيل الوزارة وعدد كبير من الخبراء وبصفة عامة هناك تنافس تقليدي بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي خصوصا فيما يتعلق بالشرق الأوسط وتحديدا المشكلة العربية الإسرائيلية. (سعودي، 1983).

يعتبر وزير الخارجية الشخص الأكثر أهمية بعد رئيس الولايات المتحدة، وهو الذي يمثل الدولة لدى الكونجرس وهو الذي يدير سياسات الدولة الخارجية، وهو الذي يدافع عن برامج الدولة في كل المجالات، وهو الذي يقترح وينظم برامج المساعدات الخارجية ، وتزود وزارة الخارجية الدولة الأمريكية بأكثر من نصف المعلومات اللازمة لإدارة علاقاتها ، ورغم أهمية دور وزير الخارجية، إلا أن هذا الدور كان يتذبذب بين الدور القوي والمحوري كما كان هنري كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون . أو دور هامشي لا يكاد يذكر كما كان في أيام (جورج شولتز) في عهد ريغان حيث عين أكثر من أربعين شخصا من أصدقائه في مناصب مهمة، ولم يكن لهم أدنى معرفة بالشؤون الخارجية ودون علم وزير الخارجية. أو حتى كولن باول في عهد بوش الحالي. وأحياناً، كان الرئيس يتجاهل وزارة الخارجية بشكل كامل، ويعتمد على مستشارين من خارجها ضمن عقود تربط معه مباشرة، كما حدث في عهد الرئيس ترومان عندما وقفت أجهزة الخارجية والدفاع ضده في دعمه لإقامة وطن لليهود! ولكن في عهد نيكسون عادت الإدارة إلى الاعتماد على موظفي وزارة الخارجية. ثم رجعت الى الاعتماد على المستشارين الخارجيين في عهد ريغان كما ذكرت قبل قليل.

4- وزارة الدفاع

إذا كان وزير الخارجية هو المستشار الأساسي للرئيس الأمريكي من الناحية الرسمية في تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية فإن وزير الدفاع هو مساعد الرئيس الأساسي في كل المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومي (سعودي ، 1983)، وهذا جانب من نطاق مسئولية وزارة الدفاع: بناء وإعداد القوات المسلحة، والإشراف على القواعد العسكرية وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية، وحتى الصديقة من خلال جهاز استخباراتي مركزي هو وكالة استخبارات الدفاع ،... و مهمته التعرف على احتمالية وقوع اضطرابات وتغييرات سياسية فيما يخص نظم الحكم بالعالم، واقتراح الحلول لتوظيفها في خدمة أهداف أمريكا.

في عام 1987م بلغت ميزانية وزارة الدفاع، 300 مليار دولار، أي حوالي ثلث الميزانية الأمريكية ، ويلاحظ أن دور الوزارة، قد يصل إلى درجة التدخل العسكري كما حصل في بنما وغرينادا وليبيا وأفغانستان والعراق. (صناعة القرار السياسي الأمريكي 11/4/2006). (http://www.jordan1sat.com).

- **لمحة تاريخية مختصرة عن الدستور الأمريكي:**

لقد استطاع الدستور الأمريكي أن ينظم نمو وحركة مجتمع ممزق، طحنته الحرب الأهلية والأحقاد، ويجعل من أمريكا خلال مائتي عام دولة قوية اقتصاديا وعسكرياً وسياسياً. حيث أن الدستور قد رتب الأدوار، وأعطى خصوصية الولاية حقها وضمن حرية الأديان وانطلاق الإبداع، ونظم دور كل من سلطات الرئيس والكونجرس والقضاء ، وأرسى نظام الرقابة والتوازن ، وفيه لا يستأثر أي من السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية بالسلطة ، بل هناك علاقة تبادلية متوازنة. (صناعة القرار السياسي الأمريكي 11/4/2006). (http://www.jordan1sat.com).

إلا أن السلطة التنفيذية وحجة الأمن القومي التي ساندتها ما زالتا مسيطرتين على السياسة الأمريكية، وقد عمل بعض الرؤساء منذ بداية القرن العشرين بكل عنف على جعل الرئاسة منصب جوهري

للسلطة، وقد أدى ذلك إلى نزع سلطات من السلطة التشريعية التي تخلت عن هذه السلطات بمحض إرادتها مما يعنى سيطرة السلطة التنفيذية، ولم تفلح كثيرا حتى الآن جهود الكونغرس لاسترداد بعض هذه السلطات إلا أن نظام الكوابح (Checks and Balances) لا يجعل مهمة السلطة التنفيذية في الهيمنة أمراً سهلاً. (ماكس، ومارشال، 1981).

المبحث الثاني

القرار السياسي الأمريكي

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن سياسات وعلاقات الإدارة الأمريكية الحالية بدون الخوض قليلاً في الماضي. فالولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى ومنذ نشأتها وهي تبدل وتغير من سياساتها وتوجهاتها تبعاً لمصالحها وأولوياتها السياسية والاقتصادية والأمينة، وقد ظهرت علامات فارقة في هذه التوجهات ومن أهمها الرغبة التوسعية في نشر الأفكار أو الأيديولوجيا من جهة والاستيلاء على الأرض والتوسع الاستعماري من جهة أخرى حيث ظهر ذلك في تاريخها منذ القدم حيث نجد أن تلك الثلاث عشرة مستعمرة الانجليزية على الساحل الشمالي الشرقي للقارة الأمريكية قد تحولت إلى هذه الإمبراطورية الهائلة المترامية الأطراف. وبغض النظر عن الضحايا التي قضت نحبها على درب التوسع الأمريكي بدءاً بالهنود من السكان الأصليين مروراً بالقمع الذي واجهه الزنوج الأمريكيين من أصل أفريقي وصولاً إلى سكان أمريكا اللاتينية واليابان والفلبين..الخ، من ضحايا التوسع الأمريكي حتى أفغانستان والعراق، فلم يردع الولايات المتحدة الأمريكية شيء عن المضي في توسعها. كما كان هناك علامة فارقة ثانية ميزت التوجهات الأمريكية مع أنها ظلت خافية على الكثيرين لفترة قريبة ألا وهي العلاقة الخاصة جدا ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وعلى ما يبدو ما زالت المصالح المشتركة ما بين الطرفين مرتكزة على نفس الدعامات السياسية والأمنية والدينية ولا ننسى على وجه **الخصوص المصالح الاقتصادية**، وبالتالي استمرت العلاقة ما بين الطرفين قوية ومطردة حتى يومنا هذا ولا يلوح في الأفق أي بادرة يعول عليها تشير إلى إمكانية التحول في هذه العلاقة. وعلى هذا الأساس فأنه ما عدا هاتين العلامتين الفارقتين أو السياستين المتميزتين فقد تبدلت وتحولت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها مع كل الآخرين تبعاً لمصالحها. وبناءاً عليه فان هذا البحث يتناول لمحة عامة عن العلاقة

بين جدلية العلاقة بين الإدارة الأمريكية وكيفية صناعة القرار السياسي في العلاقات الخارجية الأمريكية التي تقوم بها تجاه العالم عموما والمنطقة العربية خصوصاً . حيث أنه وضحت طبيعة مكونات الإدارة الأمريكية التي تم التطرق لها و علاقتها بصناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد أن الأوضاع إلى حد ما قد تغيرت وهي تتلخص كما ذكرها تقرير صدر في 17/2/2005عنوانه الأمن والإصلاح والسلام في الركائز الثلاثة للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي فيها عنصرين هامين من هذه العناصر وهي:

أولا: الأمن: التعامل مع العراق في المرحلة المقبلة ثم الحرب على الإرهاب وخطر ما يسمى بالتطرف الإسلامي، الحد من التسلح وتحدي الملف النووي الإيراني وكيفية التعامل معه ثم تقليص الاعتماد على المصادر **الأجنبية للنفط في** التعامل مع الشرق الأوسط.

ثانيا ": **ركن السلام** : و كيفية الاستفادة من الفرصة الجديدة بالقيادة الفلسطينية الجديدة لأب ي مازن (محمود عباس) منذ غياب ياسر عرفات وعدم طرح موضوع مفاوضات مبكرة للوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والانسحاب من غزة ومستوطنات في الضفة الغربية وفي موضوع مكافحة الإرهاب إدخال حماس وحزب الله بالتحديد مع القاعدة.

ثالثاً: ركن الإصلاح: و تحته موضوع ربط الإصلاح السياسي بالعلاقات الثنائية الأمريكية العربية.

السياسة الخارجية الأمريكية وعملية صنع القرار:

منذ مطلع العقد الثالث من القرن العشرين بدأ الاهتمام العالمي بالسياسة الخارجية الأمريكية وقد بدأ هذا الاهتمام يزداد يوما بعد يوم بسبب التفوق الأميرك ي في مجالي التنمية الاقتصادية والصناعات العسكرية . وقد تركز الاهتمام العربي بهذه السياسة بعد عام 1974 ,(كنعان,2005) وضع بعض المحللين عدة طرق لتفسير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ومن هؤلاء المحلل وليام كواندت الذي أرجع هذا التغير في أربع محددات وهي:

1. منظور المصالح الإستراتيجية أو القومية وهو الأكثر استخداما وتؤكد النظرية العالمية التي ينظر من خلالها إلى المنطقة في هذا الصدد على أنها دالة للتوازن العالمي ويؤكد هذا التحليل الإستراتيجي الأمريكي على نمط الأحلاف والتوازن والسيطرة على الموارد الحيوية , وينظر إلى الوطن العربي والشرق الأوسط على أنهما جزء من نظام الدفاع الشامل للولايات المتحدة الأمريكية.
2. منظور السياسة المحلية وهذا بدوره يؤكد على دور جماعات الضغط والكونجرس والرأي العام في رسم السياسات , وهذا المنظور هو نتيجة إلى النظر إلى الواقع المحلي للولايات المتحدة على انه يشمل نشاطات جماعات الضغط وسلوك الكونجرس والقضايا الاجتماعية ومزاج الرأي العام ويستدل على ذلك من أن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل **واللوبي النفطي واللوبي الدفاعي** كان قد شكل السياسات في بعض الأحيان , وأن هذه الجماعات لا تحتاج إلى حشد التأييد في مواجهة البيت الأبيض بل أن مجرد وجودها يشكل في أغلب الأحيان أداة فعالة في رسم وتنفيذ السياسة.
3. منظور السياسة البيروقراطية الذي يقوم بدور الفرع التنفيذي والمتخصص بتشكيل السياسات وتنفيذها . فهذه البيروقراطية تسيطر على الميدان الواسع للشؤون الخارجية كالصراعات بين وزارة الخارجية والبنتاغون ووكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي وغالبا ما تستغل هذه الصراعات والاختلافات استغلالا سياسيا.
4. منظور القيادة الرئاسية الذي يؤكد بأن الرئيس ومستشاريه المقربين هم الذين يرسمون السياسة العالية المستوى وهذا المنظور يؤكد على أن السياسة الخارجية هي من صنع أفراد وليس من صنع قوي مجردة . وثمة افتراض أساسي هو أن الرئيس يقوم بدور محوري في شؤون السياسة الخارجية وإن كان هناك خلاف في الرأي حول تحديد هذا الدور , إلا أن مسألة سيكولوجية

صنع القرار وشخصية الرئيس لا تزال جوهرية وتكرار وقوع الأزمات في الشرق الأوسط التي غالبا ما تنجم عن تلاعب الدول العظمى وإسرائيل فهنا تكون السياسة الأمريكية قائمة على التغيير وليس على الاستمرارية وأن الولايات المتحدة هي التي تسيطر على هذا التغيير (علي، 2001).

دور مؤسسة الرئاسة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

استخدم رؤساء الجمهورية الأقوياء سلطاتهم لتوسيع مدى الكلمات البسيطة في المادة الثانية من الدستور لتحويلها إلى مصدر لسلطات رئاسية أعظم. يشمل أمثال هؤلاء الرؤساء جورج واشنطن، توماس جفرسون، اندرو جاكسون، وكذلك وجورج بوش الابن (وزارة الخارجة الأمريكية، 2005). وهذا مثال على اغتصاب السلطة.

إن الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية يمتلك صلاحيات واسعة في مجال الشؤون الخارجية , فهو القائد العام للقوات المسلحة , والجهة المسئولة عن تعيين السفراء لدى الدول الأجنبية، ففي بعض الأحيان حتمت الظروف تقوية مركز الرئاسة وزيادة صلاحيته أثناء إدارة الحروب ومواجهة الأزمات الطارئة ,ومن ثم يمكن القول أن الرئاسة استطاعت تأكيد دورها المهم في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، سواء من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للرئيس أو نتيجة للممارسة الطويلة لمؤسسة الرئاسة وتبلور الأجهزة المساعدة ذات الخبرة الواسعة في هذا المجال. (أبو لبدة، 2004).

وتفيد الخبرة التاريخية لعدد من الرؤساء الأمريكيين دور مؤسسة الرئاسة في صنع وتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، من جهة أخرى إن مؤسسة الرئاسة تتأثر بالعوامل والتطورات الدولية وطبيعة النظام الدولي , إذ تفرض طبيعة النظام الدولي سواء كان ثنائي القطبية أو أحادى القطبية مثلا

خيارات محددة وتحديات كبيرة للسياسة الخارجية، كما يطرح النظام الدولي السائد رؤية , الدولة لدورها في المجتمع الدولي والسياسات الدولية الممكن إتباعها (جرجس، 1998) و(ليفريت، 2005).

انتهج الرئيس بوش الابن في بداية توليه الحكم ذات السياسة التي انتهجتها الإدارات السابقة "السياسة الأمريكية التقليدية في المنطقة" وهي قبول بعض التنازلات مع أنظمة تدعم الجماعات الراديكالية أو توجهاتها المعادية لأمريكا من وجهة النظر الأمريكية وهذا في سبيل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وعقب أحداث 11 سبتمبر التي كان لها تأثيرا مهما حيث أنها أعطت مزيد من القوة لعناصر داخل الإدارة الأمريكية التي كانت تعارض هذه السياسة الأمريكية التقليدية، وتدعو إلى التركيز على مكافحة الإرهاب، وكانت هذه الأفكار تمثل أفكار المحافظين الجدد التي سيطرت على السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس بوش الابن الذي قام بدوره بتعين قادتهم في إدارته ليصبحوا يمثلون قوة عددية كبيرة، وكان هذا بمثابة توجه لتمكين أفكار المحافظين الجدد لينتجوا أفكارهم وينشروها، ومن هنا كان واضحا بأن "إدارة بوش الابن" كانت قد وقعت تحت نفوذ المحافظين الجدد. (سيل، 2007).

وهنا فإننا نرى على أنه من الممكن اعتبار الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش أمام الكونجرس في2001/9/20 " من هذا اليوم فصاعدا فإن أي امة مستمرة في إيواء أو دعم الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة كنظام معادٍ " إيذانا ببدء مرحلة جديدة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية خاصة اتجاه الشرق الأوسط فقد تضمن هذا الخطاب عدة عناصر جديدة كان أهمها إضفاء طابعا أيديولوجيا على الحرب ضد الإرهاب، واعتبار العمل من أجل إصلاح سياسي في بلاد عربية و إسلامية احد المهام التي سوف تنظر إليها الولايات المتحدة في إطار الحرب ضد الإرهاب "ويقدم بشكل ضمني للدول الراعية للإرهاب عفواً واقعياً عن التصرفات السابقة في حال ما إذا تخلت عن خيار الإرهاب، وانضمت إلى حملة القضاء على الإرهاب , هذه الرسالة تم تعزيزها في مواجهة الحالة

السورية عندما لم تعارض الولايات المتحدة انضمام سوريا إلى النادي الأكثر نخبة لأمن العالم " (ليفيت، 2002).

ومن ثم يمكن القول أن شخصية الرئيس تنعكس انعكاساً واضحاً على سلوك الحكومة الأمريكية وعلى قدرة توجيه دفة القيادة قي السياسة الخارجية , وبينما يمكن أن يقوم الكونجرس وجماعات الضغط المتعددة الأخرى بتغيير تحركات الرئيس , إلا أنهم لا يستطيعون تغيير معتقداته ومفاهيمه. فالرئيس في نهاية المطاف هو الذي يمتلك السلطة لتقرير طبيعة المصالح الأمريكية ومضمونها في المنطقة العربية باعتباره العنصر الأكثر فعالية في صنع السياسة الأمريكية. وقد تمحورت هذه السياسات في مجملها حول احتواء الإتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة، وضمان أمن ووجود إسرائيل وتفوقها العسكري على الدول العربية , وتأمين **وحماية المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة العربية** و مناهضة القومية العربية والمشروع الوحدوي العربي وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفق رؤية تقترب من التطابق مع الرؤية الإسرائيلية للتسوية ومتناقضة مع الحقوق والمصالح العربية . (William Quant 1996) .

ومن هذا المنطلق ندرك أن فهم الدور المهم الذي يضطلع به الرئيس الأمريكي وطبيعة شخصيته ومدركاته ووجهات نظره حول مسائل السياسة الدولية، يتيح فهم طبيعة المتغيرات المهمة والمتفاعلة في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية. الأمر الذي أدى إلى فهم الطريقة التي يعتمدها بعض الرؤساء للحصول على المعلومات والمشورة، والتي تؤثر بالتالي في فهمهم لبعض القضايا وفي كيفية اتخاذهم للقرارات بشأنها.

سلطة الكونجرس في مجال السياسة الخارجية:

يمثل الكونجرس الأمريكي المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث منزلتها في ترتيب مواد الدستور، كما يعتبر الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي ويتألف من مجلسين "مجلس النواب، ومجلس الشيوخ " يمثل مجلس النواب السكان على أساس التمثيل العددي وتدوم ولاية النائب فيه إلى 4 سنوات، أما مجلس الشيوخ فيتساوى فيه تمثيل الولايات حيث ينتخب الناخبون في كل ولاية نائبين بغض النظر عن عدد سكان الولاية أو مساحتها وتدوم مدة العضوية في مجلس الشيوخ ستة أعوام يجدد ثلثهم كل سنتين, يشارك الكونجرس الرئيس الأمريكي في تعيين كبار الموظفين والقضاة ويمكنه الاعتراض على التعيينات مع العلم أن المناصب العليا في الجهاز التنفيذي لا يخضع تعيينها لموافقة الكونجرس كما هو الحال بالنسبة لمستشار الأمن القومي مثلا , أما في المجال الدبلوماسي فإن الدستور خول مجلس الشيوخ مشاركة الرئيس في إقرار تعيين السفراء الأمريكيي ن في الخارج , واعتماد سفراء الدول الأجنبية بالولايات المتحدة والاعتراف بالدول. وتعتبر سلطة الكونجرس في مجال السياسة الخارجية محدودة نسبيا إذا ما قورنت بسلطة الرئيس، حيث أن الكونجرس لا يقوم بإعداد وصنع قرارات السياسة الخارجية إلا من خلال عملية تحليل ونقد مستمر وإدراك حقيقة ضرورة الحركة والاستجابة لكل موقف بذاته الأمر الذي يجعل دور الكونجرس يقتصر على وضع القيود والحدود على تصرفات السلطة التنفيذية وكذلك ترجع محدودية سلطة الكونجرس إلى ضعف النظام الحزبي وخاصة في السياسة الخارجية ومظاهر ذلك الضعف أن عملية التصويت داخل الكونجرس لا تحكمها الانتماءات الحزبية ولأنه لا يوجد للأحزاب برامج واضحة الملامح في نطاق السياسة الخارجية , وأيضا يكون اهتمام الكونجرس منصب بالتدخل في الإدارة اليومية للشؤون الخارجية وليس بتشكيل السياسة الخارجية. (يونس، 2003).

إن سبب افتقار الكونجرس إلى سلطة المبادرة هو " نقص المعلومات المتاحة للكونجرس بالمقارنة لتلك المتاحة للرئيس، خاصة بالنظر إلى سرعة الحركة التي يتسم بها تطور الموقف الدولي، وبرجع ذلك

إلى عدم وجود جهاز إداري مستقل للكونجرس (سعودي، هـ. 1982) وعلى الرغم من عدم امتلاك الكونجرس حق المبادرة في صنع السياسة الخارجية فإن له سلطات دستورية وله أيضا دور عبر سلطة التشريع والمنافسة وإمكانية رفض مشروعات الرئيس ومبادرته و أيضا في مجال تنظيم وإدارة القوات المسلحة و إعلان الحرب ويقوم بالمراجعة والرقابة على برامج السياسة الخارجية الأمريكية , التي تقوم بتنفيذها الوكالات الفيدرالية في الخارج من خلال عقد جلسات اجتماع داخل الكونجرس، وتعطي له هذه السلطة الرئيسية في منح الأموال لتنفيذ برامج السياسة الخارجية الأمريكية في الخارج، من خلال اللجان الفرعية بالكونجرس.(Brawer, Baum, 1997).

ولمجلس الشيوخ سلطة في المصادقة على المعاهدات وتعديل المعاهدات الدولية، والمصادقة على تعيين الممثلين الدبلوماسيين والذين يعينهم الرئيس أو رفضهم, (جرجس، ف. 1998).

ويمتلك الكونجرس أيضا إقرار الميزانية العامة الدولة , وهي تعتبر في معظم الأوقات الورقة الرابحة بيد مجلس النواب مما يؤثر بشكل فعال على السياسة الخارجية وإدارتها , وسلطة إدارة التجارة الداخلية والخارجية , وهذا ينعكس على الاقتصاد بشكل خاص والسياسة الخارجية بشكل عام , ومن الوظائف الرئيسية التي يمتلكها الكونجرس هي سلطة الرقابة على المؤسسات التنفيذية, وأيضا هناك سلطات إضافية بعيدة عن النطاق الدستوري فيستطيع الكونجرس أن يتخذ قرارات ليعرب بها عن رأيه فيما يتعلق بالشؤون الدبلوماسية ويقوم بعض النواب برحلات تطوعية، أوردا على دعوات الدول المختلفة لمراقبة الشئون الخارجية وتجميع المعلومات (خليل، 1997). ويمكن أن يكون للكونجرس تأثيرا على عملية صنع السياسة الخارجية من خلال قيامه بدور المساند للرئيس وإضفاء المشروعية على سياسات الجهاز التنفيذي وأيضا عن طريق إعاقة تنفيذ المبادرات التي يتقدم بها الرئيس وأخيرا عن طريق التقدم بمبادرات إلى الجهاز التنفيذي (Olson,1991).

ومن جهة أخرى يمكن أن يؤثر الكونجرس على السياسة الخارجية مستخدما سلطة التشريع وذلك لإصدار تشريع عندما يحتاج تنفيذ سياسة ما، فإنه يمكن أن يدخل بعض من التعديلات والتغييرات على هذه السياسة، كما يمكن للكونجرس أن يأخذ المبادرة ويقيد من تصرفات وحركات الرئيس من خلال التشريع، وبإمكانه منع المخصصات الضرورية لتنفيذ سياسة خارجية لجعل تنفيذها أمر مستحيل , كما يمكن أن يدخل تعديلات على مشروعات المخصصات المالية ,(الشوربجي، 1995).

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين الرئيس والكونجرس تتأثر بما إذا كان حزب الرئيس يحظى بالأغلبية في الكونجرس أم لا, فإذا كان حزب الرئيس هو حزب الأغلبية في الكونجرس فإنه مع ثبات العوامل الأخرى تزداد احتمالات مساندة الكونجرس لسياسات الرئيس وهذا كان واضحا في فترة الرئيس بوش الابن الأولى (2001–2004) الذي كان الكونجرس يدعم قرارات هذه الإدارة الجمهورية لبوش الابن ولنجاح حملته الرئيسية الثانية في (2004) فكان من الملاحظ ارتفاع درجة مساندة الكونجرس لسياسة بوش الابن الخارجية وذلك بالنسبة لعدد من القضايا , حيث كانت هذه الإدارة تقوم بالاتصال المستمر مع زعماء الكونجرس ورؤساء اللجان المختصة بالسياسات الخارجية لتجنب أي تحدٍ من جانب الكونجرس لسياسة الرئيس الخارجية ولضمان موافقة الكونجرس على السياسة الخارجية للإدارة , وبقي هذا الوضع إلى أن استولى الديمقراطيون برئاسة نانسي بلوسي رئيس الأغلبية الديمقراطية على الأغلبية في مقاعد الكونجرس في نوفمبر 2006 ليعود هناك نوع من التوازن مرة أخرى للحياة السياسة الأمريكية وبدأ الرئيس بوش الابن يواجه تحديا من جانب الكونجرس لسياساته الخارجية.

جماعات المصالح في النظام السياسي الأمريكي:

يشير اصطلاح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات أو جماعات ذات عضوية اختيارية والتي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسة عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات (Milbrath,L,1967) وجماعات المصالح تمثل خليطا من جماعات اثنيه وسياسية تشكل وتكون بوجه عام منظمات طوعية من دون مقابل وبموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية يحدد ناشط اللوبي بالفرد أو المنظمة , وتكون مهمته التأثير في تمرير هزيمة التشريع، ويتلاعب ناشطو جماعات الضغط المحلية في عملهم ضمن قيود النظام، وذلك لكسب الوصول إلى أولئك المسئولين عن السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام, وللتأثير فيهم لتبني سياسات ملائمة لجداول أعمالهم المعينة، وكل من ناشطي اللوبي المحترفين المتمركزين في واشنطن وجماعات المصالح عبر البلاد يسعى إلى التأثير في السياسة الخارجية.(تيري، 2002).

وهناك جماعات وإن كانت تقوم بالتأثير على مخرجات السياسة، وتضع الحدود التي يعمل في إطارها صانعوا السياسة لكن يكون تأثيرها متعاظما على قرارات السياسة الداخلية وهذا لعدم اهتمام هذه الجماعات بقضايا السياسة الخارجية وعدم الاكتراث بالتأثير على قرارات السياسة الخارجية وأيضا لانحسار الدور الذي يمكن أن تمارسه تلك الجماعات وقت حدوث أزمات نظرا لان الأزمة تتطلب من صانع القرار اتخاذ مواقف سريعة ومن ثم يتعذر على تلك الجماعات تشكيل رأي موحد تجاه الأزمة (الغندور، 1996).

أما بالنسبة لجماعات المصالح المهتمة بالسياسة الخارجية فيمكن التمييز بين جماعات يكون لها اهتمامات أخرى عديدة وأخرى يقتصر اهتمامها على السياسة الخارجية وحدها. أما النوع الأول من هذه الجماعات فتضم جماعات رجال الأعمال، أو اتحادات العمال وهذه لديها بعض الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، وأيضا الجماعات الإثنية التي تسعى إلى الدفاع عن مصالح أعضائها داخل

الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى جانب محاولتها التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، مثل المنظمات اليهودية الأمريكية واليونانية الأمريكية، ومنظمات الكوبيين الأمريكيين. أما الجماعات المهتمة أساسا بالسياسة الخارجية فقد تزايد عددها منذ أوائل التسعينات من بينها جماعات تتميز بتكوينها الواسع الذي لا يرتبط بانتماء جنسي أو ديني أو اتفاق معين وتهتم باتجاهات عامة أو قضايا معنية في السياسة الخارجية الأمريكية، مثل منظمات السلام ومعارضو حرب فيتنام، وتلك المؤيدة لسياسة الانفراج والمنظمات التي تعمل من أجل الحد من الأسلحة وانتشار الأسلحة النووية. (سعودي، 1992).

وبالطبع، تتبع جماعات المصالح عددا من الأدوات والإستراتيجيا ت لجذب الاهتمام والدعم لقضاياهم في سبيل الضغط والتأثير على صانعي القرار من خلال:

– التأثير المباشر ويكون عبر اتصالات مباشرة وشخصيه مع الرئيس وكبار والمسئولين وأيضا اتصالات شخصية مع أعضاء الكونجرس ومعاونيهم وإقامة علاقات تتم تنميتها على مدى سنوات عديدة، وأيضا إرسال رسائل موجهة إلى البيت الأبيض أو فروع أخرى للحكومة.

– التأثير غير المباشر ويكون عبر الوصول إلى وسائط الإعلام وكسب نفوذ داخلها لكسب شعبية ودعاية لجداول أعمال محددة وإقامة حملات شعبيه لكسب دعم شعبي , والضغط لإقرار تشريع حول قضايا معينة في الكونجرس أو على مستويات الولاية والمستويات المحلية , وممارسة منظمات وطنية وغيرها الضغط على البيت الأبيض والكونجرس في اتجاه إقرار سياسات تصب في مصلحتها. ويمكن لجماعات الضغط تثقيف صانعي السياسة وتزويدهم بمعلومات حول قضية معينة وقد يكون ناشط اللوبي أو فريق الضغط تبعا لذلك واحدا من بضعة مصادر أو المصدر الوحيد للمعلومات حول قضية , وهذا وثيق الصلة بالقضايا المتعلقة بالشرق الأوسط وهي منطقة لا تعرفها الغالبية العظمى من الأمريكيين وسياسيون كثيرون (تيري، 2002).

وقد برع اللوبي اليهودي الأمريكي (AIPAC) والمعروف رسميا باسم "اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة" ومنظماته وأفرعه المختلفة في استخدام هذه الأدوات بشكل منظم وفعال واستطاع أن يكون ذو تأثير وقدره فائقة على البيت الأبيض والكونجرس والإعلام والمؤسسات الأكاديمية وغير ذلك من مواقع القرار في الولايات المتحدة, وهذا اللوبي يستمد قوته من انه يخدم استمرار سطوة ونفوذ ذوي المصالح ومصالح الطبقة الحاكمة بما تمثله من نظام سياسي واقتصادي، وأيضا فيما تحتله إسرائيل من موقع مركزي وهام في الإستراتيجية الأمريكية، كما يستمد قوته من حيث التقاء مصالحه مع المصالح الرأسمالية للإمبراطورية الأمريكية وأيديولوجية رأس المال، وبالإضافة إلى ذلك فأن اللوب ي اليهودي يستفيد من "معاداة السامية" ومن طبيعة الكيان الصهيوني الذي يطرح نفسه كدولة اليهود التي توفر لهم من وجهة نظرهم الأمن والاستقرار, وهكذا يكون من المستحيل أن يقوم أي سياسي غربي على توجيه النقد لإسرائيل أو اللوبي اليهودي أو السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل خشية اتهامه بالعداء للسامية ويظل هذا اللوبي اليهودي قويا بسبب هذا الدعم لصالح القوى الحاكمة في الولايات المتحدة حيث يكيف أجندته للتوافق مع هذه المصالح.

يعمل اللوبي اليهودي على استغلال المشاعر الاثنية اليهودية بشكل عام و اليهودية الأمريكية بشكل خاص ويعمل على تأجيج الشارع لأغراض سياسية واقتصادية وذلك لتحقيق مآربه في كسب الدعم المادي والمعنوي والسياسي، ويبرز اللوبي اليهودي كإحدى أقوى الجماعات الضاغطة والمؤثرة على السياسة الأمريكية من حيث القوة والتأثير على صنع القرار السياسي الأمريكي وخصوصا بشأن منطقة الشرق الأوسط. فهو قادر على التأثير على أغلبية أعضاء الكونجرس الأمريكي لتأمين الدعم لإسرائيل. (عربيد، 2007).

جدلية صناعة القرار السياسي الأمريكي

في بداية الأمر استطاع الدستور الأمريكي أن ينظم نمو وحركة مجتمع متناثر وغبر متجانس (موزائيكي)، ممزق من الحرب الأهلية التي خاضها الأمريكيون وحالة الحقد التي أفرزتها تلك الحرب(1860–1865)، مما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية دولة تبحث عن تطوير ذاتها اقتصاديا وعسكريا و سياسيا. ومن يدري فالعمار في أرض ذات تربة مالحة و(صليخ– خراب) أكثر توفيقا من إعادة ترميم عمار قائم. وفي هذا السياق فقد رتب الدستور الأمريكي الأدوار، وأعطى خصوصية الولاية حقها وضمن حرية الأديان وإطلاق الإبداع ونظم دور سلطات الرئيس والكونجرس والقضاء..وغيره. وقد تكون الحرب الأهلية هي التي ألهمت واضعي الصيغ، ليكونوا حذرين في إيجاد منابت الخلاف المجدد بين سكان تلك البلاد. وهذه الأريحية وهذا النجاح استهوى صفوة علماء ومبدعين العالم ليهاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليزيدوا من عوامل قوتها.

جدلية صلاحيات الرئيس مع الكونجرس:

معلوم أن الكونجرس ينتخب بعد أن تقدم الشركات الاحتكارية (الكارتيلات والترستات) الإمبريالية مرشحيها وفق أجندة مصالحها المادية ، وحتى إن اتفق أن يكون هؤلاء المرشحون ، ينتمون للحزب هذا أو ذاك ، فان غلبة تقديم مصلحة الكارتيل أو الشركة التي تقف وراء هذا المرشح ، والذي قد يفوز بالانتخابات ، على رؤية الرئيس كونه يمثل مجمل الكيان الإمبريالي كمجموع. وقد بين باحثون أمريكيون كلفهم ريغان عام 1982 بوضع دراسة عن مستقبل أمريكا ، أن عضو الكونجرس يتقاضى ما مجموعه سبعة رواتب، منها الراتب من الحكومة الفيدرالية و الستة الباقية ، تدفعها جماعات ضغط (لوبي) للعضو سرا لتمرير أو إيقاف بعض مشاريع القوانين التي تفيد أو تضر ما تمثله جماعة الضغط نفسها ، وسنأتي على ذكر ذلك بتفصيل أكثر فيما بعد. لقد تكررت الصدامات بين الرئيس والكونجرس مثلا في الفترة الواقعة بين عامي 1984 و1988، ويلاحظ باستمرار أن معظم الخلافات تتم في الدورة الثانية التي قد يحظى بها رئيس ما وذلك لأنه لا يكون مقيدا لاعتبارات الترشيح لفترة

ثالثة: فوقف صفقات بيع سلاح للأردن والكويت والسعودية، في تلك الفترة، رغم تيقن الجميع بقوة الروابط بين تلك الدول و الحكومة الأمريكية، فقد عطلت تلك الصفقات، نتيجة فعل استثنائي من اللوبي الصهيوني. وكذلك طلب الكونجرس بوضع شروط إضافية على المساعدات السنوية لمصر و الأردن. وعندما أحس الرئيس بحرج موقفه ، لجأ إلى حيل قانونية كإبراز اتفاقية اعتماد نيويورك كمقر للأمم المتحدة ومعارضتها لإغلاق مكتب منظمة التحرير، وهذا ما أوحي للمحكمة الخاصة التي عرضت عليها تلك القضية (الطلب). كما لجأ إلى حيلة وضع مسودة قرار نقض (فيتو) يسمح للرئيس بتمرير بعض القرارات دون مضايقة الكونجرس ، لكن ريغان فشل في إقناع حتى الجمهوريين بالتنازل عن جزء من صلاحياتهم. لذا اكتفى الرئيس بحصر بعض النشاطات الاستخبارية وما تقوم به صرفيات، لوكالة المخابرات المركزية، التي تنجح في الإفلات كثيراً من الأحيان من رقابة الكونجرس الصارمة. (هيرسبرنغ، د. 2005). ولكن هناك مواقف تتداخل في صلاحياتها وأدوارها وزارة الخارجية، حيث يعتبر وزير الخارجية الشخص الأكثر أهمية بعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فهو الذي يمثل الدولة لدى الكونجرس ويدير سياسات الدولة الخارجية، وهو الذي يدافع عن برامج الدولة في كل المجالات، كما يقترح و ينظم برامج المساعدات الخارجية. ويساعد وزير الخارجية خمسة وعشرون ألفا من الموظفين، نصفهم خارج البلاد موزعين على أكثر من مائة وأربعين سفارة، و النصف الآخر يقيم في مباني الوزارة داخل الولايات المتحدة. وتزود وزارة الخارجية الدولة الأمريكية بأكثر من نصف المعلومات اللازمة لإدارة علاقاتها. يصدر عن وزارة الخارجية يوميا مالا يقل عن (1000) برقية موقعة من وزير الخارجية، وتتلقى مثل هذا العدد.. ويشارك ممثلو الوزارة ب (12) مؤتمر دولي يوميا، كما يستقبل ممثلو الوزارة يوميا في مبنى الوزارة و الأمم المتحدة مالا يقل عن (8) وزراء أو سفراء لدول أجنبية. وتبلغ ميزانية الوزارة السنوية حوالي (4) مليارات دولار. تصرف على رواتب العاملين وبعض الشؤون الأخرى. ويتبع للوزارة وكالة التنمية الدولية والتي تنظم برامج المساعدات

للدول الأجنبية. ووكالة الاستعلامات الأمريكية التي تبشر بقيم و ثقافة الولايات المتحدة. ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، وهي الجهاز المسئول عن اتفاقيات الحد من الأسلحة وغيرها. (كنعان، 2005). ولكن رغم أهمية دور وزير الخارجية، إلا أن هذا الدور كان يتذبذب بين الدور القوي والمحوري كما كان لـ جون فوستر دالاس في عهد الرئيس أيزنهاور (1952–1960)، و كذلك هنري كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون (1968–1974). أو ممكن أن يكون دوراً هامشياً لا يكاد يذكر كما كان في أيام شولتز في عهد ريغان (1980–1988).

وإن لوزارة الدفاع الأمريكي موقف ودور في صنع القرار وعلاقته بالإدارة الأمريكية وفي هذا الصدد تعتبر هذه الوزارة هي الجهة المنوط بها المهام التالية:

1. بناء و إعداد القوات المسلحة، والإشراف على القواعد العسكرية التي كان عددها عام 1990 حوالي 350 قاعدة. وعلى سبيل المثال فـقد جرى تخفيض عل ى القوات المسلحة وتقليص واضح في عام 2005، بعد غزو العراق.
2. جمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية ، وحتى الصديقة من خلال جهاز استخباراتي مركزي هو (وكالة استخبارات الدفاع). مهمته التعرف على احتمالية وقوع اضطرابات وتغييرات سياسية فيما يخص نظم الحكم بالعالم ، واقتراح الحلول لتوظيفها في خدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قامت تلك الوكالة في عام 1983 بتكليف جهات سرية بوضع مجموعة من الدراسات حول المنطقة العربية هي:

- التعرف على إمكانيات مجلس التعاون الخليجي وتحديد احتمالات تطوره إلى كتلة سياسية واقتصادية و عسكرية فاعلة.

– التعرف على احتمالات قيام وحدة سياسية بين العراق و سوريا. وأثر ذلك على المصالح الأمريكية في المنطقة.

– التعرف على إمكانيات الضفة الغربية، و خريطة التوجهات السياسية، وإمكانية دعم تلك التوجهات لإقامة كيان فلسطيني من وجهة النظر الأمريكية.

– دراسة القوى العاملة في البلاد العربية. وتحديد حجمها و تشبث العاملين بمهنهم وتطويرها و أثر ذلك سياسيا و اقتصاديا في المستقبل حيث لا يركز على الجانب العسكري.

3. وهناك جانب آخر لعمل وزارة الدفاع، وهو أن هناك 40 معاهدة عسكرية ترتبط بها مع دول أجنبية. وهناك برامج مساعدات عسكرية وتدريب كوادر أجنبية حيث كان في عام 1986 أكثر من مائة دولة تدرب عناصرها القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية. والذي بلغ عددهم في ذاك العام حوالي 8000 عنصر أجنبي قيادي. حيث يزود هؤلاء المتدربين، بمعرفة نمط الحياة الأمريكية وثقافتها وكيفية تطبيقها في بلاد المتدربين، وقد رفض الصهاينة شمولهم بهذه البرامج. وفي هذا الصدد لقد بلغت ميزانية وزارة الدفاع في عام 1987، 300 مليار دولار، أي حوالي ثلث الميزانية الأمريكية (الربيع، 1990)، ويلاحظ أن دور الوزارة، أحيانا يصل إلى درجة التدخل العسكري كما في شئون بعض الدول كما ذكرنا سابقا، بينما إذا دققنا في تأثير الكونغرس والسلطة التشريعية على القرار الأمريكي فإننا نجد على انه قد قامت فلسفة الدستور الأمريكي، عام 1787، على أساس فصل السلطات الثلاث عن بعض ها البعض، وتحديدا فصل السلطة التشريعية عن السلطتين (التنفيذية والقضائية). حيث أعطى الدستور للكونجرس صلاحيات سن القوانين، وفرض الضرائب. في حين أعطى للرئيس صلاحيات إدارة شؤون الحكم ورسم وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية. (هيرسبرنغ، د. 2005).

إن هذا الشكل من العلاقة بين الرئيس والكونجرس، جعل من الصعوبة لأي رئيس أمريكي أن ينفرد بالسياسة الخارجية، حيث أنها ستحتاج إلى تمويل وباب للصرف، وهي الصلاحية التي بيد الكونجرس، مما جعل الجهتين متشاركتين مشاركة لا بد من ظهور دور كل طرف بالقرار. إن هذا الشكل المعقد يحتم على أعضاء الكونجرس التعاون مع السلطة التنفيذية، أي الرئيس والحكومة، طالما أن الفلسفة العامة في الرؤية الإمبريالية، تكاد تكون متطابقة في الحزبين اللذ ين يتناوبان على السلطة منذ أمد بعيد. (مسعد، ن. 2002). لقد أرسى الرئيس توماس جفرسون قاعدة مفادها: أن إدارة العلاقات مع الدول الأجنبية، هي من ضمن نطاق عمل وصلاحيات السلطة التنفيذية. لكن نتيجة لضعف قدرة الكونجرس على متابعة التطورات الدولية، بنفس كفاءة الدولة التي تستقي معلوماتها من السفارات والأجهزة الاستخباراتية، جعل الكونجرس يتنازل (كعرف) عن صلاحياته تلك للسلطة التنفيذية في حين تمسك الكونجرس بالرقابة على أداء السياسة الخارجية. إن الاحتراز الأخير، أجبر البيروقراطية الحكومية، بتقديم تقارير للكونجرس عن مختلف نشاطات الحكومة، وحتى أجهزة المخابرات، وهذا أدى إلى تسريب بعض المعلومات الهامة عن نشاطات المخابرات، وعدم القدرة على تتبع مصدر تسريب تلك المعلومات. (تيري , 2002).

إن هذا الوضع قاد لتصعيد المواجهة بين الرئيس والكونجرس، وبالذات في عهد الرئيس ريغان، الذي اتهم الكونجرس بإعاقة عمل الدولة، وتسريب أخبارها السرية، في حين سن الكونجرس عام 1987 وحده 600 تشريع يلزم الحكومة وأجهزتها بكتابة التقارير وتزويد الكونجرس بها. وهنا يقول الكاتب الألماني جوزيف جوفي . بهذا الصدد . أنه في العالم الديمقراطي، وبعد أن أصبح التلفزيون وسيلة لإبراز السياسيين، ضعفت العقيدة، ولم يتورع أحد عن تسريب معلومات الدولة، طالما فيها مكاسب انتخابية. (هيرسبرنغ، د. 2005).

آلية سن القوانين الأمريكية:

من الواضح إن جدلية صناعة القرار الأمريكي في الإدارة الأمريكية ارتبطت بمفهوم سن القوانين التي هي مستمرة استمرار انعقاد الكونجرس ولجانه، فقد أدت فكرة التخصص وتوزيع الصلاحيات الذي أحدثته عملية إعادة تنظيم لجان الكونجرس، إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات، خصوصا تلك المتعلقة في السياسة الخارجية. فالفكرة الأولى لمشروع أي قانون، تتكون نتيجة تسارع الأحداث ومساهمة الإعلام واللوبيات وغيرها، فتطرح الكلمة في مداخلة أحد المتكلمين. ويتم تداول الفكرة بشكل أولي داخل مجلس النواب. ثم تحيل رئاسة المجلس الفكرة للجنة اختصاص فرعية، فتناقشها وتحيلها إلى لجنة الاختصاص الرئيسية في مجلس النواب، فتحيله للجنة للصياغة داخل اللجنة الرئيسية، وبعد صياغة القانون يعاد إلى لجنة الاختصاص الرئيسية، فتصوت عليه وتقره لديها. ثم تحيله إلى لجنة الإجراءات والقواعد الدستورية (كمشروع قانون)، فتقوم تلك اللجنة بتكييف القانون مع الصلاحيات الدستورية، وتحيله إلى مجلس النواب للتصويت عليه. في هذه الأثناء يكون المشروع قد مر بنفس الخطوات في لجان مماثلة لدى مجلس الشيوخ، فيتم صياغته وفق رؤى مجلس الشيوخ، ويصوت عليه داخل مجلس الشيوخ (كمشروع قانون)، وبعد ذلك يتم إحالة المشروعين (من مجلس النواب ومجلس الشيوخ) إلى لجنة مشتركة للتوفيق بين الصياغتين. ثم يعاد النص إلى المجلسين للتصويت عليه، وبعد أن يتم الاتفاق على الصيغة التوفيقية من المجلسين بعد التصويت عليه، يرفع كمشروع (قانون عام) إلى الرئيس. فإن قبل به يصبح قانونا عاما، وإن استخدم حق النقض(الفيتو) عليه، فإنه سيعاد إلى المجلسين، وعندها يجب أن يحصل على ثلثي أصوات كل مجلس منهما حتى يبطل مفعول نقض الرئيس. (تيري، 2002).

جدلية العلاقة بين الكونجرس و قوى الضغط في صناعة القرار الأمريكي:

وهنا نحاول التعرض لآثار قوى الضغط على الكونجرس ، حيث أن جماعات الضغط هي مجموعات منظمة، لا تطمح (كما هي الأحزاب) للوصول إلى الحكم، بل تسعى لتوجيه صناعة القرار بما يخدم

أهدافها. (مسعد , 2002). وبالتالي، عندما تم إعادة هيكلة الكونجرس في بداية السبعينات، وانتزعت من رؤساء اللجان صلاحياتها الكبيرة، لصالح الأعضاء وفق الآلية التي أشرنا لها سابقا، كان لا بد لجماعات الضغط أن تتكيف مع الحالة الجديدة لتبقي تأثيرها على صناعة القرار داخل الكونجرس. فاتجهت جماعات الضغط إلى رؤساء اللجان، والى أعضاء اللجان وأعضاء الكونجرس بشكل عام، وفق نهج محبوك ودقيق، فتلجأ للإغراءات وصرف الرواتب، والتهديد في أحيان معاندة العضو المقصود، وتتبنى كذلك الأعضاء الذين ينفذون توجهاتها، وتتحمل كلف حملات انتخابهم، والتي تصل في بعض الأحيان إلى عشرات الملايين من الدولارات. وقد كان لـ اللوبي الصهيوني الذي اكتمل تكوينه وتنظيمه في أواخر السبعينات من القرن الماضي الدور الأكبر في التدخل بالسياسة الخارجية، لدرجة تفوق فيها على كل من لوبي التجمعات والشركات الصناعية **(لوبي القمح) و (لوبي السلاح)** في المجال الخارجي، وقد ساعده في ذلك زجه أو كسبه للعديد من موظفي الخارجية والدفاع الكبار، وحيازته لنسخ من القرارات والتوجهات التي تصدرها هاتان الوزارتان. و في نفس السياق ذكر الكاتب اليهودي الأمريكي (لين برينر) أنه، بينم ا تبلغ نسبة يهود أمريكا 2.5% من مجموع السكان، تبلغ نسبة المحامين اليهود حوالي 23 %من مجموع المحامين الأمريكان، وحوالي 20% من الأطباء، وحوالي 25% من العاملين في قطاع الإعلام والصحافة. (هيرسبرنغ 2005). وقد استطاع اللوبي الصهيوني، زراعة موظفين مقربين من كل مراكز صناعة القرار الأمريكي، خصوصا أولئك المعنيين برسم السياسات المالية، والشأن المتعلق بالشرق الأوسط. (تيري , 2002). وأيضا في أعقاب حرب تشرين 1973، أصدر الكونجرس بفعل اللوبي الصهيوني، قرارا يمنح به الكيان الصهيوني معونة سنوية تقدر ب 2.2 مليار دولار، كمعونة إضافية، ثم زاد عليها 200 مليون دولار عام 1982 رغم معارضة ريغان ووزير خارجيته. ثم رفع الزيادة إلى 510 مليون دولار ك(منحة) عام 1984، رغم معارضة الرئيس، ثم تحولت إلى منح لا تسترد. (تيري , 2002).

في عام 1983 قرر الكونجرس صرف 550 مليون دولار من أصل 1700 مليون دولار لتطوير طائرة (لافي) الصهيونية، ورفض طرح مشروع دراسة الجدوى الاقتصادية في الكونجرس لمدة أربع سنوات، رغم تزايد شكوك الأمريكان والصهاينة أيضا، حيث ألغي المشروع عام 1988، بالرغم من أنه صرف عليه 2000 مليون دولار دون أن يتم السؤال عنها. وهناك مثال آخر، هو ما حدث لصفقة الأسلحة مع الأردن عام 1985، والتي عطلها اللوبي الصهيوني بحجة آثارها السيئة على إسرائيل. إلا انه كان هناك أثر لجماعات الضغط الأخرى، التي تتحكم أحيانا في عمليات الانتخابات، كما حدث عندما قامت جماعة ضغط سوداء، بسن قانون يمنع التعامل مع جنوب إفريقيا رغم عدم رغبة الحكومة الأمريكية فقد تم سن القانون. وهناك حالة شبيهة حدثت عندما قاطع الرئيس ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز مقابلة رئيس نيكاراجوا، في حين قابله رئيس الكونجرس جيم رايت التي سببت قلقا وإزعاجا وسابقة فريدة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية). (كنعان ,2005).

باختصار تزايدت سلطات الكونجرس، نتيجة لـ:

- حصول أعضاء الكونجرس على الكثير من المعلومات الاستخباراتية ، نتيجة تعاون مراكز الدراسات وجماعات الضغط.
- الحرص على البقاء في الكونجرس، من قبل الأعضاء الذين رغبوا في الثبات على سياسة مراكز القوى ليحظوا بدعمهم المادي والمعنوي.
- كثرة اللجان وزيادة دورها، جعل من مسألة رسم السياسات وكأنه شأن لا يقتصر على الرئيس ووزير خارجيته، بل يطلع عليه الجميع.
- عدم قدرة غالبية الرؤساء على تجنب الوقوع في الأخطاء (نيكسون . ووتر غيت)، (كلينتون . مونيكا لونسكي)، كل هذا أعطى المزاج العام دفعة لتأييد الكونجرس، ضد الرئيس.

- فشل حزب الرئيس في كثير من الأحيان، على الحفاظ على الأغلبية داخل الكونجرس، جعل الكونجرس كند قوي بل أقوى في بعض الأحيان من الرئيس.

ولكن رغم ذلك يبقى علينا أن لا ننسى دور مجلس الأمن القومي في صناعة القرار الأمريكي.

مجلس الأمن القومي:

بعد أن تزايدت المشاكل مع الاتحاد السوفييتي، أصدر الكونجرس قانونا عام (1947) يتشكل فيه مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وإعادة تشكيل تنظيمات وزارة الدفاع، وكان الغرض من ذلك التشريع هو التمكن من رسم سياسة خارجية متعددة الأهداف ، وقادرة على حماية المصالح الأمريكية ، ويعتبر مجلس الأمن القومي، أخطر جهة ترسم وتنفذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر دوره بجلاء بالأزمات الدولية الحادة. ولكن مرجعيته كراسم للسياسة الخارجية ومنفذ لها كانت تصطدم ببيروقراطية دوائر الخارجية. وبالقدر الذي يكون فيه الرئيس يرغب بالإشراف على السياسة الخارجية، وبالقدر الذي تكون فيه علاقات الرئيس بمساعده جيدة، تقفز نوبات تسلط مجلس الأمن القومي. فقد كان نيكسون يعتمد على هنري كيسنجر بأداء مهمة التفاوض مع الصين و فيتنام وكان مسئولا لمجلس الأمن القومي، كذلك قام كارتر بتكليف زبيغنيو برجنسكي في عام 1977 إعادة تخطيط سياسة أمريكا الخارجية. بالمقابل فإن رؤساء مثل ايزانهور وجونسون وفورد قد اتسمت فترتهم الرئاسية بالابتعاد عن مجلس الأمن القومي والاعتماد على وزراء خارجيتهم (جون فوستر دالاس، ودين راسك، وهنري كيسنجر كوزر اء خارجية على التوالي. كما تراجع دور وزيري الخارجية، (وليام روجرز، وسايروس فانس) خلال حكم نيكسون وكارتر لصالح كيسنجر وبرجنسكي مساعدي الرئيس لشؤون الأمن القومي . ويلاحظ أن هنري كيسنجر (صهيوني الهوى) قد تحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية لمدة ثمان سنوات، وهو في الأولى وزير خارجية والثانية مستشار الرئيس للأمن القومي، وقام

بزرع العشرات من المتدربين على يديه في الدائرتين الخطيرتين، والذين كثفوا تواجد الخط الصهيوني وفرخوا أجيالا من كبار الموظفين في هاتين الدائرتين. (هيرسبرنغ، د. 2005).

أما في عهد ريجان فقد تراجع الاعتماد على مجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية، واعتمد ريجان على سياسته البسيطة الساذجة في إدارة شؤون الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وقد كان قليل اللقاء بموظفي الخارجية ومجلس الأمن القومي، حيث كثرت شكاويهم من ندرة تلك اللقاءات. وقد كان وضوح ريجان بمتابعة ضرب الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والعمل على إنهاك الاتحاد السوفييتي، وصرف مبالغ طائلة في ذلك، وشجع زراعة الأفيون في أفغانستان لتمويل الحرب ضد السوفييت، ودعم تأجيج العداوة بين إيران والعراق، ووزع الأدوار لخلط الأوراق لإطالة أمد الحرب، كما كان وراء العدوان على ليبيا ولبنان وبعض دول أمريكا اللاتينية. ولولا رغبة ودور جورباتشوف في خلخلة قوة الاتحاد السوفييتي لانقضت فترتي حكم ريغان دون أي أثر يذكر، ومع ذلك فقد اكتسب صيتا بصلابته وحنكته، في حين أنه لا يعتبر من السياسيين متوسطي القدرة بل من قليلي الخبرات، وقد فرخ عهده نمطا من هذا النوع في الحزب الجمهوري، وما نراه اليوم، ما هو إلا أكبر دليل، على تفشي ظاهرة السياسيين الهواة. كنعان، 2005. أما بالنسبة لأجهزة الاستخبارات فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لدور وتأثير أجهزتها الاستخبارية وان مرت بفترات صعبة ، وذلك لبعدها عن معظم دول العالم الأكثر نشاطا سياسيا. وبقيت كذلك حتى ضرب اليابانيون بيرل هاربر (6 ديسمبر 1941)، مما دفعها للدخول بالحرب العالمية الثانية وإجراء بعض التغييرات الاستخبارية. (كنعان، 2005). وهنا فقد أنشئت وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) في عام 1947، من أجل عمل كل ما يمكن لـتنسيق المعلومات الواردة من مختلف المصادر، وتقديمها لمجلس الأمن القومي. (تيري , 2002). وفي عام 1948وبعد ازدياد المخاوف من الاتحاد السوفييتي و النشاط الشيوعي العالمي، أضيف لمهامها، مهمة شن حرب نفسية ضد الاتحاد السوفييتي. (كنعان، 2005). إلا انه

في عهد الرئيس أيزنهاور، وخصوصا أثناء الحرب الكورية، وعندما تم تكليف إدارة الوكالة إلى ألن دالاس شقيق وزير الخارجية في وقتها جان فوستر دالاس. وقد أصبحت الوكالة مكملة لوزارة الخارجية، بعد أن كانت تتلقى تعليماتها من (مجلس الأمن القومي). وأصبح يناط بها مهام قلب الأنظمة السياسية في العالم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت بقلب نظام حكم مصدق في إيران عام 1953، وكذلك أسقطت نظام الحكم في (كوستاريكا)، وفي عام 1954 أسقطت الحكومة المنتخبة الشرعية في (غواتيمالا). وأيضا في عام 1958 نجحت في تغيير نظام الحكم في (التيبيت). لكنها فشلت في إندونيسيا و كوبا. أما في عام 1952 فقد أنشئت (وكالة الأمن القومي – National Security Agency) وكان ذلك بقرار سري، لم يكشف عن تلك الوكالة إلا في أوائل الثمانينات، وتقوم تلك الوكالة باستخدام الأقمار الصناعية والاعتراض على كل الرسائل الإلكترونية، وبإمكانها التعرف على تحرك معظم زعماء العالم، وقصة الجاسوس الصهيوني جوناثان بولارد هي ما كشفت عمل تلك الوكالة، إذ كان يعمل بالوكالة وسرق ألف وثيقة وسلمها للكيان الصهيوني. (هيرسبرنغ 2005). في عام 1961 أنشئت (وكالة استخبارات الدفاع –Defense Intelligence Agency)، كجهاز تابع لوزارة الدفاع ، ومهمتها التعرف على الوضع الشعبي والاقتصادي داخل الدول لتهيئة الجيش الأمريكي للتعامل مع تلك القوى. (هيرسبرنغ 2005).

كما يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أربعة أجهزة عسكرية أخرى تختص بجمع المعلومات السرية و التجسس على الدول الأجنبية. هذا بالإضافة إلى مكتب التحقيقات الفدرالي – (F.B.I) الذي يهتم بمراقبة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتهم الخارجية، كما يراقب نشاط الأجانب داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن بعد انتخاب نيكسون، ربط كل تلك الأجهزة به، من خلال إعادة تنظيم هياكلها، وقد استفاد من فترة وجوده كنائب للرئيس أيزنهاور. وقد وضحت بصمات هنري كيسنجر في إعادة تلك الهيكلة. (كنعان، 2005).

إشراف الكونجرس على أجهزة الاستخبارات:

لقد أشرنا أن تاريخ الاستخبارات في الولايات المتحدة هو تاريخ حديث العهد ، مقارنة بمثيلاتها في الدول الكبرى ، مما جعل تلك الأجهزة تتكاثر بسرعة، وتتداخل المهام فيما بينها، وتبقى في النهاية مربوطة بشكل ما بشخص رئيس الجمهورية، مما خلق مشاكل أو مظاهراً بعدت السمة الديمقراطية عن سمات السياسة الخارجية، وحتى الداخلية للولايات المتحدة. (مجدوب، 2001). ففي عام 1970 قامت وكالة Central Intelligence Agency. (C.I.A) بترتيب وتمويل عملية الإطاحة بنظام حكم الأمير نوردام سيهانوك في كمبوديا، واستبداله بنظام حكم عسكري آخر ، والعمل على إضعاف الطبقة المثقفة وتخريب البلاد ونهب ثرواتها، بعمل لا أخلاقي واضح، أدى الى حروب أهلية مدمرة للبلاد. وفي عام 1973، قامت الوكالة بالإطاحة بنظام حكم الرئيس سلفادور اليندي المنتخب ديمقراطيا، وتسليم الحكم لديكتاتور عسكري مستبد فاسد، هو بينو شية. الذي عطل الحياة و سفك الدماء. وفي عام 1974 تبين للمراقبين، تواطؤ أجهزة الوكالة في العملية الداخلية في الولايات المتحدة التي سميت (فضيحة ووتر غيت) في التجسس على الحزب الديمقراطي، وتعطيل سير التحقيق فيها. (مجدوب، 2001). لذا تشكلت في عام 1976 لجنة بالكونجرس مهمتها مراقبة عمل الوكالة، والتي اتضح بأنها منذ عهد أيزنهاور كانت في تلك القوة من الفجاجة ، ثم تراجعت شيئا فشيئا في عهود الرؤساء الذين تلوه ، حتى تعاود بالظهور من جديد في عهد الرئيس ريجان. (ليفريت، 2005). وفي عام 1985 قامت الوكالة بمحاولة اغتيال الشيخ (محمد فضل الله) في بيروت، ظنا منها بأنه هو من كان على رأس (حزب الله) التنظيم الذي أتهم باختطاف العديد من الرهائن الأمريكيين والأوروبيين، وقد أدت المحاولة إلى مقتل 80 شخصا و جرح 200 آخرين، رغم نجاة الشيخ فضل الله و في عامي 1985 و1986 ، تعاونت الوكالة مع الكيان الصهيوني وبعض تجار السلاح بإمداد إيران بالسلاح وإمداد

قوات (الكونترا) بالمال. تلك الفضيحة التي سميت ب (إيران – كونترا). كما أن الوكالة قامت بدعم عناصر يمينية في أمريكا الجنوبية لفترات طويلة ، من بينها ما حدث في بنما وجرينادا، وتشجيع تجارة المخدرات لخلخلة أوضاع القارة لتبقى طيعة في يد الإدارة الأمريكية . تلك الحالة التي بدأت أقطار أمريكا اللاتينية تستفيق منها مؤخرا. وفي منطقتنا العربية، عززت الوكالة من صلاتها ببعض العناصر التي تأذت من حكوماتها الوطنية، حيث فقدت أمجادها الإقطاعية و الأرستقراطية، مع بعض الفئات التي لم يرق لها شكل الحكومات المحلية في المنطقة العربية ، فأسست أجهزة إعلامية تفننت في تعبئة الشارع العربي في النظر لتلك الحكومات الوطنية على أنها حكومات كريهة، من أجل قلب أنظمة الحكم فيها، كما حدث في العراق بالتعاون مع أحمد الجلبي الذي غادر العراق منذ 1958 مع عناصر فارسية، وأخرى ساءها شكل الحكم بالعراق. يقول المؤرخ الأمريكي آرثر شليسنجر: "إن القيام بالعمليات السرية، هو تصرف تلجأ إليه القوى التي تحس بالضعف وتشعر بالعجز عن مواجهة الواقع".

– التجمعات الاقتصادية لشركات وسائل الإعلام

يزعم منظرو الحريات العامة وحقوق الإنسان في العالم الليبرالي، بأن من مهام الصحافة و أجهزة الإعلام، هي مراقبة وتقييم أعمال الحكومة. و تكثر نصوص التشريعات من مقدمات تركز على تلك المسألة. حيث يعتبر الكثير من السياسيين أن الصحافة والإعلام، تشكل السلطة الرابعة في المجتمعات الديمقراطية ، بعد السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية. وبما أن معظم الأخبار الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية، تصدر عن الدولة، فإن مؤسسات وأجهزة ونشاطات الدولة أصبحت أهم مصادر المعلومات التي تمد وسائل الإعلام بالأخبار. وفي غياب الرقابة الخارجية والاعتماد بشكل رئيسي على الدولة، أصبحت وسائل الإعلام عرضة لارتكاب الأخطاء والتستر عليها، وقيام بعض

الجهات الحكومية وغير الحكومية باستخدامها كوسيلة ليس فقط للكشف عن الأسرار وتعرية الحقيقة، بل وأحيانا لإخفاء الحقيقة وتزويرها. (ليفريت,2005). لقد اتفقت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، على استغفال الجمهور الأمريكي وتضليله في توريد المعلومات الخارجية، وجعلت من نفسها المورد الرئيسي للمعرفة له والاطلاع على أعمال الحكومة وفق ما تراه تلك النخب. كما اكتشفت تلك النخب الأهمية القصوى للإعلام، وبالقدر الذي تكون علاقة أجهزة الإعلام مع أفراد تلك النخب جيدة ، بالقدر الذي سيكتب له النجاح في الوصول إلى أعلى المراتب. فعلى سبيل المثال استطاع جاك كمب لاعب كرة القدم من تحويل شخصيته الرياضية إلى شخصية سياسية أوصلته إلى الكونجرس وشجعته لخوض انتخابات الرئاسة عام 1988.. كما استطاع رونالد ريغان من استغلال شهرته كممثل وتحويلها لشهرة سياسية أوصلته لمنصب الرئيس لدورتين متتاليتين. وهذا مما جعل السياسيين الأمريكان يطلقون على تلك الديمقراطية بـ (الديمقراطية الإعلامية)... وغدا الأشخاص الراغبون في الوصول إلى مقاعد البرلمان (الكونجرس). (ليفريت، 2005). أكثر ارتباطا بأجهزة الإعلام من ارتباطهم بأحزابهم. وصار لهذا النشاط شركات عملاقة متخصصة في السيطرة على الرأي العام، من خلال ابتكار طرق كمقياس الرأي العام وتوجيهه بطرق مؤثرة، تجعله يقبل على انتخاب مرشح دون غيره.. ويؤيد موقفا سياسيا دون غيره. وتعاود تلك المؤسسات العملاقة للتأثير على باقي الجمهور من خلال تحليل يتسم بالإيحاء للجمهور بإتباع رأي والاصطفاف معه دون غيره (مجدوب، 2001). كما لم تنس وسائل الإعلام التي ارتبطت مع النخب الحاكمة (ماليا وعقائديا) بالتأثير على شعوب الأرض وتوجيهها ضمن سيطرة شبه مطلقة على أجهزة الإعلام القارية والقطرية.. وتصدير أنماط من القناعات و أساليب الحياة التي تبشر بما تريده تلك النخب. مع تشددها المطلق في إخفاء الحقائق عما يحدث فعلا. فالتكتم على خسائر الحروب التي تخوضها أمريكا وتجاهلها لما يصنعه حلفاؤها في العالم من انتهاك فاضح لحقوق الإنسان (الكيان الصهيوني مثلا) وتجاهلها لردات الفعل عند شعوب الأرض، والتعتيم عليها، لتقديم

نفسها كمخلص، لا كمجرم دولي عملاق، وتصفيتها لكل الأصوات الإعلامية التي تحاول فضح أكاذيبها (هيرسبرنغ، د. 2005).

كل ذلك جعل من الإعلام ذراعا إمبرياليا صهيونيا (بالتحالف والتمويل) بذل من أجله الكثير من الأموال .. فالدعم المالي الهائل لقنوات تلفزيونية بعينها، وجعلها تستفيد من مص ادر تمويل مثل الدعايات والإعلانات التلفزيونية التي تحيلها عليها شركات متخصصة ومرتبطة بقادة رأس المال.. وبالمقابل حرمان القنوات التلفزيونية والإعلامية التي تناوئ هذا الخط، من هذا المصدر الضخم، يجعل إمكانيات التلفزيونات ووسائل الإعلام الوطنية غير قادرة على المنافسة لضعف إمكانياتها وتواضع كوادرها و برامجها. (مجدوب، 2001).

- وسائل الإعلام والمؤسسة الحاكمة:

وعلى سبيل المثال أثناء التورط الأمريكي في الحرب الفيتنامية في الستينات ، قامت وسائل الإعلام التي تشكل جزء من الشركات والتجمعات الاقتصادية الهامة بتوجيه نقد لاذع للحكومة الأمريكية واتهامها بالكذب تجاه أحداث الحرب الأولى و تضليل الصحافة أثناء الإعداد لعملية الغزو الثانية (هيرسبرنغ 2005). لذا قام أنصار الحكومة والمسئولون فيها بإلقاء ظلال من الشك حول حيادية وسائل الإعلام واتهامها بتبني مواقف ليبرالية من شأنها الإضرار بمصالح أمريكا القومية. في حين ذهب اليمين المتطرف أبعد من ذلك عندما طالب بإعادة تنظيم الصحافة وتحديد حريتها و ربطها بالحكومة. وقد زاد الضغط من حينها على وسائل الإعلام إلا أن ذلك لم يمنع من أن تبقى تتمتع بقدر كبير من الحرية مستغلة حالة التوازن الحزبي وتبعيتها لمراكز نفوذ أخرى (مجدوب , 2001). وفي هذا الصدد على سبيل المثال ، قامت جريدة (واشنطن بوست) في أواخر عام 1985 وخلافا لرغبات الحكومة بنشر تفاصيل قرار الرئيس ريغان بتكليف وكالة الاستخبارات المركزية بالإطاحة بنظام حكم

الرئيس معمر ألقذافي، بعد أشهر قليلة قامت الجريدة نفسها بالامتناع عن نشر خطة الاعتداء على الأراضي الليبية رغم معرفتها المسبقة بتلك الخطة. في أوائل عام 1988 رفضت ثلاث محطات تلفزيون رئيسية في الولايات المتحدة إذاعة خطاب الرئيس ريغان الذي وجهه للشعب الأمريكي بخصوص دعم (قوات الكونترا) وذلك بحجة عدم أهميته، وان كان السبب الحقيقي هو تناقض سياسة دعم الكونترا مع موقف النخبة المسيطرة على الإعلام. (ليفريت، 2005). وحينما ينبع الخلاف بين الحكومة الأمريكية والصحافة فإن التوتر في العلاقة بين الطرفين في الكثير من الحالات يؤدي إلى ما يلي:

1. تباين وجهات النظر حتى داخل أجهزة الحكومة نفسها حول تعريف ما هو "سري" وتحديد القضايا التي ينطبق عليها مفهوم (الأمن القومي) وهي القضايا التي يفترض إبعاد الصحافة عن الخوض فيها.
2. قيام تنافس دائم و أحيانا صراع حاد بين السلطة التنفيذية والتشريعية من ناحية ، وبين الحزب الذي يسيطر على الحكم والحزب الذي يجلس خارجه من ناحية ثانية ، واتجاه كل فريق إلى العمل على استغلال وسائل الإعلام لإضعاف مصداقية الفريق الآخر.
3. قيام وسائل الإعلام أحيانا بصناعة الخبر وليس نقله فقط ، واتجاه القائمين على تلك الوسائل إلى العمل على ترسيخ نفوذهم وتعزيز مصداقيتهم على حساب الآخرين من المسؤولين الحكوميين، وذلك من خلال الظهور بمظهر الفريق المحايد الذي يهتم بالحدث بغض النظر عن دوافعه العقائدية وأبعاده السياسية.
4. تعتبر وسائل الإعلام الإثارة في نقل الأخبار أسلوب تجاري، هدفه الربح فأي جهة تدفع لها تصنع لها الأخبار!

5. يصنع التنافس بين أجهزة الإعلام في السرعة بنقل الخبر و تهويله، بغض النظر عن مضاعفاته، أسلوبا وديدنا غطى اللعبة الإعلامية الأمريكية بها.

وهنا تشير الاستطلاعات أن التلفزيون هو أكثر جهة إعلامية مؤثرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تصل نسبة من يصدقون ما ينقل لهم الأخبار 75%. كما تشير الاستطلاعات إلى عدم اهتمام المشاهد الأمريكي بالأخبار الخارجية. لذا فإن الحكومة تسعى باستمرار لاحتلال هذا الصعيد من الأخبار و تدفع له محليا ودوليا من الأموال لتقدم نفسها بأجمل صورة و تخدم قضايا الصهيونية بنشاطها كهدف ثانوي. (ليفريت، 2005).

- احتكار الخبر وملكية الوسائل الإعلامية:

رغم ما يشاع عن استقلالية أجهزة الإعلام الأمريكية، وذلك من خلال إحراج الأجهزة الحكومية بعض الأحيان ، إلا أن الجمهور الأمريكي و المراقبين يعتبرون إدعاء الأمريكان باستقلال إعلامهم، عبارة عن فرية كبرى، وما مظاهر الإحراج التي تبدو في قضايا مثل ووترجيت ومونيكا وغيرها، إلا صراعا بين رأسي الحكم (الديمقراطيين والجمهوريين). أما عندما يتعلق الأمر بما يتفق عليه الحزبان من ثوابت، فإن تلك الأجهزة الإعلامية تتحول إلى جوقات تطبل وتمهد لسياسات الحكومة، وما رأيناه وما قيل عن تلوث البيئة في الخليج العربي إلا دليل قوي على ذلك، كما أن تلك الأجهزة ومن يقف وراءها، قامت بتوزيع أموال قيمتها ما بين مليون و 15 مليون دولار(لكل محطة حسب أهميتها) على محطات التلفزيون العربية مقابل أن تكرر بث لقطة إسقاط تمثال الرئيس صدام حسين في ساحة الفردوس. إن هناك في الولايات المتحدة 1700 جريدة يومية وحوالي 8000 جريدة أسبوعية ، وحوالي 11000 مجلة إلى جانب ما يقارب 9850 محطة راديو وحوالي 1600 محطة تلفزيونية. وقد قدر عدد النسخ المباعة من المجلات في عام 1985 هو 225 مليون نسخة بينما بيع حوالي 50 مليون نسخة من الصحف الأسبوعية. وبينما تقوم بعض الأجهزة الإعلامية من صحف ومجلات و محطات تلفزيونية بالاهتمام بقضايا السياسية الخارجية وإبراز الأحداث والتطورات الدولية ، تقوم المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية والمجلات الصغيرة والصحف الأسبوعية بالتركيز على الأخبار المحلية غير السياسية، وحسب تعريف اثنين من علماء السياسة الأمريكية هما مايكل غروسمان ومارثا كومار و حددت الصحافة القومية بشكل أساسي في ثلاث جرائد يومية هي نيويورك تايمز و واشنطن بوست و وول ستريت جورنال والمجلات الأسبوعية بثلاث تايم، نيوزويك، يو أس نيوز آند وورلد ريبورت .. والشركات التلفزيونية القومية بثلاث(سي بي أس ، أن بي سي ، إيه بي سي) وفي السنوات الأخيرة التحقت صحف (لوس أنجلوس تايمز و شيكاغو تريبون وبوسطن غلوب وبلتمور صن للصحف التي تهتم

بالسياسة العالمية ، إضافة الى وكالتي أنباء (أسوشييتد برس ويونايتد برس انترناشيونال). (هيرسبرنغ 2005).

ولما كان الهدف الربحي هو الدافع الأساسي من النشاط الإعلامي ، فقد ازدهرت صناعة الإعلان حيث بلغت الأموال التي دفعت كأجور للإعلان حوالي 100مليار دولار ، دفعت شركة الصابون (بركتر آند جامبل) 1.4 مليار، وشركة السيارات جنرال موتورز 1.2 مليار دولار. وبث الدقيقة الواحدة من الحدث الرياضي المهم (سوبر بول) مليون دولار/دقيقة. ثم أن احتكار الإعلام يأخذ شكلا تجميعيا (كارتل وترست) فهناك عشر شركات توزع صحف ومجلات وأخبار 22 مليون نسخة يوميا، أي ما يعادل ثلث النشاط الإعلامي الأمريكي. كما أن هناك 6 شركات تسيطر على نشر 55% من الكتب داخل الولايات المتحدة. (هيرسبرنغ 2005). إن من يراقب هذا الوضع ، يستطيع تصور هذا الترابط بين الإعلام وصانعي السياسة و أصحاب الأموال ، فالشركات الكبرى تدعم مرشحين للكونجرس لرسم السياسة التي تخدم مصالح تلك الشركات و الإعلام تملكه تلك **الشركات** ويبشر بالمناهج الإعلامية التي تؤدي إلى نفس المصلحة. هذا هو النظام الإعلامي في العقلية الليبرالية الإمبريالية! (هيرسبرنغ، د. 2005).

– وسائل الإعلام والسياسة الخارجية:

تكاد الطبيعة الخاصة بسكان الولايات المتحدة الأمريكية المهاجرين أصلا من مناطق مختلفة، تؤثر على اهتمامهم بالعالم الخارجي، فما أن يصل المهاجر إلى تلك الأرض، حتى يقطع صلاته بما يشبه الطلاق مع غير الولايات المتحدة الأمريكية. إن هذا الوضع بقي مسيطرا على عقلية الأمريكيين، لغاية منتصف القرن العشرين، وإن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بالكثير من بقاع العالم باعتداءاتها، إلا أن صفة القطيعة مع العالم الخارجي ظلت ملتصقة بالإعلام. فالوقت المخصص للأخبار الخارجية، لا يزيد عن دقائق قليلة في اليوم . وتعرف أجهزة الإعلام عدم اهتمام المواطن الأمريكي

بالأخبار الخارجية، في حين تعلم جيدا مدى اهتمامه بالأخبار المحلية (هيرسبرنغ، د. 2005). إن هذا الوضع لا يقتصر على المواطن الأمريكي العادي، بل يتعداه حتى لكبار الشخصيات، فقد ذكر مؤلف كتاب (حفنة أغبياء بيض يتحكمون بالعالم)، عن الرئيس الحالي بوش الابن، بأنه في معرض الإجابة على أسئلة، أثناء ترشيحه في الدورة الأولى لرئاسته فعندما سألوه عن (طالبان)، أجاب ببلاهة أليست فرقة موسيقية في غرب أمريكا (سان فرانسيسكو). وفي معرض حديثه عن يوغسلافيا ومشاكلها، قال أن الرئيس (تيتو) صديقه وسينسق معه حول كثير من الأمور وعادة تتطابق رؤى الصحف القومية الكبرى في كثير من الأمور الخارجية، مثلما حصل من امتعاض لسياسة الحرب في فيتنام وعدم تأييدها لغزو غرينادا وتأييد تشكيل التحالف في حرب الكويت، تأييد ضرب أفغانستان، وفبركة الكثير من الصور التي تخدم تلك الأهداف. وكانت تلك الصحف تتقاطع مع السياسة المعلنة في بعض المسائل، أو هكذا يتهيأ لمن يراقب ذلك، فتأييد جمع التبرعات لضحايا المجاعة في القرن الأفريقي وتصوير مآسي الفلسطينيين و ضحاياهم أثناء الانتفاضة والسياسة الصهيونية المتعسفة إزاء الفلسطينيين. فبالإضافة لترسيخ صورة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، فأن المصالح العليا الأمريكية والتي يشكل الإعلام أحد أبواقها وأذرعها في آن واحد، هي التي تملي مثل تلك التكتيكات اللازمة. فلتحريك موضوع الاتصالات والحلول الاستسلامية والتي بدت ملائمة بعد خفوت تأثير الكتلة الاشتراكية واقتراب نجم الاتحاد السوفييتي من الأفول، كان لا بد من تصوير مأساة الانتفاضة (كلمة حق يراد بها باطل) لكي تمهد فيما بعد لمؤتمر مدريد وما آلت إليه من نتائج. والمفارقة بالموضوع الإعلامي، تبرز عندما تلتزم الصحف القومية الكبرى وحتى الصغرى المحلية بالإضافة لمحطات التلفزيون والإذاعة بحيادية عقائدية تجاه القضايا الداخلية التي تناقشها باستفاضة. في حين نجدها في القضايا الخارجية، تنحاز إلى الصيغة التي تؤيد مصالح أمريكا العليا، والتي تقودها الشركات الكبرى

وتحالفاتها والتي تلتقي مصالحها مع المصالح الصهيونية بشكل كبير، حتى يخيل للمواطن العربي بأن الصهيونية هي من تقود الولايات المتحدة الأمريكية. (ليش، 2005).

خلاصة القول ، إن وسائل الإعلام التي تشكل جزء من الشركات والتجمعات الاقتصادية الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية تساعد كثيرا في تنفيذ برامج الدولة خارجيا وداخليا، وأحيانا تمهد لصناعة قرارات، من خلال نشره لسلسلة من الاستطلاعات التي توحي باقتراب الناس من مسألة ما وتبنيها، حتى يتم تهيئة المواطن لتقبل ما سيحدث مستقبلا، ومن ناحية أخرى يتيح المجال لأجهزة المخابرات أن ترصد ما يقال حول الاستطلاعات نفسها. إنها جوقة تعمل بالتناغم مع بعض. وبالتالي فان السياسة الخارجية الأمريكية هي، في الواقع، انعكاس لأنشطة ثلاث قوى تلتقي كلها في البيت الأبيض. وهي: **الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، والمؤسسة العسكرية الأمريكية (البنتاغون) ووكالة المخابرات المركزية CIA**، إلا أننا وفي هذا الإطار النظري للدراسة قد ركزنا أكثر على الشركات الاحتكارية الأمريكية.

الفصل الرابع

التجمعات الصناعية الأمريكية

الفصل الرابع

التجمعات الصناعية الأمريكية

المقدمة:

يستعرض الباحث في هذا الفصل لمحة تاريخية عن التجمعات والشركات الصناعية الأمريكية والدراسات التي ناقشت علاقة هذه التجمعات بالقرار الأمريكي. ولذا فقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: التجمعات الصناعية العسكرية

حيث يتناول هذا المبحث التجمعات الصناعية العسكرية الأمريكية وعلاقتها بصناعة القرار السياسي الأمريكي وخصائص وأنواع والمشاكل المترتبة عن هذه العلاقة.

المبحث الثاني: التجمعات الصناعية غير العسكرية

ويتناول التجمعات الصناعية غير العسكرية (شركات السيارات، والمشروبات الغازية والتبغ..وغيرها) الأمريكية وعلاقتها بصناعة القرار السياسي الأمريكي وخصائص وأنواع و المشاكل المترتبة عن هذه العلاقة.

حقيقة، نلاحظ هنا بان التجمعات الصناعية الأمريكية هي عديدة، ألا إننا سنركز على الأهم فيها حيث انه هناك من التجمعات التي لم ترد في البحث منها:

1. شركات الكمبيوتر مثل شركة ميكروسوفت – صاحبها بيل جيتز
2. شركات الاتصال والتليوكميونيكاشن Telecommunication companies منها شركات الموبايلز Mobiles and Cellular phones والساتلايت وغيرها
3. شركات الأدوية والأجهزة الصحية.

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن التجمعات والشركات الصناعية الأمريكية

مقدمة:

يتناول هذا المبحث لمحة تاريخية عن التجمعات والشركات الأمريكية الصناعية العسكرية وغيرها ونشأتها وخصائصها وأنواع المشاكل التي تواجهها. حيث أن الشركات الأمريكية لديها تاريخ طويل من المشاركة في مشروعات بنية أساسية كبرى للعديد من دول العالم و هذه المشاريع الجديدة تظهر في مجالات الموانئ البحرية والجوية والاتصالات والبث التليفزيوني حيث تمثل قطاعات استثمارية جديدة وواعدة للعديد من دول العالم وتحديدا في منطقتنا العربية. ومع ذلك يظل الروتين الحكومي عائقاً. فهناك العديد من اللوائح المعوقة والجهات التنظيمية. وهناك تأخير في الإفراج عن البضائع من خلال الجمارك. وهناك تكاليف مرتفعة للدخول في السوق ونظام قضاء تجاري بطيء الاستجابة بشكل عام. و هذه الأمور للمشاكل التي قد تترتب على ذلك تعوق نمو هذه القطاعات الاستثمارية، (الربيع، م. 1994).

ومن ناحية أخرى تعتبر حقوق الملكية الفكرية قضية هامة بالنسبة للاقتصاد العالمي الذي يعتمد على المعرفة بصورة متزايدة، حيث نجحت الكثير من المشروعات في هذا السياق منها "القرية الذكية بمصر" والتي تعتبر منطقة جذب قوية وناجحة للاستثمارات الدولية. وتؤكد حرص مصر وسعيها لتصبح مركزاً لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة.

إن إعطاء براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية أهمية مناسبة يدعم روح الابتكار مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي العالمي ولذلك فإن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن يمثل دورا هاما في صنع القرار الاقتصادي العالمي وبالتالي تحقيق مصالحها ومصادر إنتاج عالمية لها. وعلى سبيل المثال، قام الأردن منذ ست سنوات بتشديد قوانين الملكية الفكرية ومنذ ذلك

الوقت تم ابتكار وطرح 32 منتج دوائي جديد. وأدى ذلك إلى إنشاء شركات جديدة وخلق وظائف وإتاحة الفرصة للأردنيين للحصول على أدوية جديدة. وعليه، توضح تجربة الأردن مدى الاستفادة القوية التي يمكن أن تعود على الدول النامية من خلال تشديد حماية حق الملكية الفكرية.

ومنذ عام 2001 قامت الحكومة والشركات الأمريكية بتطبيق أكثر من 100 برنامج للملكية الفكرية في الشرق الأوسط. ومن خلال الأكاديمية العالمية للملكية الفكرية ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية قامت الحكومة الأمريكية بتوفير التدريب اللازم للمسئولين عن تطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية ومسئولي النيابات والقضاة ومسئولي الجمارك. ولقد وضع الرئيس بوش حقوق الملكية الفكرية ضمن أولويات حكومته. وعينت وزارة التجارة الأمريكية ملحقاً إقليمياً للملكية الفكرية في معظم مناطق العالم ليعمل على مساعدة الشركات ويدعم سياسات الملكية الفكرية الأمريكية وتوفير التدريب فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية

1- التجمعات الصناعية العسكرية - شركات السلاح الأمريكية:

الديمقراطية الأمريكية التي تسوق عالميا، ومؤخرا عربيا، هي في حقيقة الأمر غطاء لمصالح تحالف بين بضع شركات كبرى، لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، تسيطر عل ى سوق السلاح والبترول في العالم وهذه ذات علاقة بـجماعات الضغط اليهودية وعناصر تسعى إلى توفير غطاء ثقافي لأغراض خفية. حيث أن كل قرار تتخذه إدارة بوش، وكل خطة يعتمدها الكونجرس وكل توجه جديد للحزب الجمهوري، يوجد له ترجمة رقمية مباشرة، علي شكل بلايين الدولارات التي تدخل خزائن تلك الشركات. وجميع الحروب الأمريكية السابقة، والحالية، والقادمة، هي استجابة دقيقة لمصالح تلك الشركات العظمي. حيث أ ن الملايين التي تخرج من خزائن تلك الشركات العظمى، وتطرح في الحملات الانتخابية، ما تلبث أن ترتد إليها وقد تصيدت البلايين!. وجميع الأكاذيب التي ترددها

قيادات الإدارات الأمريكية هي ناتجة عن الرغبة في إخفاء الرغبات الحقيقية، والأهداف الأبعد، لكل ما يصدر عنها من قرارات، ابتداء من حرب العراق وحتى نظام الدفاع الصاروخي. فقد هيمنت صناعة العسكرة والسلاح منذ الحرب العالمية الثانية على السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي على المؤسسات السياسية فبيع السلاح وتجارته يمثل اليوم أهم سلعة دولية ويحتل مركزا متقدما للغاية في قائمة أكثر السلع تأثيرا في حركة الاقتصاد العالمي. أميركا هي دولة الإنتاج والتصدير الأولى وبهذه الصفة تستطيع التحكم بدقة فيما يتسلح به الآخرون من حيث النوعية ومن حيث الكم وغالبا ما تتم عملية بيع السلاح تحت إشراف وتدريب خبراء أميركيين، يقولون ما يريدون قوله لمشتري السلاح ويحجبون ما يريدون. (هيرسبرنغ، د. 2005).

نعم، تمثل الصناعات العسكرية الأميركية طوق النجاة للاقتصاد الأميركي، فبهذه الصناعة وحدها يمكنه الخروج من شبح الركود واحتواء التداعيات السلبية لتدنى قيمة الدولار وارتفاع معدل البطالة وتراجع مؤشر الثقة في مناخ الأعمال. ويشير عدد كبير من الخبراء إلى أن حروب الولايات المتحدة الأميركية، تأتي عادة بعد حالة ركود وأزمة اقتصادية تكون الولايات المتحدة الأميركية قد مرت بها، ويضرب هؤلاء مثلا بالحربين الأخيرتين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة، فحرب تحرير الكويت سنة 1991، كانت قد سبقتها أزمة اضطراب وركود عاشها الاقتصاد الأميركي، تماما كحرب أفغانستان الأخيرة، وما جري من احتلال للعراق، إذ لم يسبق للمؤشرات الاقتصادية الأميركية أن تدنت إلى المستوى التي وصلته خلال الشهور الأخيرة من عام 2002 والأولى من عام 2003، ولذا توقع كثير من الاقتصاديين أن يعود الاقتصاد الأميركي بعد انتهاء عملية العراق، إلى حالة الانتعاش السابقة التي كان يعيشها قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، وأن تتمكن بورصة "وول ستريت " من تدارك أوضاعها الخانقة، بعد أن أصبحت تعيش حالة أزمة أشبه ما تكون بأزمات سنتي 1929 و1987. لذلك كانت الحرب طريقا للخروج من مأزق اقتصادي . في رأي مستشاري الرئيس بوش الابن، القادم

من ولاية تكساس، أن عليه الوقوف إلى جانب شركات السلاح التي تملك قدرات كبيرة في المساعدة على مكافحة البطالة، من خلال تشغيل آلاف العاطلين، كما تملك قدرة كبيرة على تنشيط حركة التصدير، ورفع قيمة عائدات الصادرات الأميركية إلى الخارج . بالنسبة لدوائر صناعة السلاح الأميركية ومثيلاتها في الدول الغربية الأخرى، فانه من الضروري تأمين شروط استمرارية الصناعة، وذلك عبر تأمين اندلاع الحروب, فحالة السلم تمثل العدو الأول لشركات تصنيع الأسلحة. والمتتبع لتاريخ الولايات المتحدة منذ بروز النزعة الإمبراطورية فيها بعد الحرب العالمية الثانية، يعرف أنها تعودت أن تخوض بنفسها . أو عن طريق حلفائها ووكلائها في مناطق العالم المختلفة . حربًا كبيرة خلال كل عشر سنوات، بالإضافة إلى إشعالها عشرات النزاعات المسلحة والحروب الصغيرة. في حالة العراق لم يكن لوبي صناعة السلاح يقف وحيدا في ذلك، بل ساانده أهم لوبيين اقتصاديين في البلاد: **لوبي النفط، واللوبي اليهودي** ، اللذين تتشابك ارتباطاتهما ومصالحهما، ويراهنان بدورهما على الحروب عامة لتحقيق فوائد لا يمكن جنيها في أوقات السلم. فكلفة الحرب على العراق تقدر بـ 2.6 تريليون دولار حتى أواخر عام (2007) وأوائل عام (2008) ثلثاها على الأقل ذهب **لشركات الأسلحة** ، كما تدر عمليات إعادة بناء الجيش العراقي بعد الحرب، فضلا عن جيوش بعض دول المنطقة المحيطة عائدات لن تقل في حجمها عن تلك التي تجنيها أميركا عبر الحرب نفسها. فعلى سبيل المثال وقبيل نهاية عهد ديك تشيني في وزارة الدفاع، قرر البنتاغون أن تحول معظم أعمال توفير الدعم للعمليات العسكرية في الخارج لشركة واحدة، وفي هذا الصدد يقول أحد المحللين العسكريين الأمريكيين في كتابه "شركات الحرب" إن البنتاغون كلف شركة هاليبيرتون التي كان تشيني يرأس مجلس إدارتها بالقيام بدراسة سرية حول كيفية تنفيذ هذا العمل. وعلى الصعيد العملي فقد طلب من الشركة أن ترسم سوقا خاصا بها، وقد حصلت هاليبيرتون على 9. 3 ملايين دولار لتكتب تقريرها الأولي، والذي قدم إستراتيجية لتوفير الدعم لقوة مؤلفة من عشرين ألف جندي. ثم دفعت البنتاغون لها

5 ملايين دولار أخرى لتطوير هذه الدراسة. ثم اختيرت الشركة نفسها في أغسطس 1992، من جانب سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي لتقديم كل الأعمال المطلوبة لدعم القوات المسلحة خلال فترة السنوات الخمس المقبلة بالتوافق مع الدراسة التي كانت قد أعدتها هي بنفسها. (إبراهيم، أ. 2005). لم يسبق للبنتاغون من قبل أن اعتمد بهذا الشكل المكثف على شركة وحيدة من قبل. وقد كان هناك هامش ربح مضمون يقدر بـ 8%، مما يجعل العقد صفقة نادرة وبدون أي مجازفة أبدا.وفي ديسمبر 1992 بموجب عقدها الجديد، كانت هاليبيرتون توفر المساعدة للقوات الأمريكية في الصومال، و كان موظفو هذه الشركة موجودين في الميدان في غضون 24 ساعة من إنزال أولى القوات الأمريكية في مقديشو. وأصبحت هاليبيرتون عندما غادرت الصومال عام 1995، الشركة التي توظف أكبر عدد من العمال في الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال وظفت الشركة حتى مغسلي الموتى من أجل تغسيل جثث الجنود القتلى. وقد تلقت هاليبيرتون 109 ملايين دولار عن خدماتها في الصومال. وعلى مدى السنوات الخمس التي أعقبت ذلك تقاضت الشركة 2. 2 مليار دولار عن الخدمات المشابهة في البلقان. كانت جهود هاليبيرتون الميدانية على مستوى عالٍ الفعالية، حيث أدى ذلك إلى نجاح مقاولي القطاع الخاص في الميدان و جعل من السهل جدا الذهاب إلى الحرب، فحين تستطيع التعاقد مع الناس للذهاب إلى الحرب، لن يكون هناك اللغط والانقسام السياسي. هناك الآن حوالي 135 ألف جندي أمريكي في العراق". ولولا وجود المتعاقدين من القطاع الخاص لوصل العدد إلى 300 ألف جندي ولكان الأمر صعبا لإقناع الكونغرس والرأي العام الأمريكي بدعم إرسال هذا العدد من القوات إلى الحرب". (إبراهيم، أ. 2005).

وبعد انتهاء عهد تشيني في وزارة الدفاع، ووصول إدارة كلينتون إلى البيت الأبيض، أمضى تشيني العامين اللذين أعقبا ذلك لتقرير ما إذا كان سيترشح للرئاسة الأمريكية. وهكذا شكل لجنة العمل السياسي، وجال البلاد يلقي الخطب ويجمع التبرعات. كما شارك أيضا في معهد المشروع الأمريكي؛

وهو مركز بحوث للمحافظين. وتظهر سجلات المفوضية الاتحادية للانتخابات أن المساهمين الماليين للجنة العمل السياسي التي شكلها يتضمنون مدراء تنفيذيين من عدة شركات فازت منذ ذلك الوقت بأكبر العقود الحكومية في العراق، وبين هؤلاء توماس غروك شارك، الرئيس التنفيذي لهاليبيرتون حينها وستيفن بيكتل، الذي فازت شركة الإنشاءات والهندسة التي تملكها عائلته بعقود بقيمة 8.2 مليار دولار في العراق، ودوان اندروز نائب رئيس شركة (Science Application International)، التي فازت بسبعة عقود في العراق. وحين نجح نيوت غينغريتش في إعادة مجلس النواب للسيطرة الجمهورية عام 1994، شعر تشيني بالاطمئنان لعودة أمريكا إلى اليمين من جديد. كما أن لجنة العمل السياسي لم تجمع ما يكفيه من التبرعات و يقول زملاؤه إن تشيني قد اكتشف أنه لا يتمتع بالقدرة على أن يكون في مركز الاهتمام الشعبي العام، ولهذا فضل العمل في الظل و تعاقد تشيني للعمل في هاليبيرتون عام 1995 رئيسا تنفيذيا للشركة، وعلى الرغم من أنه لم يكن يتمتع بخبرة تذكر في مجال الأعمال، إلا أنه كان يحظى بعلاقات وثيقة مع أناس نافذين، وكان تشيني رجل العمل الخارجي لهاليبيرتون، الرجل الذي يستطيع أن يقدم لها أفضل خدمة ممكنة لتوسيع نطاق أعمالها حول العالم، وكان تشيني مقربا للكثيرين من قادة العالم. وفي ظل إدارة تشيني تعاملت الشركة مع الدول الثلاث (العراق – إيران – كوريا الشمالية) و التي صنفتها الخارجية الأمريكية ضمن الدول الراعية للإرهاب. (هيرسبرينغ ، د. 2005).

ففي حالة العراق تجنبت الشركة بشكل قانوني العقوبات الأمريكية عبر إجراء عملها في قطاع الخدمات النفطية من خلال شركات فرعية أجنبية. أما في حالة إيران وليبيا فقد كانت هاليبيرتون تعمل عبر شركاتها الفرعية المملوكة لها مباشرة. كما أن استخدام الفروع الأجنبية ساعدها في تجنب دفع الضرائب للحكومة الأمريكية أيضا. وفي ظل رئاسة تشيني، باعت شركتان فرعيتان تابعتان لـ "دريسر" خدمات نفطية بملايين الدولارات لحكومة صدام حسين وفي السنوات الخمس التي سبقت مباشرة

انضمام تشيني لهاليبيرتون لم تحصل الشركة سوى على 150 مليون دولار من الحكومة على شكل ضمانات قروض، لكن في السنوات التي قضاها تشيني رئيسا لها، حصلت هاليبيرتون على 1.5 مليار دولار من هذه الضمانات. في ربيع عام 2000، اختلط عالما تشيني، التجار ي والسياسي، بعضها ببعض. فقد سمحت هاليبيرتون لرئيسها بأن يعمل أيضا إلى جانب وظيفته كرئيس للجنة جورج بوش للبحث عن نائب للرئيس والمكلفة بتحديد شريكه في السباق الانتخابي. وطلب تشيني أكواما من الوثائق عن المرشحين للنظر فيها واختيار الأنسب، وفي النهاية قرر اختيار نفسه في تصرف وصفه ستيوارت سبنسر مؤخرا وهو الصديق الحميم لتشيني بأنه "الفعل الأكثر ماكيافيلية وشناعة الذي سمعت به في حياتي" وقد أصبحت حرب إدارة بوش على "الإرهاب" مصدر أرباح كبيرة لهاليبيرتون. وعلاقات هذه الشركة مع "الدول الإرهابية" لم تمنعها من لعب دور بارز في هذه الحرب. وأيضا البحرية الأمريكية، على سبيل المثال، دفعت لهاليبيرتون 37 مليون دولار لبناء معسكري اعتقال في خليج غوانتانامو الكوبي. أما وزارة الخارجية فقد منحتها عقدا بقيمة مائة مليون دولار لبناء سفارة في كابول. أما قرار وزارة الدفاع منح هاليبيرتون عقد بقيمة سبعة مليارات دولار لتأهيل صناعة النفط العراقية، فقد اتخذ ضمن "حالة الطوارئ". وقد استمرت الشركة سرا بوضع خطط للتعامل مع إمكانية إحراق آبار النفط العراقية، والتخطيط بدأ في خريف 2002، في الوقت الذي كان الكونغرس يناقش فيه قرار منح الرئيس بوش التخويل بإعلان الحرب، وقبل أن تناقش الأمم المتحدة الموضوع. وفي أوائل مارس 2003 منح الجيش سرا عقدا لهاليبيرتون لتنفيذ هذه الخطط. وتقول دراسة لكلية الجيش الحربية أنه من بين 1500 بئر نفط في حقلي العراق الرئيسيين لم تتعرض سوى تسع آبار فقط للضرر خلال الحرب . (أحمد إبراهيم، 2005) و (هيرسبرينغ، د. 2005).

وحتى في الفترات التي لا تخوض أميركا فيها حروبا مباشرة فان حجم مبيعاتها من السلاح كانت كبيرة. فخلال الفترة بين 1993 . 1996كان حجم المبيعات الأميركية 124 مليار دولار، تبلغ نسبة

السماسرة والوسطاء منها 10 %. لذلك تقوم العاصمة بافتعال الحروب وخلقها؛ إذ الحرب وحدها قادرة على أن تيسر تحقيق الرخاء، كما يبدو الدور الأخطبوطي لشركات صناعة السلاح في إشعال الحرب أمرا طبيعيا نظرا للعوائد التي يحققها المستفيدون، رغم تهافت المبررات ومخالفة الشرعية الدولية. (إبراهيم، أ. 2005).

ومما ينذر الإنسانية بمستقبل مليء بالحروب، أن الواقع الأميركي مبني على نحو دائري، مما يؤدي إلى صراعات داخلية تنازعها مصالح فئات مختلفة. إن نمو صناعة السلاح وتطورها يؤديان إلى نمو ما يسمى "المجمع العسكري–الصناعي"، وذلك يعود إلى أن عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية يعتمد اعتماداً أساسياً على العقود التي يحصل عليها من وزارات الدفاع. وظاهرة المجمع العسكري – الصناعي موجودة في كل الدول الصناعية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية.

وقد تنبه الرئيس الأميركي الأسبق دوايت إيزنهاور إلى خطورة هذا اللوبي منذ عام 1958، حيث حذر من إضراره بمستقبل أميركا وسعيه للزج بها في صراعات وحروب لا تنتهي. قال إيزنهاور في خطبة انتهاء ولايته الرئاسية: "إننا يجب أن نحذر من حصول التحالف العسكري الصناعي على نفوذ مبرر له. فهناك إمكانية قائمة لصعود قوة إلى موقع لا تستحقه وليس مكانها، وسوف تستمر وتشكل كارثة. إن علينا ألا نسمح لهذا التجمع الصناعي العسكري بأن يهدد حياتنا وديمقراطيتنا" . (طالب، ع. 2005).

ترتبط تجارة السلاح ارتباطا عضويا بالفساد. وحسب منظمة الشفافية الأوروبية فان تجارة الأسلحة هي أكبر تجارة فاسدة في العالم، فالشركات التي توقِّع العقود دفعت رشاوى لوزراء في الدول المشترية لتأمين العقود، ويحمي هذا الفساد السرية التي يتم فرضها حول مبيعات الأسلحة لحمايتها، فالحكومة في بريطانيا، على سبيل المثال تصدِّر الأسلحة دون إعلام البرلمان، وتكتفي بإطلاعه على الصفقات

بعد مرور عام على الأقل. وفي السنوات التي تلت انتهاء حرب الخليج الأولى (1991) حدث انخفاض ملحوظ في الإنفاق على التسلح وصل إلى ربع مجمل الإنفاق العالمي تقريبا؛ وثلثه في تقديرات أخري، في ذلك الحين بدأ القلق يساور جميع شركات ومصانع السلاح، فتجارتهم الكبيرة تكسد، ومن هنا تم الالتجاء إلى موضوع افتراض سيناريوهات حروب جديدة، وبث الذعر في كثير من البلدان بالقول انه قد تقوم حرب في هذه المنطقة أو تلك، فعليكم أن تشتروا أسلحة . (هيرسبرينغ، د. 2005).

وبفضل هذه السيناريوهات المسنودة بأعمال مخابراتية، بدأ الاتجاه نحو زيادة المبيعات مرة أخرى، ففي عام 1999 كان هناك 40 صراعا عبر العالم. ولأن هذه التجارة تريد لهذه الحروب أن تستمر وأن تزدهر يذهب بعض المحلّلين إلى أن الدول التي تحصل على الجزء الأكبر من عائدات تجارة السلاح تختلق نزاعات وحروبا حتى تبقى تجارتها في أوجها. إلا أن الكساد الذي عانته شركات السلاح بداية التسعينيات و أدى إلى انخفاض عملها دفعها إلى البحث عن جيل جديد من الأسلحة الذكية المتطورة التي تستطيع أن تتجاوب مع الاحتياجات الجديدة، ومحاولة خلق أو اختلاق صراعات من نوع مختلف مثل الحرب ضد الإرهاب. وهنا فان تجارة السلاح لا تعرف الأخلاق، وقد بدأت بريطانيا تغير القواعد التي تحكم تصدير الأسلحة حتى يمكنها المشاركة في صفقات سلاح عالمية. فالقواعد الراهنة لصادرات الأسلحة البريطانية تحظر بيعها في حال وجود إمكانية لاستخدامها في عمليات قمع داخلية أو اعتداءات خارجية ، حيث ثار نقاش الأخلاقية واللا أخلاقية في بريطانيا حينما أرادت لندن بيع مكونات وقطع غيار تستخدم في قمرات القيادة الخاصة بمقاتلات اف 16 الأميركية لإسرائيل. وقالت رئاسة الحكومة البريطانية وقتها أن القواعد الجديدة المطلوبة تعكس «الواقع الجديد» لمشروعات التصنيع العسكري الواسعة متعددة الجنسيات، وأكدت صحيفة الأوبزيرفو أن وزارة الدفاع البريطانية تريد تغيير هذه القواعد، وأن بريطانيا التي تلزم نفسها بسياسة خارجية «أخلاقية» تمنع بيع أسلحة من

شأنها أن تستخدم في العدوان الخارجي أو القمع الداخلي، ستسمح بنقل معدات بريطانية إلى الولايات المتحدة الأميركية. وأوضح مسئولون في وزارات الخارجية والتجارة والدفاع صعوبة الالتزام بالقيود المفروضة مع اتساع الطابع العالمي لعملية إنتاج الأسلحة، أما المناهضون لتجارة الأسلحة، فقد اتهموا الحكومة بتغليب مصالح صناعة السلاح البريطانية التي تصدر بمليارات الدولارات على الاعتبارات الأخلاقية، وقال سام بيرلو فريمان عضو جماعة الحملة ضد تجارة السلاح «إنهم كانوا يسلحون الهند وباكستان حتى وهما تقفان على شفا حرب نووية، والآن اختاروا المساهمة بصورة مباشرة في القتل والتدمير بالشرق الأوسط". من الواضح أن مصالح منتجي الأسلحة هي كل ما يعنيهم. وأسوأ تجار الأسلحة في الواقع هي الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وروسيا، أي الدول الصناعية العظمى، حيث يبيعون ما نسبته 85% من الأسلحة للعالم سنويا. إن تجارة الأسلحة تمثل أيضا عملية نزح للأرصدة من دول العالم الثالث ويتم ذلك بعدة أساليب منها إثارة المشكلات السياسية والعسكرية في هذه الدول ولها. فإثارة أية مشكلة ونزاع سياسي وعسكري يصاحبه عملية شراء أسلحة. ففي نيكاراغوا، إيران، موزنبيق، إثيوبيا، تصل نسبة الإنفاق العسكري إلى 34% من حجم الإنفاق الحكومي، ووصل هذا الإنفاق في إيران خلال الحرب مع العراق إلى 80%. وان لم يختلق باعة السلاح النزاعات، فإنهم يغضون البصر عن الهدف النهائي لاستخدام السلاح كما هو الحال مع إسرائيل، ومع حركات التمرد في الدول الأفريقية المطحونة بصراعاتها. (طالب، ع. 2005).

شركات الأسلحة ونموذج العلاقات الأمريكية السعودية

لم تقف المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقات السعودية . الأمريكية, حائلا دون أي توترات في منحني علاقات البلدين, وخاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة, بعد لجوء أطراف اللعبة إلي أساليب جديدة في ممارسة الضغط والابتزاز, كان من بينها إعلان سعي بعض الشركات الأمريكية المتخصصة في مجال الدفاع والسلاح أخيرا إلي محاولة تقليص دور المملكة العربية السعودية في مجلس التعاون الخليجي, كحليف تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية.

ليس ذلك فحسب, فالأمر لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلي دعوة هذه الشركات إلي إبراز دول أخري في المنطقة, كحليف بديل يمكن الاعتماد عليه علي المد ى الطويل، فقد تبنت إحد ى شركات الدفاع الأمريكية المؤثرة مشروعا أطلق عليه الحلف الخليجي– الغربي, وأسمته مشروع (مجلس التعاون الخليجي –1 + 1) في إشارة لدول مجلس التعاون الخليجي دون السعودية وإضافة الأردن إلي هذه البلدان. ولا يري هذا الحلف في السعودية الحليف القوي الآن للولايات المتحدة, ويري أن الدول الخليجية الصغيرة خاصة قطر والإمارات, يمكن التعويل عليها, أما بالنسبة لمصر وباكستان وإسرائيل, فإن التحالف معها لم يعد مجديا بالدرجة الكافية, وأن الدول البديلة يمكن أن تكون الأردن والكويت بدرجة أقل. والغريب في الأمر أنه لم تكد تمر سوي أيام قليلة فقط, علي تقرير لجنة الكونجرس الأمريكي الذي يبرئ السعودية تماما من أي علاقة لها بأحداث11 سبتمبر, حتي تم الإعلان عن تلك المحاولات التي بدأت من خلف الكواليس منذ عدة أسابيع, بدعوي أن السعودية لم تعد ذلك الحليف للولايات المتحدة بل إن العلاقات توترت في السنوات الثلاث الأخيرة إلي مرحلة العداء غير الظاهر بينهما في بعض الأحيان. حيث تتلخص فكرة المشروع كما يرصدها رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية الدكتور عمر الحسن, في قيام الولايات المتحدة بتشكيل تحالف دفاعي وإستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي, التي تري أنها لا تمثل خطرا علي الولايات المتحدة وإسرائيل, مع استبعاد السعودية التي رأي القائمون علي إعداد هذا المشروع أنها لم تعد صالحة للتحالف معها في ظل

الظروف السياسية والاقتصادية الحالية, واستبدالها بالأردن, وتكوين تحالف إقليمي جديد يضمن المصالح الأمريكية, بديلا عن سياسة' العمودين المتوازيين' التي انتهجتها واشنطن في السبعينيات وقامت علي فكرة اعتماد إيران والمملكة العربية السعودية كحليفتين إستراتيجيتين لها في المنطقة, والتي انهار التحالف فيها مع الأولي مع سقوط نظام الشاه عام 1979, واهتز بشكل كبير مع الثانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 , وتري المجموعة القائمة على إعداد المشروع أن هناك عدة دول كانت تعتبر حتى وقت قريب من الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة مثل مصر والسعودية وباكستان لم تعد كذلك، وأن البديل يكمن في بلدان الخليج الصغرى بالإضافة إلي الأردن لاعتبارات سياسية وإصلاحية واقتصادية وسكانية، وحددت المجموعة دولتي الإمارات وقطر كدولتين يمكن أن تبني الولايات المتحدة معهما تحالفا إقليميا، ودولتين أخريين هما الأردن والكويت ،, واستندت في تحديد هذه الدول إلي عدة معايير أو مؤشرات، منها عامل الإصلاح الاقتصادي في والأردن وعمان وقطر والإمارات ، ثم عامل الإصلاح السياسي الذي اعتبرته إيجابيا في كل من البحرين وقطر وعمان والأردن ،, ثم عامل النمو السكاني الإيجابي في البحرين والكويت وقطر والإمارات ،, فيما أكدت أن دول الشرق الأوسط الأخرى تواجه نموا سكانيا مقلقا. (عبد السلام، م. 2004).

إن سبب هذه التهديدات لا تخرج عن أمرين، إما أن تكون دعوة للاستهلاك الإعلامي في ظل الإدارة الأمريكية اليمينية الحالية ،, أو أن تكون هذه الشركات أرادت توصيل رسالة بعينها إلي السعودية خاصة وأن الحروب التي خاضها جورج بوش أخيرا أدت إلي انتعاش عمل وأرباح هذه الشركات سواء داخليا أو خارجيا. وهنا يرى الد كتور عمر الحسن ، الذي يعتقد أن المشروع بشكله يأتي في إطار سلسلة الضغوط وحملات التشويه التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي مثلت نقطة تحول خطيرة في العلاقات بين الجانبين الأمريكي والسعودي, وبدأت حملة علي السعودية توجت بالتقرير الذي أصدره الكونجرس الأمريكي عام 2003 واتهم المملكة

بالمسئولية عن هجمات سبتمبر, وإن كان تقرير لجنة11 سبتمبر التي شكلها الكونجرس قد خلصت في تقريرها الأخير في يوليو 2004 إلي عدم مسئولية المملكة عن هذه الهجمات. ورغم وجود اعتراضات على الصفقات السعودية في الكونجرس إلا أنها لا تكون سوى على الأسلحة المتقدمة فقط ، بدعوى الحفاظ على أمن إسرائيل وضمان تفوقها ، حيث بدأت السعودية في السنوات الأخيرة تنويع استيرادها من السلاح واتجهت إلي الصين والدول الأوروبية التي ترى أن تكنولوجيا السلاح ينبغي أن يتم تجديدها كل 8–10 سنوات مما حدا بشركات السلاح إلى طرح هذا المشروع. ويختلف الدكتور عمر الحسن مع ذلك مؤكدا أن الهدف من وراء مثل هذا المشروع ليس الضغط علي الرياض حتى تمتنع عن البحث عن بديل آخر غير أمريكا لاستيراد السلاح, لأنه لو كان الهدف كذلك لكان من الأجدر بالمشروع أن يوصي بأن تكون السعودية ضمن صلب قاعدة التحالف حتى يتيح لواشنطن الفرصة لتصدير الأسلحة إليها دون قيود, مثلما حدث عندما اختارت كلا من الكويت والبحرين لتكونا شريكتين لواشنطن من خارج عضوية حلف الناتو, وإنما الهدف الأساسي في تصورنا هو تصعيد الضغوط على الرياض لتقديم تنازلات أكبر فيما يتعلق بتخفيض أسعار النفط العالمية ومحاربة ما تسميه بالإرهاب واتخاذ مواقف مهادنة لسياساتها في المنطقة. (الحسن ، ع. 2006). وهنا يرى جمال خاشقجي، المستشار الإعلامي للسفير السعودي في لندن ، أن هناك احتمالين وراء هذا الموقف المعادي للسعودية ، الأول هو أن وزارة الدفاع الأمريكية معقل المحافظين الجدد وبحكم قربها من شركات السلاح فربما تحاول شحن هذه الشركات للعب في الخفاء ضد السعودية. أما السبب الثاني فهو أن هذه الشركات خبيرة في صناعة الأعداء والمخاوف والأوهام بحيث لا تستغني الدول عن بضاعتها, وقد رأت تحولا أخيراً في مواقف السعودية بالسعي إلي تنويع مصادر سلاحها الذي يعد الأغلى بالنسبة لها. كما أن السعودية– والكلام لا يزال لخاشقجي– لم تعد أيضا حريصة على شراء السلاح منها بعد أن انتفي خطر جارين كان يعمل لهما ألف حساب وهما العراق وإيران, وتغير الأوضاع بشكل كبير في

المنطقة ويقول الحسن إن فكرة هذا المشروع تعكس في جوهرها تحولا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي, بشأن سياسة بناء الأحلاف والتحول من الدول الكبرى إلي الدول الصغرى, بعدما فشلت إستراتيجية التحالف مع القوى الإقليمية الكبرى مثل إيران والعراق..إلخ ، وأدت إلي نتائج عكسية بموجب المنطق الأمريكي. (الحسن، ع. 2006).

ويعني كل هذا أن التوجه الأمريكي الراهن هو تعزيز التحالف مع الدول الصغرى وتهميش الدول الكبرى في المنطقة مثل مصر وسوريا والسعودية, الأمر الذي من شأنه أن يحمل العديد من المخاطر على المنطقة ككل, ويعمق من أزمة النظام الإقليمي العربي والجامعة العربية التي يعتبر أحد أهم عوامل ضعفها الراهن غياب دور الدول القائدة, كما أن من شأن ذلك أن يمنح بعض الدول الصغرى دورا أكبر من حجمها الحقيقي, وهو ما عبرت عنه دورية " Strategic Comment" في عددها الصادر في نوفمبر 2003 عندما أوضحت أن قرار قطر باستضافة غالبية القوات الجوية الأمريكية المنسحبة من قاعدة الأمير "سلطان" الجوية في السعودية, يمنحها القدرة على التحدي والوقوف في وجه السعودية والدول العربية الكبرى. (الحسن، ع، 2006).

ويري عدد من المراقبين بينهم الدكتور الحسن أن فكرة استبعاد السعودية من التحالف الجديد أمر صعب إن لم يكن مستحيلا, في ضوء عاملين هامين, أولهما: ما تتمتع به المملكة من ثقل في المنطقة, فهي أكبر دول مجلس التعاون الخليجي على الإطلاق سواء في مساحتها أم عدد سكانها أم مواردها وقدراتها الاقتصادية والإستراتيجية, وبالتالي فإن استبعاد المملكة يعني عمليا القضاء على مجلس التعاون الخليجي, وهو ما سترفضه الدول المنضوية تحت لوائه, وثانيهما: قوة المصالح المتبادلة بين الجانبين الأمريكي والسعودي والتي تضع دائما حدودا للتصعيد بينهما، حيث تعتبر السعودية أكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط في العالم, إذ تنتج وحدها 15% من الإنتاج العالمي, فيما

يقدر حجم الاحتياطي النفطي لديها بنحو25% من الاحتياطي العالمي, كما تنفرد المملكة بأنها الوحيدة القادرة على زيادة طاقتها الإنتاجية لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام, فهي تستطيع زيادة إنتاجها الحالي الذي يبلغ نحو 9 ملايين برميل بنحو مليوني برميل, فيما أكدت شركة' أرامكو' السعودية أن بإمكانها إنتاج 15 مليون برميل يوميا وبالتالي فإن واشنطن لن تخاطر بخسارة تحالفها الإستراتيجي مع الرياض لأنها ستكون أولى المتضررين. وما يدعم التوقعات الخاصة بفشل المشروع الجديد – أن سياسة الأحلاف الغربية في المنطقة بصفة عامة أثبتت فشلها, بداية من حلف بغداد وحتى الآن, لأنها ابتعدت في معظمها إن لم تكن جميعها عن المشاريع القومية, وأية مشاريع أو تحالفات أخرى في المنطقة لا تأخذ المصالح والأهداف القومية بعين الاعتبار لن يكتب لها النجاح حتى وإن اعتقدت بعض الدول الصغرى أن بناء مثل هذه التحالفات مع القوي الكبرى سيحقق لها الأمن المنشود ويضمن مصالحها, فإذا كان ذلك يبدو صحيحا في المدى المنظور, فإنه على المدى الطويل سيواجه العديد من العقبات التي تحول دون نجاحه, وقد يضع هذه الدول في مأزق كبير, ويضاعف من فرص الفشل تزايد حدة الرفض الشعبي في دول المنطقة لأي مظهر من مظاهر الوجود الأجنبي أو أي صيغة للتحالف العسكري مع القوي الكبرى, خاصة وأن معظم الأنظمة السياسية في المنطقة أصبحت تواجه قدرا كبيرا من الاهتمام لتوجهات الرأي العام الداخلي الذي أصبح أكثر قوة وتأثيرا. وفي هذا السياق وتأكيدا على الدور الأمريكي في سياسة تجارة السلاح فقد أفادت معطيات صحفية غربية أن الولايات المتحدة ستعلن عن سلسلة من صفقات السلاح التي تقدر بـ20 مليار دولار على الأقل مع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وصفت بأنها أكبر صفقات تسلح تقوم إدارة الرئيس بوش الحالية بالتفاوض حولها. وهذا يبين أن هذه الصفقات، تندرج كما صفقات سابقة لها، في إطار استنزاف ثروات المنطقة وفي الغالب بشكل عبثي لا يعود بأية فائدة على بلداننا وشعوبنا. ويلاحظ أن توقيت الإعلان عن إبرام هذه الصفقات في الغالب يترافق مع الزيادة الحالية في

أسعار النفط، مما يعني الاستمرار في النهج الذي دأبت عليه الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تدوير عائدات النفط مجدداً إليها، في خطط محكمة لكي لا توجه هذه العائدات نحو خطط التنمية في بلدان المنطقة ولمصلحة شعوبها وأجيالها القادمة بإعادة ضخها، من خلال صفقات التسلح العبثية، إلى شركات السلاح بصفتها مكوناً رئيسياً من مكونات المجمع الصناعي الحربي الذي يحكم الولايات المتحدة. وبالتالي فان السياسة الأمريكية تجاه البلدان العربية وتحديدا الخليجية تكمن في أن لها أهداف إستراتيجية في المنطقة الرامية لدفعها للمزيد من التوتر، مما يسهل لها المزيد من إحكام السيطرة على المنطقة واستنزاف ثرواتها (الحسن، ع, 2006).

المبحث الثاني

التجمعات الصناعية غير العسكرية

حيث يتناول هذا المبحث لمحة تاريخية عن التجمعات الصناعية غير العسكرية (شركات السيارات، المشروبات الغازية والتبغ..وغبرها) الأمريكية وعلاقتها بصناعة القرار السياسي الأمريكي وخصائص وأنواع والمشاكل المترتبة عن هذه العلاقة.

أولاً: شركات السيارات الأمريكية:

1- شركة جنرال موتورز الأمريكية: (شيفروليه):

تعد شيفروليه أكبر شركة منتجة للسيارات ضمن إمبراطورية (جنرال موتورز) وتتميز سيارات(شيفروليه) بقوة الأداء, ويعود تاريخها إلى عام 1912 حين أسسها سائق السباقات السويسري لويس شيفروليه بالاشتراك مع وليام دوران مؤسس جنرال موتورز وكان أول طرازاتها سيارة كلاسيك 6 وفي عام 1953 أطلقت شيفروليه سيارتها الصاروخية كورفيت تلتها امبالا ثم شيفيل في 1965 وفي عام 1967 أطلقت كمارو. وبعد ذلك تم إطلاق (كورفيت.....zo6). (http://www.star.com)

2- شركة بويك الأمريكية:

تأسست شركة بويك عام 1903 على يد الأمريكي ديفيد دنبار بويك وحملت اسمه, ونالت منذ ذلك الوقت الشهرة الواسعة, لكن مالكها لم يستطيع الصمود في وجه الخسائر المالية التي أصابت الشركة فقرر إمبراطور صناعة السيارات الأمريكي وليام دوران ضمها إلى جنرال موتورز لتصبح أول شركة تابعة لها, وانتقلت بعد ذلك عام 1905 إلى مصنع جديد وأنتجت أول سيارة بويك – حملت اسم سي

, وحققت بويك المركز الثاني في المبيعات في أمريكا بعد فورد. حيث تعد اليوم أهم شركات جنرال موتورز , وتنتج بويك اليوم مجموعة متميزة من السيارات الفخمة متعددة الأحجام والتي تلبي احتياجات كثيرة. (http://www.star.com).

3- شركة بونتياك الأمريكية:

أخذت بونتياك منذ الستينات اتجاها مختلفا قليلا و أكثر جرأة من شقيقاتها ضمن جنرال موتورز، ورفعت شعار الفخامة الذي تدخل يه الألفية الثالثة دليلا على استمرار هذه الروح المتميزة. يعود اسم بونتياك إلى احد مدن ولاية ميتشجان الشهيرة.. أسستها جنرال موتورز عام 1926، وبعد الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات قررت جنرال موتورز تحديثها من خلال الاعتماد على تجهيزات اولدز موبيل وبويك و شيفروليه، حيث تتميز إنتاجها منذ ذلك الحين بمذاق خاص مثل جراند أم و ترانس أم وفايربيرد.. ومن آخر ما قدمته سيارة (GTO) ويمثل ذلك عودة السيارة الأسطورية (GTO) التي ظهرت عام 1963, ولهذا العام تقدم سيارة مكشوفة بمقعدين وتدعى (سولستايس) و (G6) وتورنيت وتستعد بونتياك حاليا لإنتاج ترانس أم لتنافس كمارو 2008. (www.GMC.com).

4- شركة أولدز موبيل الامريكية:

تعتبر هذه الشركة أقدم شركة سيارات في الولايات المتحدة الأمريكية, إذ يعود تأسيسها للعام 1864على يد رانوم إلي اولدز وفي عام 1982 أطلقت على مصنعها اسم (اولدز لمحركات البنزين). وهي أول شركة تصدر سيارات ركاب بخارية للخارج, بينما أول سيارة بمحرك بنزين تم إنتاجها عام 1897، وقد انضمت اولدز موبيل إلى إمبراطورية جنرال موتورز عام 1906 التي اعتمدت تقنيات

عالية لطرازاتها, وتسويقيا لا تصل طرازات الشركة لأسواق الشرق الأوسط. وتظل ماركة اولدز موبيل رمزا لعراقة التصميم والجمع بين البعد الكلاسيكي والعصري. (www.GMC.com).

5- شركة ساتورن الأمريكية:

احتلت هذه الشركة المركز الثالث على لائحة الجودة العامة للسيارات في أمريكا عام 1993 بعد كل من لكزس وإنفينتي اليابانيتين، وساتورن هي آخر واحدة انضمت إلى عقد جنرال موتورز وظهر المشروع عام 1985 وبدأ العمل فعليا عام 1991 مع بدء إنتاج أول سيارة ساتورن بفئتي سيدان و كوبيه، وبعد ذلك أنتجت فئة ستايشن واجون، إنتاج ساتورن من الطرازات يشمل كوبيه وتحمل أحرف، SCسيدان SL واستايشن واجون SW وأخيرا حققت حلمها بإنتاج سيدان متوسطة للقرن الحادي والعشرين الفئة (L) حيث أجرت عام 2003 تجديدات شاملة على كل موديلاتها حيث أصبحت تتوفر بموديل جديد يدعى أيون يأتي بطراز سيدان أو كوبيه بأبواب أربعة بوضعية مبتكرة ويأتي بديلا للموديل الكوبيه السابق, و قبل ذلك قدمت سيارة ميني فان تتسع لسبعة ركاب وتدعى ريلاي, وتنوي طرح موديلين جديدين بعد ذلك. (www.moheet.com).

6 شركة هامر:

(هامر) هي السيارة العملاقة ذات الشكل العسكري, والتي تتباهى بقدرتها على تجاوز مختلف أنواع الطرقات,من الجبلية والرملية والطينية، حيث تنتجها شركة إنجنير كومباني المعروفة بـ AM وهي تابعة لشركة جنرال موتورز الأمريكية و(هامر) نجحت في إثبات قدرتها كسيارة متعددة الاستخدامات قادرة على أداء المهام الشاقة رغم حجمها الكبير وعرضها المبالغ فيه, وقد عرفها العالم بصورة واسعة خلال حرب الخليج الأخيرة المعروفة باسم عاصفة الصحراء حيث قدمت أداء متفوقا على ارض المعركة وتجاوزت تسلق الجبال بسهولة وأثبتت ميدانيا كيف يمكن لسيارة دفع رباعي أن تقهر الصحراء

و أن تكون سيارة استثنائية وقد طرحت الشركة موديلا جديدا أكثر نعومة من الموديلH1 يدعى H2 وهو ضمن فئة SU Vehicle أي السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات, وطرحت موديلا آخر يدعى H3 بحجم أوسط. (http://www. arabiyat.net).

7- شركة كاد يلاك:

كانت كاديلاك التي أنشئت عام 1899 أول شركة تقدم أول محرك 8 أسطوانات, وكان ذلك عام 1945، حين بدأ نجمها يسطع بعد انتقال ملكيتها إلى هنري ليلاند الذي كان يملك مصنعا لإنتاج المعدات الخاصة بالسيارات, والآن تحتفل كاديلاك بمرور مئة عام على إنشائها, وقد انتقلت إلى مركز تجميع جديد ومتطور بلغ كلفته 560 مليون دولار وهو مصنع لانسينج في ولاية ميتشجان مصمم لإنتاج 200 ألف سيارة من خمسة طرازات, وقد أولت جنرال موتورز المالكة لهذه الماركة العريقة اهتماما كبيرا بها خلال السنوات القليلة الماضية بهدف إيجاد قاعدة أكثر اتساعا لسيارتها خصوصا في أوروبا وذلك بالتركيز على تصنيع سيارات تتناسب مع هذه السوق. (rabty.com.http)

8- شركة جي أم سي:

تعتبر (جي أم سي) أشهر شركة سيارات منتجة للشاحنات عالية الأداء والتحمل، وقد برعت (جي أم سي) في تقديم موديلات شهيرة في هذا الميدان كانت مقياسا للآخرين في تطوير منتجاتهم ذات الدفع الرباعي و المتعددة الاستخدامات، وقد نجحت بشكل كبير في تغير الصورة النمطية عن الشاحنات بفضل ما أضافته من لمسات جمالية وترفيهية على سياراتها التي تعد نسخة من شيفروليه أكثر تميزا, حتى أن سوبر بان أشهر الموديلات التي أبدعتها الشركة تحمل نفس الاسم في الناحيتين شيفروليه – جي أم سي وقد راجت منتجات جي أم سي في السنوات الأخيرة كثيرا مع انتعاش سوق شاحنات الدفع الرباعي متعددة الاستخدامات.. كما طرحت سيارتها البيك أب الجديدة كانيون. (www.GMC.com).

9- شركة فورد:

تصنف شركة فورد الأمريكية بأنها ثاني أكبر صانع للسيارات في العالم وتنضوي تحت لوائها ماركات شهيرة مثل لينكولن وميركوري و جاكوار و أستون مارتن وأخيراً فولفو التي أشترتها فورد سنة 1999, كما تملك أيضا جزءا من أسهم شركة مازدا اليابانية, إمبراطورية فورد العريضة لا زالت تحقق كل عام مبيعات هائلة.. كما أضافت فورد إلى مجموعتها شركة لاند روفر البريطانية التي اشترتها من بي أم دبليو لتستفيد من تشكيلة سيارتها الواسعة لمنافسة جيب و دودج واسعتي الانتشار, ودفعت في هذه الصفقة 2.9 مليار دولار,, وقد اختير احد طرازاتها القديمة وهي تي للفوز بلقب سيارة العشرين, كما فاز مؤسسها هنري فورد بلقب رجل صناعة السيارات في القرن العشرين.. و احتفلت عام 2005، بمرور مائة عام على ظهور فورد (www.ford.om).

10- شركة لنكولن:

عرف المجتمع الأمريكي هنري ليلاند في مطلع هذا القرن على انه تاجر سلاح خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى, وكأحد أغنياء الحرب فكر في إنشاء شركة خاصة به للسيارات وبالفعل ما أن جاء عام 1920 إلا وكان قد أسس شركة باسم لنكولن خاصة بعد أن طلبت منه شركتا فورد و كاد يلا ك مساعدات تقنية استثمرها هو في إنتاج محرك 8 اسطوانات, ولكن أزمة العشرينات الاقتصادية عصفت به وباع شركته إلى هنري فورد عام 1922 لتظل إلى يومنا هذا إحدى الشركات التابعة لكيان فورد وتخصصت لنكولن في إنتاج الصالونات الفخمة. (www.ford.om).

11- شركة ميركوري:

ظهرت ميركوري إلى الوجود قي أوساط الثلاثينيات من القرن العشرين , وهي احد اذرع فورد التي ارتبطت طرازاتها بالفخامة والنعومة و قوة الأداء. وفي البداية خصصت فورد لـ ميركوري إنتاج سيارات ركوب تنافس بها طرازاتها جاراتها الشهيرة جنرال موتورز, وفي العام 1938 أطلقت طرازها الناجح ميركوري إيت وتبعتها طرازات عدة حملت نفس الاسم، وابتداء من العام 1945 اتجهت فورد لإنشاء كيان مستقل لـ ميركوري كشركة تابعة لمجموعة فورد لتظل حتى اليوم تبني سياراتها المتميزة أولا على هياكل و تجهيزات لنكولن , ثم ابتداء من 1960 على هياكل فورد مع المحافظة على تميز شخصية طرازاتها الفخمة والرحبة. (www.ford.om).

12- شركة دايملر كرايسلر:

شهد العام 1923 ظهور ثالث اكبر صانع أمريكي للسيارات وهو شركة كرايسلر التي اشتهرت بعلامتها ذات النجمة الخماسية, .وفي عام 1998 اندمجت مع دايلمر بنز الألمانية في صفقة وصفت بأنها صفقة القرن ليصبح اسم التكتل الجديد شركة دايلمر كرايسلر لتنتج سيارات تحمل اسم كرايسلر تتميز بقوة الأداء و التصميم العصري,, وقد تم تعيين الألماني ديتر زيتش مديرا للشركة.

.(mideast.dodge.com)

13- شركة بلايموث:

أطلقت شركة كرايسلر على السيارة الصغيرة رخيصة الثمن التي أنتجتها عام 1928 اسم بلايموث وهو اسم صخرة على الشاطئ الشرقي الأمريكي يعتقد الأمريكيون أنها كانت أول نقطة لامستها أقدام أول مجموعة من الرهبان وصلوا أمريكا, وتحولت بلايموث بعد ذلك إلى واحدة من أهم شركات كرايسلر حيث حققت عام 1938 المركز الثاني في مبيعات المجموعة, وقدمت بلايموث على مدى تاريخها مجموعة متنوعة من الطرازات هي نسخة من كرايسلر إلى أن اتجهت إلى إنتاج خاص بها

وبدأت بالميني فان فوياجر الذي يبيع في الأسواق الخليجية تحت اسم كرايسلر وكذلك تقدم سياراتها في منطقتنا تحت اسم كرايسلر. (mideast.dodge.com).

14- شركة دودج:

تأسست شركة دودج الأمريكية عام 1914, وفي العام التالي قدمت سيارتها الأولى تحت اسم دودج 4 وبعد ست سنوات من تأسيسها أصبحت ثاني اكبر صانع سيارات بعد فورد، وفي العام 1928 انتقلت ملكيتها إلى كرايسلر التي تمتلكها حتى اليوم, والتي بدورها دخلت شراكة جديدة بعد اندماجها مع مرسيدس بنز لتصبح دايلمر كرايسلر ، ويعود إلى دودج الفضل في إنتاج أول سيارة ركاب متعددة الاستخدامات عام 1984... واليوم يتنوع إنتاجها بين سيارات الركوب الصغيرة والرياضية ومتعددة الاستخدامات.. وتتميز سيارات دودج بتصميمات فريدة عن غيرها من السيارات الأمريكية.

.(mideast.dodge.com)

15- شركة جيب:

الاسم اللامع في عالم سيارات الدفع الرباعي, والأداء الشاق.. احد فروع كرايسلر الأمريكية و ورقتها الرابحة في سوق السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات خاصة بعد الطراز جراند شيروكي الذي تم اختياره كأفضل سيارات الدفع الرباعي في العديد من الاستقصاءات الخاصة بعالم السيارات خلال 1999، حيث ارتبط اسم جيب لسنوات طويلة بالجيوش منذ اختاراها الجيش الأمريكي لتكون سيارة جنوده الأولى خلال الحرب العالمية الثانية, ثم اتجهت إلى الاستخدام المدني بعد أن نالت تعديلات زادت من قوة أدائها. ثم اشترتها كرايسلر بكامل أسهمها من شركة ويليس عام 1970، وقد حققت سيارتها رانجلر نجاحا واسعا ومثلها شيروكي ثم جراند شيروكي ذات المستويات العالمية من التجهيزات و الأناقة,, وبعد ذلك تم طرح جيل جديد منها. (www.cararchives.com).

ثانياً: شركات المشروبات الغازية الأمريكية

نموذج شركة كوكاكولا الأمريكية

تعد شركة كوكاكولا أكبر شركة منتجة للمشروبات على المستوى العالمي، فبالإضافة إلى مشروب كوكاكولا المعروف في جميع أنحاء العالم تنتج الشركة أربعة من أصل خمس علامات تجارية الأكثر انتشاراً عالمياً هي "كوكا دايت" و"فانتا" و"سبرايت"، إلى جانب عدة مشروبات أخرى مثل المشروبات الدايت والمشروبات الغازية الخفيفة والمياه المعدنية والعصائر والشاي و الـ Iced tea والقهوة والمشروبات الرياضية. ومن خلال أكبر نظام لتوزيع المشروبات في العالم، يستمتع المستهلكون في أكثر من 200 دولة بمنتجات الشركة بمعدل يتعدى تقديم 1 مليار مشروب يومياً. ولمزيد من المعلومات عن شركة كوكاكولا يمكن زيارة موقع الشركة (www.coca-cola.com)، حيث أسست عام 1886م، تعتبر شركة كوكاكولا المصنع القيادي ، والمسوّق والموزّع للمشروبات الغير كحولية في العالم ، اعتادت الشركة على إنتاج أكثر من 300 علامة تجارية، المقر الرئيس للشركة في مدينة أطلنطا بولاية جورجيا ولها عمليات تعبئة محلية حول العالم في أكثر من 200 دولة. ويعتبر أكثر من 70% من دخلها يأتي من خارج الولايات المتحدة، و لكن السبب الحقيقي لذلك كونهم شركة عالمية حقيقية، وأن منتجاته ا ترضي الأذواق المختلفة المفضلة للمستهلكين في كل مكان. (www.coca-cola.com)

شركة كوكاكولا تعتبر جزء مشارك من الثقافة والحضارة الأمريكية خلال القرن العشرين وما بعده حيث أن صورة المنتج تتعلق بعاطفة المستهلكين و العديد من الناس يعتبرون هذه الصورة قريبة من قلوبهم. لقد أصبح شعار الشركة أو صورة كوكاكولا موجودة الآن على القمصان، القبعات، والهدايا التذكارية. حيث أن الماركة المعروفة بقوة (اسمها) تعتبر أحد عوامل قوة كوكاكولا، (Allen,1995)

بالإضافة إلى ذلك وطبقاً ل (Bettman,et. al 1998) فإن نظام تعبئة كوكاكولا في الزجاج هو أحد عوامل قوتها الأساسية، وهذا يمكنهم من القيام بأعمال ذات مقاييس عالمية، وفي نفس الوقت تحقيق تقدم محلي . فنجد شركات التعبئة محكومة محلياً، ومدارة برجال أعمال مستقلين، مصرّح لهم بيع منتجات شركة كوكاكولا (وكلاء)، وذلك لأن هذه الشركة لا يوجد لديها ملكية شبكة التعبئة، والمصدر الأساسي لدخلها (العائد) هو بيع التعاقدات للمعبئين.(Bettman,et. al 1998) .

ثالثاً: شركات التبغ الأمريكية

وضمت هذه الشركات شركة فيليب موريس Philip Morris، وشركة رينولدزللتبغ Reynolds J والشركة المشتركة للتبغ براون ووليامس Brown and Williamson، والشركات البريطانية والأمريكية المصنعة للتبغ Industries British American Tobacco، وشركة لوريلارد للتبغ Lorillard Tobacco ، والشركة الأمريكية للتبغ American Tobacco، ومجموعة ليغت Group Leggett. حيث أن لهذه الشركات خطط على مستوى العالم، واستراتيجيات وأنشطة. وهي تحوي تصريحات حول ما تخطط له هذه الشركات لتشكل قوة كبيرة مؤثرة في صنع القرار الأمريكي. (www.pmdocs.com و www.rjrtdocs.com و www.bwdocs.aalatg.com و www.lorillarddocs.com و www.tobaccoarchives.com و www.tobaccoresolution.com)

وبناء على ما تقدم فإننا نرى أن التجمعات الصناعية العسكرية وغير العسكرية الأمريكية لديها تاريخ طويل من المشاركة في مشروعات بنية أساسية كبرى للعديد من دول العالم. ومن هذه المشاريع الجديدة في مجالات الموانئ البحرية والجوية والاتصالات والبث التليفزيوني والسيارات والأسلحة والتبغ والطائرات وغيرها التي تمثل قطاعات استثمارية جديدة للعديد من دول العالم وتحديدا في منطقتنا

العربية. وهنا من الملاحظ أن هذه الشركات والتجمعات الصناعية الأمريكية حقيقة لها تأثير واضح في صناعة القرار السياسي الأمريكي.

الفصل الخامس

الاستنتاجات

الفصل الخامس

الاستنتاجات

إن الباحث ومن خلال الدراسة للنظرية التي تمت سابقا توصل إلى استنتاجات عامة وإجابات محتملة وممكنة على أسئلة الدراسة المتمثلة في ماهية تأثير ودور وعلاقة هذه التجمعات بالقرار السياسي الأمريكي، ولذا فقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الاستنتاجات والرد على التساؤلات

حيث يتناول هذا المبحث لمحة عن الاستنتاجات العامة للدراسة فيما يتعلق ب التجمعات الصناعية العسكرية وغير العسكرية الأمريكية وعلاقتها بصناعة القرار السياسي الأمريكي وخصائص وأنواع ومشاكل هذه الإدارة المترتبة عن هذه العلاقة.

المبحث الأول

الاستنتاجات وعلاقاتها بالرد على التساؤلات الموضوعة

لقد تناولنا في هذا المبحث الردود على تساؤلات الدراسة وأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها فيما يتعلق بالتجمعات الصناعية العسكرية وغير العسكرية الأمريكية وعلاقتها بصناعة القرار السياسي الأمريكي.

أما فيما يتعلق بعلاقة التجمعات الصناعية الأمريكية بالقرار السياسي الأمريكي: فإنه يمكن القول أن التاريخ المعاصر عبارة عن ثورة صناعية كبيرة تتبلور كل يوم حسب المصالح التي تبتغيها الدول وتتطلبها السوق العالمية وهذه في حد ذاتها سياسة إن كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي وهذا يوضح أن التجمعات الصناعية احد ركائز الدولة إن كانت ملكية عامة أو شركات خاصة فهي احد اللاعبين الأساسيين في تحديد الاتجاه السياسي الاقتصادي للدولة. ألا أن العالم يشهد اليوم تنامي ظاهرة التجمعات العالمية الاقتصادية مع حالة الانفتاح والعولمة التي تتواكب مع تزاوج للعديد من التجمعات الاقتصادية العالمية وما يصاحبها من تنافس لهذه التجمعات على قيادة وحرية التجارة والاقتصاد العالمي وهذا بالطبع مع احتدام التنافس الدولي للدخول إلى الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمارات الخارجية وظهور الاقتصاد المعرفي المبني على المعلومات الدقيقة من خلال انتشار التكنولوجيا المعقدة والتقنيات الحديثة في جمع وتبويب البيانات الإحصائية والاقتصادية، وعليه فقد اختطت الحكومات طرق عدة تقوم على رفع مستوى التفاعل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتعزيز الكفاءة في الأداء لتمكين المواطنين وخاصة رجال الأعمال والمهتمين بالشؤون الاقتصادية من مواكبة هذه التطورات من أجل استغلال فرص الاستثمار المتاحة وتعزيز أسواق المنتجات الحالية وفتح أسواق جديدة للصادرات. ومن خلال ما تقدم فانه هناك علاقة متبادلة بين السياسة والحكم والاقتصاد فالسياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد والعكس صحيح، حيث انه هنالك العديد من دول العالم التي

تجمع بين هذه العلاقة وعلى رأسها الدول الرأسمالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً.

(Adam Segal, 2004).

وفي هذا السياق فان التحركات الأمريكية كلها تدعم هذه السياسة وعلى سبيل المثال: "تأتي زيارة السيدة مادلين أولبرايت –وزيرة الخارجية الأمريكية – لإفريقيا خلال الفترة من 17 إلى 23 أكتوبر 1999م، في سياق عملية التقويم المستمرة التي توليها الإدارة الأمريكية لسياستها تجاه دول عدة في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة؛ إذ كانت تلك الجولة الإفريقية التي شملت ست دول هي: غينيا وسيراليون ومالي ونيجيريا وكينيا وتنزانيا – ثالث زيارة تقوم بها وزيرة الخارجية منذ تبوُّئها هذا المنصب آنذاك. وإذا أخذنا بعين الاعتبار جولة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون الإفريقية خلال الفترة من 23 مارس إلى 2 أبريل 1998 – التي شملت عدة دول إفريقية هي: غانا وأوغندا ورواندا وجنوب إفريقيا والسنغال – لاتَّضح لنا بجلاء أن ثمة توجهاً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا، وهو ما عبر عنه الرئيس بيل كلينتون نفسه أثناء زيارته لغانا بقوله: "لقد آن الأوان لأن يضع الأمريكيون إفريقيا الجديدة على قائمة خريطتهم". وفي هذا السياق أيضا استمرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الاهتمام بأفريقيا وهذا ما قامت به أيضا إدارة جورج بوش الابن حاليا لتنفيذ هذه السياسة والاستمرار بها وهذا دليل للتأكيد على ما تقدم. وتفترض عملية تحليل جولة السيدة أولبرايت الإفريقية ضرورة التعرف على طبيعة محددات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بصفة عامة، ومنذ نهاية الحرب الباردة بصفة خاصة. وكذلك تحديد ملامح التوجه الأمريكي الجديد في إفريقيا وأبعاده السياسية والاقتصادية والإستراتيجية".

وهنا أصبح من الواضح على أن التغيُّرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية. وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة

في هذا الصدد – بما في ذلك تلك الخاصة بقادة الرأي في المجتمع الأمريكي– فإن ثمة اتفاقاً على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في شتى أنحاء المعمورة. وفي هذا السياق يمكن القول بأن تزايد تهميش القارة الإفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه إفريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتحويل قناعاتها الأيديولوجية صوب مبادئ الفلسفة الليبرالية". "ومن الجليّ أنه قبل عام 1989م استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي، حتى إنها غطَّت على غيرها من الأهداف والمصالح الأخرى. ولعل السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تعد خير مثال على ذلك، فالرئيس جون كيندي الذي أبدى تعاطفاً ملحوظاً مع القوى الوطنية المناهضة للاستعمار في إفريقيا البرتغالية وقف مكتوف اليدين بسبب الاهتمام الأمريكي بقواعد حلف الناتو في المنطقة. وبالمثل فإنه على الرغم من الأساس غير الأخلاقي لنظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وتزايد المعارضة الشعبية له داخل المجتمع الأمريكي لم يستطع الرئيس ريجان أن يواجه بحسم حكومة بريتوريا العنصرية بسب خشيته من تزايد نفوذ المد الشيوعي في المنطقة. أما وقد تغيرت الأوضاع الدولية والإقليمية بزوال مناخ الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تحاول بسط هيمنتها على النظام الدولي الجديد، فإن الخطوط الإرشادية التي كانت تحكم الرؤية الأمريكية قد ولت وراح أوانها وظلت الإدارة الأمريكية تبحث عن رؤية جديدة تؤسس لعلاقاتها مع إفريقيا." (http://www.islamonline.net).

وليس بخافٍ أن قائمة المصالح والأهداف القومية التي كانت تشكل محدداً للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا اشتملت على أربع قضايا أساسية هي:

1. احتواء الشيوعية (لم يعد لهذا التهديد أي وجود اليوم).
2. حماية خطوط التجارة البحرية (لا يوجد تهديد جدي لهذه الخطوط).

3. الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

4. دعم ونشر القيم الليبرالية، ولاسيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإذا كانت خبرة العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ الستينيات تعكس رؤى أمريكية متباينة تجاه القارة الإفريقية والتي تجسد غياب الرؤية الشاملة والمتكاملة بشأن موقع إفريقيا في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية فإن نهاية الحرب الباردة قد أحدثت تغيرات جذرية". "وأياً كان الأمر فإنه يمكن القول بأن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد. وقد اتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام 1998م؛ حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة. (http://www.islamonline.net).

وهنا فقد خضعت السياسة الإفريقية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم وإعادة ترتيبها لأولوياتها وأهدافها. ولا يخفى أن عملية التقويم والتمحيص تلك دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها:

- ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة الأمريكية. فالمحددات الثابتة مثل الموقع الإستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دومًا إلى التوكيد على أهمية إفريقيا في منظومة السياسية الكونية للولايات المتحدة.
- تغيُّر الصورة الذهنية الخاصة بإفريقيا والتي ظلت مسيطرة فترة طويلة؛ حيث طرأ تغيُّر ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية. أضف إلى ذلك أنه قد وصل إلى السلطة عدد من القيادات الجديدة التي حاولت أن تدعم أواصر العلاقة

مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد واكب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بغزو الأسواق الإفريقية التي تضم نحو سبعمائة مليون نسمة.

- تغير رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في إفريقيا مثل الجنوب الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشرق إفريقيا. فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.
- إعادة تقويم السياسة الفرنسية في إفريقيا؛ حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى انتهاج سياسة أكثر قارية، وهو ما تمثل في اجتماعات القمة الفرنسية الإفريقية الفرانكفونية التي أصبحت تضم دولاً غير ناطقة بالفرنسية في نفس الوقت الذي اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التي تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت".

نستطيع من خلال تحليل الخطاب السياسي لكبار المسئولين في الإدارة الأمريكية أن نشير إلى هدفين رئيسيين من وجهة نظرهم وهما:

الهدف الأول: ويتمثل في دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هي:

- تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية التي تقوم على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجاري محلها، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة.
- دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقًا للتصور الأمريكي، ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة.
- العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقًا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

الهدف الثاني: ويتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولاسيما الاعتبارات الأمنية. وعلي ذلك فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتمامًا كبيرًا لقضايا انتشار الأسلحة، ودعم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور الأمريكي للإرهاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفق المخدرات والجريمة الدولية وانهيار البيئة. ومن اللافت للنظر حقًا أن مساعِدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية السيدة سوزان رايس قد أكدت على أن جولة أولبرايت الأخيرة في إفريقيا تسعى إلى تقويم المبادرات والسياسات الإفريقية على ضوء الهدفين السابقين.

وبذلك يمكن إبراز أهم ملامح السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في ثلاثة مجالات أساسية تشتمل على القضايا الأمريكية الكبرى في إفريقيا، وذلك على النحو التالي:

المجال الاقتصادي : يمكن تلمُّس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في إفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997م بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا" حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية. وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا. واستنادًا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:

- تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذي يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق في النهاية فرصًا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.
- قانون النمو والفرص في إفريقيا، وهو الذي وافق عليه الكونجرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا.
- سياسة المساعدات الأمريكية تجاه إفريقيا؛ إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات لا تعني إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدَّمة

للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي – حسب المتطلبات في المنطقة.

– الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، مثل جماعة تنمية الجنوب الإفريقي "السادك"، والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الأكواس".

.(http://www.islamonline.net)

وهنا تؤكد الإدارات الأمريكية على سياسة مفادها: الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى العمل سوياً وإعطاء نموذج قيادي للتعاون العالمي المشترك. وأفريقيا ليست الدولة الوحيدة التي تسعى لتطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية كي تطور قدراتها التنافسية في الاقتصاد العالمي الراهن. فهناك أيضا تحديات خاصة بـالولايات المتحدة الأ مريكية، و السياسة الأمريكية مرتبطة بالشركات والتجمعات الصناعية التي تواجه تحدي كبير من صانعي السياسات الأمريكية وبالتالي كيف يمكن المحافظة على هذا الأداء، كما أعلنت عنه إدارات كثيرة منها الإدارة الحالية ودور الرئيس بوش الابن الذي يرى بان لديه برنامج قوي يركز على التحديات الاقتصادية بعيدة المدى ، من أجل تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس في الاقتصاد العالمي وهذا بالطبع قد يمتد إلى فترات زمنية بعيدة المدى. .(www.usa.gov/)

ازداد حجم الاستيراد العالمي في عام 1991 للأسلحة التقليدية الكبرى مثل الطائرات الحربية والدبابات وغير ذلك من تسلح ثقيل ، لهذا سارعت شركات السلاح الكبرى و خاصة مع تردد الدول المستوردة تقليديا للسلاح إلى إنجاز صفقات مجزية في ظل أوضاع دولية بدت وكأنها لا تساعد على زيادة معدلات الإنفاق على التسلح . وحتى تحافظ على سوق رائجة للسلاح، عمدت شركات ومصانع وسماسرة السلاح إلى تسويق ما أصبح يعرف "بسيناريوهات التهديد الذي قد يواجه الأمن القومي" في البلدان المختلفة، وهي سيناريوهات مختلقة هدفها بث الذعر وسط المناطق الإقليمية التي تعودت على

الحروب والاضطرابات ، وبالتالي الضغط غير المباشر على الحكومات للانخراط في صفقات تسلح كبرى من أجل "الدفاع عن الأمن القومي" ضد أخطار وتهديدات محتملة (لا أحد يعرف مصدرها بالتحديد ، إلا الدول الغربية الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة).

(http://www.islamonline.net).

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية أنها أفرزت وضعا دوليا جديدا تمثل في بروز قوتين عظميتين هيمنتا على العالم الذي انقسم آنذاك إلى معسكر غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة معسكر شرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وكان للمنطقة العربية نصيب وافر من التنافس بين الكتلتين في سنوات الحرب الباردة، حيث حاولت كل منهما استقطاب الدول العربية لصالحها عبر عقد الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية، وبحلول أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في احتواء الاتحاد السوفيتي في المنطقة واحتكرت الاتفاقيات العسكرية الضخمة لصالحها. ومنذ منتصف التسعينات تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المكانة الأولى على الإطلاق في مجال تجارة السلاح الدولية بحجم مبيعات هائلة حيث تعد شركات السلاح الأمريكية هي المسيطر الأول على سوق السلاح فهناك مثلا شركة لوك هيد مارتن التي تجاوزت مبيعاتها سنة 1999 ما قيمته 17.6 مليار دولار. (http://www.aljazeera.net).

لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كزعيمة لما أطلق عليه عام 1945 اسم العالم الحر، وبحلول عام ، 1950 كانت النخبة المنفذة في الولايات المتحدة الأمريكية قد عززت من سيطرتها على القرار الرسمي ، من خلال تضخيم العدوان الشيوعي السوفييتي المحدق بالعالم ، في حملة دعائية تعمدت تجاهل حقيقة أن الاتحاد السوفييتي خرج مدمراً من الحرب، التي فقد فيها أكثر من 22 مليون سوفييتي حياتهم ، ودُمرت خلالها معظم الصناعات السوفييتية . لم يكن ستالين في وضع يسمح له بشن حرب عالمية جديدة ضد الولايات المتحدة . الواقع أن معظم الأمريكيين كانوا

غائبين تماماً عن حقائق العالم ، فخلال أشهر من إلحاق الهزيمة باليابان وألمانيا الهتلرية، وبدلاً من مواجهة السلام والعودة للحياة الطبيعية، وجد معظم الأمريكيين العاديين أنفسهم يعيشون مجدداً هاجس التهديد من قبل عدو جديد أكثر خطورة من سابقه، وبذلك تكون الحرب الباردة ، التي دامت حوالي عدة عقود ، قد بدأت بسبب الشيوعية أو هذا ما كان يبدو في الظاهر . والمتتبع للرأسمالية الأمريكية منذ بداياتها، يجد إنها تبحث عن عدو حقيقي أو وهمي لتقوم النخبة المتنفذة بقيادة الجماهير المشغولة بلقمة عيشها إلى حروب تغذي صناعاتها العسكرية، وتتيح الفرصة لأصحاب المال في الوول ستريت بالإقراض. وما إن تم دحر الشيوعية، حتى تم البحث عن عدو جديد هو الإسلام في هذه الأيام. ومع حلول الخمسينات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت مرحلة اقتصاد الحرب التي ستطول، وذلك باسم الدفاع عن الديمقراطية. مثل هذه الحجج الأخلاقية خدمت في الواقع الأهداف الأمريكية إلى حد كبير، حيث سمحت للولايات المتحدة ولرموز المال والصناعة ممن يهيمنون على السياسة الخارجية، الأمريكية بتنفيذ سياسات غير مسبوقة في التاريخ السياسي العالمي، بل سياسات لم تكن لتخطر على بال النخب السياسية الحاكمة في العالم، بما فيها الإمبراطورية البريطانية من قبل. ففي عام ، 1955 أي بعد الحرب الكورية وانطلاق الحملة المكارثية ضد الشيوعية، وتحول الأمريكيين إلى أناس مهووسين بمخاوف الحرب النووية، خرج عالم نفساني ينتمي للنخبة السلطوية الأمريكية، ليطلق تحليلات زعم فيها بأن كسب الرأي العام إلى جانبه يتطلب من القائد الأخذ بالاعتبار عدداً من العوامل النفسية المؤثرة في تشكيل المواقف مثل : حفظ الذات والطموح والكبرياء، وحب العائلة والأطفال، والشعور الوطني والمحاكاة والرغبة في القيادة، والحفاظ على الثقة بالنفس، كما يحتاج معظم الناس إلى الشعور بصحة ما يعتقدونه حيال أي شيء . وقد أدركت النخبة السياسية الأمريكية بعد الحرب الدور الذي يمكن أن يلعبه علماء النفس في تسويق الأفكار المطلوبة في الأوساط العامة، وتوجيههم لما فيه خدمة النخبة في المقام الأول، فكان أن عمدت إلى تبني علماء النفس والتقنيات السيكولوجية لتشكيل

أفكار الناس ومواقفهم والتلاعب بهم. أما بالنسبة للنخبة السياسية، تُعد الديمقراطية مجرد كلمة مفيدة تخفي توجيه الأحداث والسيطرة عليها من قبل فئة سلطوية قليلة من رجال المال والصناعيين، الذين يسيطرون على الصناعات العسكرية والنفطية . وفي قلب النخبة هذه التي احتكرت القرارات بعد الحرب، كانت هناك بعض العائلات الثرية، وكان على رأسها عائلة روكفل ر وبعد ذلك قرر الرئيس ترومان تشكيل ما عرف بمجلس "الإستراتيجية النفسية" . وطبقاً لقرار إنشاء المجلس، فإن مهمته الرسمية كانت " تنسيق وتنفيذ، ضمن إطار السياسات القومية المتعارف عليها، عمليات نفسية، وتحقيق الأهداف النفسية القومية، ورسم السياسات والبرامج الخاصة بتنسيق وتقييم الجهود النفسية القومية. "مثل هذه العبارات في وصف مهمة مجلس الإستراتيجية النفسية، تعطي فكرة عن الفرصة المتاحة للأجهزة السرية في السيطرة على توجيه الرأي العام الأمريكي منذ العام 1951. وهنا فقد كان غوردون غراي أول من تولى رئاسة مجلس الإستراتيجية النفسية عام 1951. واتخذ المجلس مقراً له في البداية ضمن مبنى CIA السي. آي. إيه .وفي عام 1952 برز اسم هنري كيسنجر كمستشار شاب لرئيس المجلس، والذي كان وقتها يعمل مستشاراً لعائلة روكفلر، كما أن غراي وكيسنجر كانا عضوين في مجلس العلاقات الخارجية، التي كانت إحدى منظمات النخبة في نيويورك. وتأكيدا على ذلك وفي روايته المشهورة المعنونة " الخيال " الصادرة عام ، 1984 كتب الروائي البريطاني جورج أورويل George Orwell يقول : "إن "الأخ الأكبر" (ويعني به الحكومة) يسيطر على الناس من خلال التلاعب النفسي الكفيل بالتحكم بأحاسيس الآخرين ". وهو تماماً ما فعله مجلس العلاقات الخارجية ومجلس الإستراتيجية النفسية الجديد في الخمسينات. وفي وقت لاحق، تم تغيير اسم المجلس إلى مجلس تنسيق العمليات في محاولة للتخفيف من التساؤلات التي أحاطت بالمجلس مسئولا عن التنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة، من وزارة الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي وصولاً إلى CIA السي. آي. إيه ، ومن خلال علاقاته بمجلس العلاقات الخارجية ووسائل الإعلام والأوساط

الشعبية الأمريكية، كان المجلس بمثابة ماكينة الحرب النفسية للنخبة الحاكمة، والإدارة الجديدة التي تم تطويرها من واقع الأبحاث النفسية ووسائل التلاعب السيكولوجي التي ظهرت في الحرب العالمية الثانية. واعتمد مخططو الحملة النفسية للمجلس، في تسويق خططهم الخاصة بالهيمنة الأمريكية على العالم خلال الحرب الباردة، على شحن الناس بشعارات مثل "الإيمان بالله وبالفرد وبالحرية والوطنية، وبعالم يسوده السلام". وكانت هناك نخبة صغيرة تحركها دوافع الطمع وحب السلطة، هي التي تتحكم بالبنوك الرئيسية والصناعات ووسائل الإعلام والقوة العسكرية للقوة الأعظم في العالم، وهي الولايات المتحدة. كان هؤلاء على قناعة تامة بأن الحرب أكثر فائدة لهم ولأصدقائهم من السلام، ولهذا السبب لجأوا إلى التلاعب النفسي والعمليات السرية ووسائل أخرى عدة، للإبقاء على أجواء التوتر وتعزيز اقتصاد الصناعة العسكرية منذ أوائل الخمسينات. فطالما كان هناك تهديد جاد من قبل عدو أجنبي "الشيوعية السوفييتية"، يمكن التلويح به وتذكير الناس به طوال الوقت، فإن معظم الأمريكيين الخائفين يصبحون في وضع الاستعداد للقبول بالتضحيات والحروب من أجل جعل العالم " أكثر أماناً للديمقراطية". واستكمالا للتوجه الأمريكي تحاول السياسة الأمريكية استخدام الديمقراطية، فالديمقراطية الأمريكية التي تسوق عالميا، ومؤخرا عربيا، هي في حقيقة الأمر غطاء لمصالح تحالف بين بضع شركات كبرى، لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، تسيطر علي سوق السلاح والبترول في العالم، وبين جماعات الضغط اليهودية القوية، وبين عناصر تسعى إلي توفير غطاء ثقافي للأغراض الخفية. (زلوم، ع. 2007).

أما بالنسبة إلى كيف يمكن للشركات الصناعية الأمريكية أن تؤثر في القرار السياسي الأمريكي؟.

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المكانة الأولى على الإطلاق في مجال تجارة السلاح الدولية، حيث تمد معظم حلفائها بالأسلحة والعتاد الحربي، ففي العام 2004 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية عقودا قيمتها 12 مليار و400 مليون دولار أو ما يمثل 33.5 % من عقود التسلح في جميع أنحاء العالم ،

وتلعب شركات الأسلحة أو ما يعرف بالمجمع الصناعي الحربي دورا خطيرا في رسم السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وعلى صنع القرار في البيت الأبيض، ومنذ استلام الرئيس بوش الابن مقاليد الحكم في البيت الأبيض في يناير 2001 انضم للمجمع الصناعي الاحتكارات البترولية الكبرى في الولايات المتحدة، وأصبح المجمع الصناعي العسكري البترولي وحليفه اللوبي اليهودي وعناصر اليمين المحافظ هو المسيطر الأول على صنع القرار السياسي في البيت الأبيض. .(باروز ،غيدون:تجارة السلاح. كامبريدج ريفيوز بوك .لندن. (http://www.aljazeera.net). .(http://www.islamonline.net)

وأيضا تملك الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل مائتي شركة عملاقة متخصصة في أهم الصناعات في أمريكا والتي تشمل صناعات الدفاع، الالكترونيات، والبتر وكيميائية والنفط. وهذه القوة الاقتصادية والسياسية مجتمعة هي التي تكون القوة الأمريكية المهيمنة على العالم، ولا يمكن الفصل بينهم في المصالح أو الرغبة في السيطرة على السوق العالمية، فالمفهوم السياسي في العالم قد تغير، وأصبحت "العولمة" اصطلاح بسيط لمفهوم سياسي كبير اسمه "دولة السوق"، من هذا المنطلق تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بالصناعات الثلاث "الدفاع والنفط، ورأس المال"، وتشير التقديرات إلى أن المجمع الصناعي الأميركي سيستفيد بعد حرب العراق وأفغانستان من مشتريات خلال عشر سنوات قادمة بعدة تريليونات من الدولارات من الإدارة الأمريكية، بالإضافة إلى خطط جديدة لتطوير أسلحة و معدات تكنولوجية جديدة. فمن بين مائة شركة كبرى للسلاح في العالم هناك سبعة وأربعين شركة أمريكية لصناعة السلاح تسيطر على السوق العالمي.

الاقتصاد الأمريكي وتجارة السلاح

يشير عدد من الخبراء إلى أن حروب أمريكا تأتى عادة بعد حالة ركود اقتصادي خانق تضرب الاقتصاد الأكبر في العالم، فقد جاءت حرب الخليج الثانية بعد العام 1991 حيث سبقتها حالة أزمة

واضطراب وركود عاشتها الولايات المتحدة، وبالمثل الحرب على أفغانستان واحتلال العراق حيث وصلت المؤشرات الاقتصادية الأمريكية إلى أدنى نسبة لها في الشهور الأخيرة من العام 2002. وتنال شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية وصيانتها الحصة الأكبر في عمليات بيع وتصدير الأسلحة الأمريكية إلى العالم، بالإضافة إلى عملية إعادة بناء الجيش العراقي بعد الحرب، وتسليح جيوش دول المنطقة، فعلى سبيل المثال أنفقت قطر في العام 2005 وحده ما يقارب 2,91 مليار دولار على قطاع الدفاع مقارنة مع مليار دولار سنويا أوائل تسعينات القرن الماضي، معظم هذا المبلغ ذهب لخزينة شركات السلاح الأمريكية.

ومنذ اكتشاف النفط العربي، والمخزون الاستراتيجي الذي يتمتع به وهو الأعلى في العالم (65% من الاحتياطي العالمي)، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان استمرار تدفق النفط العربي إليها عبر ربط منطقة الخليج العربي وخاصة السعودية باتفاقات اقتصادية وعسكرية الهدف منها في النهاية احتكار النفط و ضمان سوق استهلاكية لبضائعها وأسلحتها .ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما قيمته 30% من النفط العالمي حيث أن 60-65% من استهلاكها هو من النفط المستورد الذي يأتي معظمه من الدول العربية وخاصة السعودية.

ولتوضيح مدى أهمية بترول الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، يمكن الرجوع إلى ما جاء في احد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي عام 1982 والذي جاء فيه: "**إن حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من بترول السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض في إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 بليون دولار، وارتفاع معدل التضخم ولعل في ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة من بين دول العالم تعادل السعودية من حيث أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة**".

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما علاقة البترول العربي بالسلاح الأمريكي؟ مما لاشك فيه أن الحظر البترولي العربي إبان حرب أكتوبر 1973 وما تبعه من ارتفاع هائل في أسعار البترول خلال عقد السبعينات (من 3 دولارات تقريبا للبرميل الواحد إلى 40 دولار)، أدى إلى تضخم ثروات الدول البترولية بنسبة 400% ، فقد حصلت الدول العربية البترولية على ما يزيد على 500 مليار دولار من الفوائد النفطية حتى نهاية الثمانينات، وقد زادت تلك الأرصدة النقدية الهائلة من العملات الدولية القابلة للتحويل، من أهمية المنطقة العربية لدى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وشركات السلاح وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية استرداد الجزء الأكبر من هذه الأرصدة في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة البترولية Petrodollars Recycling ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة العربية عامة والخليج العربي خاصة سوقا استهلاكية للبضائع الأمريكية تضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية، واتبعت في ذلك عدة أساليب أهمها:

- ربط اقتصاديات تلك الدول بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، والتأثير في الهياكل الإنتاجية في تلك الدول بهدف دعم القطاع الخاص المحلى وبناء نظم اقتصادية تقوم على أسس رأسمالية ومن ثم تصبح تبعية تلك الدول للنظام الرأسمالي الدولي أمرا لا مفر منه.
- محاولة خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وإذكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة الأمريكية ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية البترولية، وتعد الحرب العراقية الإيرانية اكبر مثال على ذلك فقد ثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية تزود الطرفين بالسلاح سواء العراق بشكل مباشر، أو إيران بشكل غير مباشر (فضيحة كونترا جيت).

ومن الملاحظ انه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما سارعت واشنطن إلى استنزاف العوائد النفطية المرتفعة بعقد صفقات خيالية مع الدول الخليجية.

وهكذا نجد أن الإدارة الأمريكية قد عمدت على امتصاص فائض الأموال العربية بعد تضخمها، فعلى سبيل المثال تم توقيع اتفاقية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في 8 يونيو 1974 سميت اتفاقية الدفاع المشترك، يتم بمقتضاها تامين مواد وخامات دفاعية أمريكية للسعودية مقابل ملايين الدولارات، ثم تبعها عدة اتفاقيات لتحديث الجيش السعودي بلغت تكلفتها من الأعوام 1975–1980 حوالي 95 مليار دولار في حين أن كلفة تحديث الجيش السعودي ما بين عامي 1950–1970 بلغت مليارين ومائة مليون دولار.

خلاصة القول إن المنطقة العربية والخليج العربي بصفة خاصة ما زال اكبر سوق عالمية للأسلحة دون منازع، إن لم يكن أول مشتر لها بين دول العالم قاطبة فقد تبين أن دول مجلس التعاون الخليجي (العربية السعودية، البحري ن، الإمارات، قطر، عمان، الكويت) تغطى ما يقارب من 40% من مشتريات الأسلحة في السوق العالمية طوال سنوات التسعينات أو ما يعادل 17% من سوق السلاح العالمي الآن. (http://www.islamonline.net).

البعد السياسي:

خلال عقود الحرب الباردة, شهد العالم نمطا أساسيا في حركة انتقال الأسلحة والصفقات المعقودة وكانت بشكل أساسي تتبع أنماط التحالفات والإصطفافات التي انقسم إليها العالم في تلك العقود ، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبيع الأسلحة للدول المنخرطة في محور العالم الغربي أو الرأسمالي فقط وفى كثير من الأحيان كانت الصفقات المعقودة لا تتم وفق المعايير الاقتصادية والتجارية والربحية المعهودة بل إن العديد منها كان يتم في إطار الدعم والتعاون الاستراتيجي وبتسهيلات دفع كبيرة في محاولة لصد الاختراق السوفيتي. وهنا فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية والصراع المرتقب ضد السوفيت خاصة بعد اكتشاف مخزون النفط الضخم في تلك المنطقة، ولكن لم تلجا الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على المنطقة العربية إلى أسلوب الاستعمار التقليدي السابق (بريطانيا وفرنسا) والذي اثبت سلبياته، بل لجأت إلى أسلوب اجتذاب الأنظمة السياسية العربية نحو آفاق جديدة من التعاون معها وذلك عن طريق عقد معاهدات واتفاقات اقتصادية وعسكرية في محاولة لإبقاء أي قوى منافسة لها بعيدا عن المنطقة . **ويمكن إيجاز العوامل السياسية التي زادت من الصادرات الأمريكية من الأسلحة إلى المنطقة إلى:**

- استقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دعم النفوذ الأمريكي وتقليص النفوذ السوفيتي أثناء الحرب الباردة.
- تامين الحماية والدعم للنظم الإقليمية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن ومحاولة استخدامها كأداة للضغط على النظم المسماه بالراديكالية.
- ضمان امن إسرائيل عبر ضمان تفوقها العسكري من حيث طبيعة الأسلحة النوعية المقدمة لها قياسا للأسلحة المقدمة للدول العربية.

المحافظة على قدرة دفاعية أمريكية في المنطقة عن طريق عقد سلسلة من الاتفاقيات الخاصة مع الدول العربية مثل اتفاقيات التعاون الدفاعي مع دول المنطقة تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعد عسكرية داخل المنطقة وفى المقابل تقدم واشنطن لحلفائها مساعدات عسكرية في شكل تدريبات واستشارات عسكرية ومبيعات كبيرة من الأسلحة (القرم ، أ. 2006). لقد تبين أن الصناعات العسكرية الأميركية تمثل طوق النجاة للاقتصاد الأميركي، فبهذه الصناعة وحدها يمكنه الخروج من شبح الركود واحتواء التداعيات السلبية لتدنى قيمة الدولار وارتفاع معدل البطالة وتراجع مؤشر الثقة في مناخ الأعمال. ويشير عدد كبير من الخبراء إلى أن حروب الولايات المتحدة الأميركية، تأتي عادة بعد حالة ركود وأزمة اقتصادية تكون قد مرت بها، ويضرب هؤلاء مثلا بالحربين الأخيرتين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة، فحرب تحرير الكويت سنة 1991، كانت قد سبقتها أزمة اضطراب وركود عاشها الاقتصاد الأميركي، تماما كحرب أفغانستان الأخيرة، وما جري من احتلال للعراق، إذ لم يسبق للمؤشرات الاقتصادية الأميركية أن تدنت إلى المستوى التي وصلته خلال الشهور الأخيرة من عام 2002 والأولى من عام 2003، ولذا توقع كثير من الاقتصاديين أن يعود الاقتصاد الأميركي بعد انتهاء عملية العراق، إلى حالة الانتعاش السابقة التي كان يعيشها قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، وأن تتمكن بورصة «وول ستريت» من تدارك أوضاعها الخانقة، بعد أن أصبحت تعيش حالة أزمة أشبه ما تكون بأزمات سنتي 1929 و1987. لذلك كانت الحرب طريقا للخروج من مأزق اقتصادي . وفي رأي مستشاري الرئيس الأمريكي بوش الابن، القادم بدوره من ولاية تكساس، الذين نصحوه بالوقوف إلى جانب شركات السلاح التي تملك قدرات كبيرة في المساعدة على مكافحة البطالة، من خلال تشغيل آلاف العاطلين، كما تملك قدرة كبيرة على تنشيط حركة التصدير، ورفع قيمة عائدات الصادرات الأميركية إلى الخارج . وفي حالة العراق لم يكن لوبي صناعة السلاح يقف وحيدا في الواجهة، بل ساندە أهم لوبيين اقتصاديين في البلاد: لوبي النفط، واللوبي اليهودي، اللذين تتشابك

ارتباطاتهما ومصالحهما، ويراهنان بدورهما على الحروب عامة لتحقيق فوائد لا يمكن جنيها أوقات السلم. فكلفة الحرب على العراق تقدر 2.6 تريليون دولار ثلثاها على الأقل ذهب لشركات الأسلحة, كما تدر عمليات إعادة بناء الجيش العراقي بعد الحرب، فضلا عن جيوش بعض دول المنطقة المحيطة عائدات لن تقل في حجمها عن تلك التي تجنيها أميركا عبر الحرب نفسها. فعلى سبيل المثال وقبيل نهاية عهد ديك تشيني في وزارة الدفاع، قرر البنتاغون أن تحول معظم أعمال توفير الدعم للعمليات العسكرية في الخارج لشركة واحدة، وفي هذا الصدد يقول سينفر(المحلل العسكري) في كتابه "شركات الحرب" إن البنتاغون كلف شركة هاليبيرتون بالقيام بدراسة سرية حول كيفية تنفيذ هذا العمل. وعلى الصعيد العملي فقد طلب من الشركة أن ترسم سوقا خاصا بها، وقد حصلت هاليبيرتون على 9. 3 ملايين دولار لتكتب تقريرها الأولي، والذي قدم إستراتيجية لتوفير الدعم لقوة مؤلفة من عشرين ألف جندي. ثم دفعت البنتاغون لها 5 ملايين دولار أخرى لتطوير هذه الدراسة. ثم اختيرت الشركة نفسها في أغسطس 1992، من جانب سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي لتقديم كل الأعمال المطلوبة لدعم القوات المسلحة خلال فترة السنوات الخمس المقبلة بالتوافق مع الدراسة التي كانت قد أعدتها هي بنفسها. وهنا فلم يسبق للبنتاغون من قبل أن اعتمد بهذا الشكل المكثف على شركة وحيدة من قبل.(أحمد إ. 2005).

أما بالنسبة لدور التجمعات الصناعية الأمريكية وأثرها على القرار السياسي الأمريكي، وماهية الأدوار والتأثيرات الأخرى التي لها علاقة بالقرار السياسي الأمريكي وهل هناك **ادوار وتأثيرات أخرى؟** فإنه من الواضح خلال تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إن سياستها لا ترتبط بصانع واحد أو تقتصر على هدف واحد إنما كانت نتاج لعملية صناعة كاملة من عدة أماكن مثل الإدارة نفسها وأجهزة الاستخبارات والجماعات الضاغطة ذات الأهداف الخاصة أو العامة مثل التجمعات الصناعية والزراعية واللوبي الصهيوني وغيرها وما يناسب المصالح الأمريكية الخارجية والداخلية وأمنها القومي.

"في موضوع الكونجرس، عندما تم إعادة هيكلة الكونجرس في بداية السبعينات، وانتزعت من رؤساء اللجان صلاحياتها الكبيرة، لصالح الأعضاء، كان لا بد لجماعات الضغط أن تتكيف مع الحالة الجديدة لتبقي تأثيرها على صناعة القرار داخل الكونجرس. فاتجهت جماعات الضغط إلى رؤساء اللجان، والى أعضاء اللجان وأعضاء الكونجرس بشكل عام، وفق نهج محبوك ودقيق، فتلجأ للإغراءات و صرف الرواتب، والتهديد في أحيان معاندة العضو المقصود، وتتبنى كذلك الأعضاء الذين ينفذون توجهاتها، وتتحمل كلف حملات انتخابهم، والتي تصل في بعض الأحيان إلى عشرات الملايين من الدولارات. وقد كان لـ اللوبي الصهيوني الذي اكتمل تكوينه وتنظيمه في أواخر السبعينات من القرن الماضي الدور الأكبر في التدخل بالسياسة الخارجية، لدرجة تفوق فيها على كل من لوبي التجمعات والشركات الصناعية و (لوبي القمح) و(لوبي السلاح) في المجال الخارجي. (الربيع، م. 1990). وكما قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن:" من اجل جعل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على المنافسة يتطلب ذلك وجود إمدادات طاقة نظيفة ورخيصة ومعقولة و خلال السنوات الخمس الماضية اتخذت إدارتي الإجراءات لزيادة الإمداد المحلي من الطاقة, يتضمن ذلك المصادر البديلة والقابلة للتجديد, وعملنا أيضا على تحسين كفاءة الطاقة, وجعل بنيتنا التحتية للطاقة أكثر أمنا وموثوقية، وطبقنا سياسة الطاقة الوطنية الجديدة, ووقعت قانون سياسة الطاقة الذي طبق عام 2005, لمصلحة اقتصادنا وأمننا القومي يجب أن نخفض الاعتماد على مصادر الطاقة الأجنبية، يتضمن ذلك الغاز الطبيعي الذي هو مصدر الكهرباء للعديد من المنازل الأمريكية ، والنفط الخام الذي يزود سياراتنا. وهناك مبادرة للطاقة المتقدمة تجهز 22% زيادة في تمويل الطاقة النظيفة, ولتغيير كيفية تشغيل بيوتنا ومكاتبنا بالطاقة نحن سنستثمر أكثر في الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الريح والطاقة النووية الآمنة والنظيفة. لتغيير كيفية إدارة سياراتنا سنزيد أبحاثنا حول البطاريات الأفضل للسيارات الهجينة

والكهربائية وفي السيارات الخالية من التلوث التي تسير على الهيدروجين ، لنحمي بيئتنا واقتصادنا ويصبح الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة شيء من الماضي". (بوش, ج. 2006/2/20).

أما بالنسبة لتاريخ علاقة التجمعات الصناعية ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي. فانه ومنذ أن نشأت الدول، نشأت السياسة الاقتصادية , بمعنى أن الدول عندما تتكون تحتاج إلى ارض وشعب واقتصاد لتكوينها والدولة هي التي تبدأ في إنشاء المصانع والمعامل والشركات ثم تأتي الخصخصة وتكوين الشركات الخاصة وهذا يدل على ارتباط الاقتصاد بالسياسة منذ نشأته ولذلك الشركات الأمريكية لها علاقة قديمة بالإدارة الأمريكية وصناعة القرار الأمريكي. وهنا فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية برامج المعونة المباشرة، وكذلك نفوذها لدى وكالات التنمية في تشجيع الدول الأخرى على تبنى سمات ومؤسسات الرأسمالية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة. لكن هذا المنهج – و هو ما يعرف بإجماع واشنطن – قد أدى إلى نتائج مخيبة للآمال. فالعديد من اقتصاديات الدول مثل دول أمريكا اللاتينية، شرق أوروبا، وغيرها قد عانت من الركود أو التراجع. و لم يتحسن مستوى المعيشة في كثير من الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة. لكن هذا لا يعنى استبعاد النموذج الاقتصادي الأمريكي – كما يدعو بعض الاقتصاديين التنمويين – ولكنه يوضح مدى حاجته إلى التطوير. فالنسخة الحالية منه غير متكاملة حيث فشلت في توفير عنصر هام وهو: دعم ورعاية المشروعات الجديدة. حيث يتميز اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بارتفاع معدل إقامة المشروعات الجديدة، وكذلك بتواجد دائم للشركات الجديدة ذات الثقل الكبير – ذلك النوع الذي يخلق قيمة مضافة و يحفز النمو من خلال إدخال أفكار جديدة للسوق متمثلة في التكنولوجيا الجديدة ، مناهج الأعمال الجديدة ، و الأساليب المبتكرة . و هذه المشروعات لا تنشأ أوتوماتيكياً كنتيجة لمؤسسات السوق الحر وحدها أو أي عامل آخر منفرد . و لكن الولايات المتحدة الأمريكية قد طورت نظاما متعدد الجوانب لرعاية المشروعات ذات الثقل الكبير . و هو النظام الذي يصبح مثمراً في العديد من الدول الأخرى إذا اتبعت معه

السياسات التنموية الصحيحة و يركز هذا المنهج – منهج الإجماع الأمريكي أو إجماع واشنطن– على المسائل الاقتصادية الكلية مثل التمويل و التجارة إلى جانب بناء المؤسسات العامة. و يدعو الدول الأخرى إلى إنشاء أنظمة بنكية جيدة ، تطوير أسعار صرف و معدلات فائدة معقولة، وإقامة هياكل ضريبية مستقرة. و يتوقع من هذه الدول أن تقوم بعمليات الخصخصة و إعادة الهيكلة و الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم الأساسي. كما يقترح بعض صانعي القرار إضافة شركات رأس المال المخاطر لقائمة المؤسسات المالية التي لابد أن تتواجد في الدول النامية. و مع ذلك فرأس المال المخاطر لن يكون مفيداً دون وجود رعاية للمشروعات التي يمولها. و تقدم البرامج القائمة لدعم المشروعات الصغيرة في تلك الدول –مثل تلك التي تمولها وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID والمنظمات غير الحكومية– الرا عية لأنشطه عديدة. لكن تلك المشروعات قد تتضمن الصناعات المنزلية الصغيرة التي لا تضيف كثيراً للاقتصاد فيما يتعلق بالإنتاجية و النمو. فرجال الأعمال الصغار حتى وإن امتلكوا القدرة الكبيرة من خلال ما تقدمه لهم تلك المؤسسات لن يمكنهم النجاح دون توافر الآليات الوطنية لمساندتهم.(http://www.ahram.org.eg).

إن العوامل الاقتصادية أصبحت تؤثر على دور المؤسسة العسكرية (البنتاغون) وزاد نفوذ رجال المال والأعمال والصناعة المؤثرة على تلك المؤسسة وخاصة فيما يتعلق بالميزانية ولذلك فقد بدأت الحكومة منذ عهد الرئيس الأسبق هاري ترومان بإتباع أسلوب جديد يتلخص في قيامها بأن تحدد . أولاً . كمية "البلايين" من الدولارات التي يجب إنفاقها ، على أن يقوم كبار القادة العسكريين في البنتاغون بعد ذلك بتحديد الأهداف المختلفة على ضوء ما يتوافر لديهم من دولارات.

المساومة وصنع القرار

في بداية العام 1946 طلب جيمس فورستال، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، إلى الجنرال كولينز، قائد القوات البرية الأمريكية، إعداد تقرير حول إعادة تنظيم وزارة الدفاع . وتضمن التقرير الذي أعده

كولينز توصيات بأن تتمتع الأقسام المختلفة في البنتاغون بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، ومن الحرية في التصرف ، وفي تقدير الأمور.وهناك انعدام متابعة التنسيق المفروض أن يوجد بين الأجهزة المختلفة في البنتاغون، حيث أنه لا رئيس الجمهورية، ولا غيره من كبار المسئولين ، يستطيع أن يتدخل لتتبع مسألة معينة في داخل البنتاغون إلا في حالات نادرة، وهي الحالات التي تتعلق عادة بمركز الرئيس الحزبي وبشعبيته. وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة متناهية في متابعة العمليات الخاصة بمسألة ما، ومعرفة ما إذا كانت تأخذ مسارها الصحيح نحو الهدف الذي حدد لها أم لا. وتؤدي كل هذه العوامل إلى أن تصبح المساومة هي الحقيقية الرئيسة السائدة بين مراكز القوى المختلفة داخل البنتاغون. وقد تأخذ أشكالا مثل الحلول الوسط ومحاولة كسب تأييد جماعات الضغط المختلفة وحل الخلافات بين العسكريين بدعم الطرف الذي يتبنى السياسات التي تتحاشى مع مصالحها.

العلاقات بين البنتاغون و الكونغرس

طبيعة العلاقة بين الكونغرس و البنتاغون, مرت بثلاث مراحل رئيسية منذ مطلع القرن العشرين وحتى الآن. تبدأ المرحلة الأولى مع بداية القرن العشرين، وكان الكونغرس له دور ومساهم في تخطيط وتنفيذ السياسة الدفاعية بواسطة اللجان التابعة له لدى مختلف أجهزة الجيش والبحرية. والواقع أن سيطرة الأجهزة التشريعية على المؤسسة العسكرية في هذه الفترة ترجع ، إلى مجموعة الظروف التاريخية التي أحاطت بالواقع الأمريكي آنذاك.

حيث اتبعت الولايات المتحدة سياسة العزلة عن الآخرين والتي لم تكن تشمل أمريكا اللاتينية التي كانت تقع تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى " مبدأ مونرو منذ عام 1823. بيد أن سيطرة الكونغرس على السياسة الدفاعية تضاءلت بسبب قيام الحرب العالمية الأولى واشتراك الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الحلفاء في هذه الحرب.

وفي المرحلة الثانية وعلى عكس ما كان متوقعاً بعد الحرب مباشرة لم يتمكن الكونغرس من السيطرة مرة أخرى على المؤسسة العسكرية الأمريكية ، على الرغم من ميل الرأي العام الأميركي إلى سياسة العزلة وهو ما انعكس على رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة فرساي عام 1919 ، وعدم اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في عضوية" عصبة الأمم. "

ومما يؤيد ذلك قام Alan Stimpson آلان ستيمون الذي كان وزيراً للدفاع في ذلك الوقت بالإطاحة بكل الضباط الموالين للكونغرس. حيث كان يدرك أن الوقت قد حان لكي تصبح الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى في السياسة الدولية، وأن الاستثمارات الأمريكية في الخارج تحتاج إلى قوة عسكرية كبرى تقوم بحمايتها من خطر الدول الكبرى ، ومن الشعوب في دول العالم الثالث التي تستثمر فيها رؤوس الأموال الأميركية على السواء. أما المرحلة الثالثة و الأخيرة لتطور العلاقة بين الكونغرس و البنتاغون فتبدأ من الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية حتى اليوم (2008). وقد خضعت هذه المرحلة لتأثير الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، التي احتضنت المؤسسة العسكرية التي يسند إليها الحفاظ على مصالح تلك الشركات في الخارج وما تشمله من ثروات ومواد خام وأسواق استهلاكية للمنتجات الصناعية. وهذا بطبيعة الحال أدى لتفاؤل سيطرة الكونجرس بشكل ملحوظ.

وهكذا أصبح أقصى ما يستطيع الكونغرس أن يفعله في المسائل العسكرية هو أن يؤخر من مدة إصدار قرار معين ، لا أن يلغي هذا القرار! وهذا الأمر يتعارض مع صلاحيات الكونجرس البرلمانية وذلك يعني أن الكونجرس أصبح أداة لاخفاء المشروعية على قرارات وزارة الدفاع.

لقد أصبح البنتاغون الذي لديه ترسانات الأسلحة التقليدية والنووية والذي يخضع دستوريا لسيطرة رئيس الجمهورية تحت تأثير الشركات الاحتكارية والتجمعات الصناعية وخاصة أن الإنتاج الحربي في الولايات المتحدة يقوم على رأس المال الخاص.

الأساس العقائدي للمؤسسة العسكرية

هناك أساس عقائدي تقوم عليه المؤسسة العسكرية الأمريكية حيث أنها الجهاز الذي يقوم بتعبئة القوى الوطنية وتزويدها بالأسلحة بهدف حماية الأمن القومي ضد الأخطار الخارجية. لذلك فالدولة تسلح جيشها بعقيدة معينة قبل تسليمه بالمعدات الحربية. فأين تلك العقيدة التي كان الجندي الأمريكي يدافع عنها في فيتنام أو أفغانستان أو العراق.

خطة الحروب الأمريكية:

هناك حقيقة يدركها دعاة الهيمنة الأمريكية على العالم من النخبة المالية والعسكرية، وهي أن بلادهم على وشك استنفاد مواردها النفطية الخاصة. ففي خارج ألاسكا ، وصل الإنتاج النفطي في 48 ولاية أمريكية إلى ذروته في وقت مبكر يعود إلى عام ، 1970 وهذا يعني ، في رأي الخبراء الجيولوجيين النفطيين ، مثل كينغ هوبارد King Hubbard الذي سبق له توقع هذه النتيجة ، بأن الإنتاج النفطي الأمريكي بدأ رحلة التراجع ، وبأن على أمريكا الاعتماد أكثر فأكثر على واردات النفط الأجنبي المستورد لتحريك عجلة الإنتاج القومي . إلا انه ، في الوقت الذي أخذت فيه النخبة السلطوية في الولايات المتحدة الأمريكية توقعات هوبارد على محمل الجد ، وبدأت رسم خططها المستقبلية على هذا الأساس ، تعمدت توجيه ماكنتها للتشهير بالخبير الجيولوجي الكبير ونعته بسائر الأوصاف. وإذا كان العالم سرعان ما نسي أمر الجيولوجي الأمريكي العبقري ، فإن ال " سي. آي. ايه " لم تتجاهله . ففي عام 1977 جندت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كينغ هيوبارد ، مستغلة وقتها حماسه كأمريكي وطني تواق لخدمة بلاده ، للاستفادة من خبراته الواسعة في المجال النفطي . أرادت ال " سي. آي. ايه " معرفة الوقت المحتمل لوصول الاتحاد السوفييتي – الذي كان وقتها أكبر منتج للنفط بطاقة 12 مليون برميل يومياً – إلى ذروة إنتاجه . جاءت توقعات هيوبارد لتشير إلى أن النفط السوفييتي سيصل ذروته في عقد الثمانينيات ، ليبدأ بعدها مرحلة من التراجع السريع ، مما يعني

تراجعاً كبيراً في حجم الصادرات ، وبالتالي حرمان الخزينة السوفييتية من أهم مصادرها من العملة الصعبة ، بعدها يصبح انهيار الاتحاد السوفييتي مسألة وقت . كان التخطيط الأمريكي وقتها مساعدة موسكو على الوصول إلى الإفلاس السريع ، من خلال إطلاق إدارة ريجان (كان بوش الأب نائباً للرئيس) سياسته المقصودة من الإنفاق على التسلح بيد مفتوحة ، بما في ذلك برنامجها المعروف بحرب النجوم ، الذي يقوم على تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ. ولأن موسكو لم تكن في وضع يسمح لها بمجاراة أمريكا، فإن النتيجة الطبيعية ستكون الإفلاس الذي يسبق الانهيار.

وكما لو أن ما حصل للاتحاد السوفييتي لم يكن كافياً في نظر النخبة الأمريكية التواقة للسيطرة على " كل شيء وفي كل مكان " ، فقد تحركوا بسرعة لتخريب الثروات النفطية للاتحاد السوفييتي السابق ونهبها . فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتعاون مع حكومة تونـي بلير في بريطانيا، على الاستيلاء على كل شيء ذي قيمة في دول أوروبا الشرقية . وفي الوقت الذي شغل فيه كلينتون العالم بفضائحه الجنسية ، كان الرئيس والنخبة الحاكمة الفعلية في أمريكا ماضون قدماً في تنفيذ خططهم للسيطرة التدريجية ولكن الثابتة على أور آسيا ، ومن خلالها التحكم بالنفط وخطوط الطاقة الحيوية عبر المنطقة المستهدفة ، من كوسوفو غرباً إلى أذربيجان شرقاً.

أعدت النخبة الأمريكية إستراتيجية امبريالية جديدة على أمل السيطرة من خلالها على المنطقة التي تتحكم بإمدادات الطاقة العالمية ، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها أراضيها المترامية . وفي هذا الصدد ، رسم رموز مجلس العلاقات الخارجية ، من أمثال كيسنجر وبريزنسكي وغيرهم مخططات للدولة البوليسية العالمية التي ستمثلها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الأمريكي الجديد . وبدراسة الخطط الامبريالية لهؤلاء، يمكن الخروج بصورة واضحة عن خطط النخبة الاستعمارية التي تقود أمريكا حالياً لتحقيق الهيمنة الكاملة على العالم. تركز اهتمام الإستراتيجية الامبريالية ، منذ نهاية الحرب الباردة ، على محاولة منع ربط أور آسيا المتمحورة حول روسيا بمنطقة الشرق الأوسط الغنية

بالنفط ، وبخاصة العراق وإيران اللتين كانتا حتى وقت قريب بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الأمريكية . ولعل السبب الرئيسي في الهجمة الأمريكية غير المتسامحة تجاه محاولات العراق وتجاه المحاولات الإيرانية الحالية لامتلاك التكنولوجيا النووية أو القوة العسكرية يعود إلى أن الإستراتيجية الأمريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية بامتلاك القوة العسكرية ، والمصادر الطبيعية في الوقت ذاته . ولهذا السبب ، لا تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع البرنامج النووي لكوريا الشمالية بنفس الاهتمام والقلق نفسيهما ، بينما تعتبر المحاولات العراقية والإيرانية خروجاً عن المسموح به .

وتعود المحاولات الأمريكية الدءوبة للحفاظ على هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ، والدول النفطية الخارجة من تحت العباءة السوفييتية إلى احتمالات انضمام هاتين المنطقتين للنادي النووي ، وطبقاً للاقتصادي جاي. دبليو. سميث J. W. Smith فإنه في حالة حدوث ذلك سيكون لدول الشرق الأوسط من القوة ما يسمح لها بحماية مصادرها والاستقلال في مواقفها. فمصادر الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي يمكن أن تضاهي ما يملكه الغرب ، إضافة إلى احتكارهما للمصادر النفطية الرئيسية في العالم ، بكل ما يعنيه ذلك من تحكم في أسعار الطاقة ، والحصول على الجزء الأكبر من ثروة الغرب ، التي ستذهب لتسديد الفواتير النفطية العالية .

أما بالنسبة لأسباب انحياز القرار السياسي الأمريكي وعلاقة ذلك بالتجمعات الصناعية الأمريكية .

فإن الناظر للعالم اليوم يرى بكل وضوح مدى الارتباط الأمريكي الإسرائيلي على جميع الأصعدة أن كان على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الفكري وغيرها, وهذا ناتج لعدة عوامل أدت لوجود شراكة بهذا الحجم منها الجماعات الضاغطة التي تتمثل في اللوبي الصهيوني والتجمعات الصناعية الكبيرة وغيرها, لهذا تعتبر إسرائيل شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية . "الواقع أن فهم الانتشار العسكري الأمريكي الهائل في العالم يرتبط ، وإلى حد كبير ، بكشف أبعاد العلاقة الإستراتيجية الخاصة التي تنامت بين الولايات المتحدة الأمريكية و " إسرائيل " ، هذه العلاقة التي تغطي الجوانب

العسكرية والاقتصادية والسياسية . وبالرغم من أن هذه العلاقة معروفة للجميع ، إلاّ أن طرحها للنقاش ، حتى بأسلوب أكاديمي واقعي محايد ، يجعل الباحث أو المؤلف عرضة لهجوم قاسٍ وخبيث من مصالح القوى الأمريكية و " الإسرائيليين" ، وهو هجوم عادة ما يستخدم السلاح التقليدي المتمثل بتهمة "معاداة السامية " ، بل إن الوضع أصبح على قدر من التطرف حيال أي انتقاد يوجه للسياسة الأمريكية في الفترة الأخيرة ، التي شهدت غزو العراق ، لدرجة أن معاداة السامية أصبحت تهمة جاهزة لإلصاقها حتى بمنتقدي الحرب على العراق ، وفي ظل التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي فإن من الأمريكيين القليلون هم الذين يدركون درجة تأثير المصالح " الإسرائيلية " ، التي تحددها تل أبيب وليس أمريكا، في السياسة الخارجية وحتى المحلية للإدارات الأمريكية المتعاقبة. بل إن مجلسي الشيوخ والنواب في السنوات الأخيرة ، وبخاصة في ظل سيطرة الأغلبية الجمهورية على المجلسين ، تحولا إلى مؤيدين في غاية التحمس للأجندة " الإسرائيلية " التي تحددها مجموعة متنفذة من أصدقاء " إسرائيل " في واشنطن وحولها.

وقد بدأ النفوذ القوي لأصدقاء " إسرائيل " من المؤسسات الفكرية ، التي تضم المؤيدين لليكود في معظم الأحيان ، في الهيمنة على سياسة واشنطن وخاصة بعد حرب 1967 .

ومن أبرز هذه المؤسسات الفكرية ، التي يسيطر عليها ما يعرف بالمحافظين الجدد ، منظمات مثل :

- لجنة الشؤون العامة الأمريكية " الإسرائيلية " (ايباك. AIPAC)
- المعهد اليهودي لدراسات الأمن القومي . JINSA
- ومعهد المشروع الأمريكي.
- ومعهد هيودسون. Hudson
- مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي سبق ذكره. (PNAC)

هذا بالإضافة إلى عدد آخر أقل شهرة ولكن ليس أقل نفوذاً في صياغة القرارات الأمريكية مثل:

- معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى. (WINEA)
- ومركز السياسة الأمنية المؤيد لليكود ، والذي يشرف عليه فرانك غافني Frank Gaffney.
- والمنظمة الصهيونية لأمريكا.
- وكذلك معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة. (زلوم, ع. 2007).

تقدم الولايات المتحدة مساعدات مالية لإسرائيل بالإضافة للمساعدات السنوية المضادة المستخدمة لأغراض التسلح والتطوير العسكري ولتعويض خسائر إسرائيل بعد الحروب التي تخوضها وحينما طلب بوش مبلغ 268 مليون دولار(يوليو 2007) لتعويض إسرائيل عن خسائرها جراء هجومها الأخير على لبنان إلا أن الكونغرس كان أكثر منه كرما فرفع المبلغ إلى 504 ملايين.

أما خلال الثلاثين عاما الماضية فقدمت أمريكا لإسرائيل أكثر من 1.6ترليون دولار (كمساعدات مكشوفة ومعلنة). وفي حين كانت إسرائيل في مقدمة المحرضين على غزو العراق حصلت على ضمانات مالية مقابل الأضرار الاقتصادية المحتملة لهذا الإجراء.

ورغم اعتراض أمريكا الظاهر على بناء المستوطنات ، إلا أنها قدمت منذ عام 1973 أكثر من عشرة مليارت دولار على هيئة قروض إسكانية وتجارية. كما قدمت قرابة 2.5 مليار دولار كدعم لتصنيع صواريخ "أرو" هذه الأرقام الخرافية تؤكد عدم عقلانية التعامل الأمريكي مع إسرائيل ودخوله ضمن خانة "الولاء العقدي" المطلق ؛ فالولايات المتحدة الأمريكية (التي قلصت علاقتها مع تايوان لدخول الأسواق الصينية) مستعدة للتضحية بسوق عربية يبلغ تعدادها 300مليون نسمة من أجل 6ملايين إسرائيلي.. أما من الناحية السياسية فلا يمكن تصديق الادعاء القائل بان إسرائيل تعمل كقاعدة متقدمة

في المنطقة لأن أمريكا تربطها علاقات أكثر عراقة ومصداقية مع تركيا ومصر والأردن ودول الخليج. (الأحمدي, ف. **2006**).

"تثير الثقافة العسكرية " الإسرائيلية " الإعجاب في أوساط الكثير في وزارة الدفاع الأمريكية وغيرها من المؤسسات في واشنطن ، وبخاصة بعد الانتصار المذهل الذي حققته " إسرائيل " في حرب 1967 . والواقع أن مدى ما تتميز به العلاقة الأمريكية مع " إسرائيل " من عمق وقوة موضوع لا يطرح للنقاش العام في الغالب ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يدرك معظم الأمريكيين العاديين مدى اعتماد سياسة بلادهم الخارجية والأمنية على بلد أجنبي له أجندته الخاصة.

في عام ، 2002 نشرت صحيفة البرافدا Pravda الروسية تقريراً عن مدى ارتباط السياسة الأمريكية بـ " إسرائيل " لم يلق متابعة تذكر من قبل وسائل الإعلام الغربية . ومما جاء في التقرير المذكور القول " :هناك اتفاقية عسكرية سرية بين الولايات المتحدة الأمريكية و " إسرائيل " تسمح باستخدام " الإسرائيليين " لمخازن السلاح الأمريكية الضخمة في حالة نشوب حرب في الشرق الأوسط ."وكانت العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية و " إسرائيل " قد تطورت بصورة مطردة منذ انتصار " إسرائيل " في حرب 1967 . وتسبب الانتصار السهل على الجيوش العربية وقتها في نسج أسطورة عن قدرات " إسرائيل " العسكرية. والواقع أن " إسرائيل " حققت انتصارها في الحرب بفضل مساعدة غير قليلة من الأمريكيين ، كما ذكر الصحفيان الأمريكيان الزوجان أندرو وليزلي كوكبيرن Andrew and Leslie Cockburn في كتابهما " الارتباط الخطير . " "وفي الوقت الحالي ، فإن دافعي الضرائب الأمريكيين ينفقون ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار سنويا لرعاية " إسرائيل " ودعمها وتسليحها ، ومع أن " إسرائيل " تُعد من الدول الغنية بالمقاييس الغربية ، فإنها تتلقى أكبر حصة من المساعدات الأمريكية الخارجية كما ذكر سابقا. وعن مدى تأثر اليهود الأمريكيين بانتصار " إسرائيل " المذهل في حرب ، 1967 كتب مايكل كازين Michael Kazin وموريس اسرمان Mourice

Iserman وهما من اليهود يقولان في كتابهما " أمريكا المقسمة .. الحرب الأهلية في الستينات . " انتهى الانتصار السريع باحتلال طويل ومؤلم للأراضي الفلسطينية. وبالنسبة للعديد من الأمريكيين اليهود ، فإن صراع 1967 أيقظ وشحن مشاعر فعلت الكثير في تغيير معنى هوية هؤلاء ، فلم تعد " إسرائيل " مجرد مبعثاً للكبرياء اليهودي ومعجزة الصحراء حيث بيارات البرتقال وقرى الكيبوتز المزدهرة ، التي شكلت موضوع العديد من القصص والأفلام الرومانسية في الخمسينات وأوائل الستينات ، بل إن " إسرائيل " أصبحت الآن وطنا لإخوانهم اليهود الذين قاتلوا وحيدين من أجل البقاء ، وممن كتب عليهم العيش في قلب الخطر الدائم . وهذا الخطر الذي يحيط بهم ليس مصدره المتشددون من العرب ، بل من القوى الشيوعية وحلفائها في دول العالم الثالث ، وعدد لا يستهان به من اليساريين الأمريكيين ممن يحاولون البرهنة على مواقفهم المناهضة للامبريالية ، وفي مواجهة مخاطر الانقراض ، أصبحت " إسرائيل " الحقيقة المطلقة في حياة كل يهودي حي. "

وعلى حد تعبير أستاذ شاب في جامعة براندیس ، فإن " تعاملنا مع الذين يعارضون السياسة " الإسرائيلية " يفتقر إلى المنطق والعقلانية ، وهو أمر غير جائز. "

ويصل التعاون الأمريكي "الإسرائيلي" درجة قوية . حيث كانت بعض التفاصيل لهذه العلاقة الخاصة قد تسربت عبر السنين عن طريق بعض العاملين السابقين في جهاز الاستخبارات "الإسرائيلية" ، ومن هؤلاء فيكتور اوتروفسكي Victor Otrovsky ، عميل الموساد السابق ، الذي نشر عام 1994 كتاباً مثيراً بعنوان " الجانب الآخر للخداع " ، وفي الكتاب يشرح اوتروفسكي تفاصيل معرفته بالعمليات الداخلية للموساد ، ومن ذلك قوله بأن المخابرات "الإسرائيلية" هي التي قتلت السياسي الألماني السابق ثاوي بارشيل في أوائل الثمانينات ، كما كانت يد الموساد خلف الموت الغامض لإمبراطور الإعلام البريطاني السير روبرت ماكسويل . Robert Maxwell واتهم اوتروفسكي الموساد " الإسرائيلي " بلعب دور رئيسي في تهيئة الظروف التي أوصلت بوريس يلتسين Boris Yeltsin للكرملين على

أنقاض النظام الشيوعي المنهار في موسكو . فعائلة يلتسين التي تمثل المافيا الروسية ، تضم مجموعة من كبار الأثرياء في روسيا ، منهم قيصر النفط ميخائيل خودفورسكي Mikhail Khodovkorsky ، وبوريس بيروزوفسكي Boris Berezovsky ، وغيرهم ممن يحملون جوازات السفر "الإسرائيلية" وينحدرون ، ولو اسميا على الأقل من أصول يهودية. وهنا: "تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الداعم السياسي والمالي الأكبر لـ "إسرائيل" ، فهي تزودها بكميات هائلة من المساعدات الاقتصادية ، وتشكل مصدر حماية لها في الساحة الدولية وبخاصة في أروقة الأمم المتحدة ، حيث الفيتو الأمريكي جاهز دوما للاستخدام لإسقاط أي قرار يحمل إدانة ل "إسرائيل" ، كما إنها تزودها بكميات ضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة ، وهو وضع لم يكن قائما حتى عام 1967. (الأحمدي, ف. **2006**). وكما يقول نورمان فينكلستاين Norman Finkelstein في كتابه المعنون : صناعة الهولوكوست "، فان الولايات المتحدة الأمريكية ، وخلال السنوات الأولى من عمر الدولة العبرية الجديدة ، كانت مترددة في تزويدها بالسلاح ، معتبرة أن علاقاتها مع السعودية والدول النفطية العربية الأخرى أكثر إستراتيجية .

جاءت حرب 1967 لتغير هذا الواقع ، خاصة بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في التوصل إلى تفاهم حول الحد من شحنات السلاح لدول الشرق الأوسط ، وإقدام فرنسا على فرض حظر على تزويد "إسرائيل" بالأسلحة .

ومنذ ذلك الوقت ، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي للأسلحة المتطورة ل "إسرائيل" ، وتنامت العلاقات بين البلدين بسرعة وقوة ، خاصة وأن "إسرائيل" استثمرت مصادر وجهوداً بشرية كبيرة في بناء هذه العلاقات الخاصة الجديدة مع الأمريكيين بعد 1967 . وبالإضافة الى برامج التدريب والتأهيل والمناورات المشتركة ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت " إسرائيل"

في مشروع إنتاج طائرتها الخاصة " لافي " الذي تم تجميده عام 1987 لارتفاع كلفته ، وفي عام ، 1986 انضمت "إسرائيل" لمبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكي المعروفة أيضا باسم "حرب النجوم". وبعدها بعام وقعت "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تفاهم أصبحت "إسرائيل ''بموجبها حليفاً من خارج الناتو يتمتع بنفس حقوق أعضاء الحلف ، الأمر الذي يعطي '' إسرائيل" الحق في دخول المناقصات العسكرية الأمريكية ، بكل ما يعنيه من إطلاع'' إسرائيلي" غير مسبوق على أسرار العمليات العسكرية الأمريكية. (الأحمدي, ف. **2006**).

شكلت حرب الخليج الأولى عام 1991 مصدر توتر رئيسي للعلاقات الأمريكية "الإسرائيلية"، في الوقت الذي كانت واشنطن تحاول جاهدة مغازلة الدول العربية . غير أن تعاون '' إسرائيل" في الاستجابة للمطلب الأمريكي بعدم الرد على الصواريخ التي كان يطلقها العراق في حرب الخليج الثانية، اكسبها مساعدات أمريكية إضافية بقيمة 2.1مليار دولار. ويبدو أن هذا الموقف سيتكرر مستقبلا ليصبح نوعا من التقليد في العلاقات الأمريكية "الإسرائيلية"، حيث تتلقى "إسرائيل ''المزيد من المساعدات المالية والعسكرية مقابل أي مرونة تظهرها في الاتفاقيات الموقعة تحت الرعاية الأمريكية. فقد اتفق الطرفان عام 1998 على تلقي'' إسرائيل" مساعدات بمبلغ 2.1 مليار دولار نظير تطبيقها اتفاق واي ريفر وبلانتيشين مع الفلسطينيين، والمتعلق بانسحاب جزئي آخر من الضفة الغربية. وعندما كانت المحادثات "الإسرائيلية ''السورية توشك على التوصل لاتفاق ، قدمت "إسرائيل" لأمريكا فاتورة بقيمة 17 مليار دولار ستكون ثمن انسحاب محتمل من الجولان. وبالرغم من أن "إسرائيل" دولة متقدمة صناعياً وتكنولوجياً ، ويصل معدل دخل الفرد السنوي فيها إلى 18 ألف دولار، الأمر الذي يضعها ضمن قائمة الدول العشرين الأكثر رخاء في العالم ، وتتسلم'' إسرائيل" سنوياً ، ومنذ أكثر من عشرين عاماً عدة مليارات من الدولارات من برنامج المساعدات العسكرية الأجنبية FMA ، بالإضافة إلى مساعدات أخرى من برنامج صناديق الدعم الاقتصادي . ESF وهذه المساعدات تعادل ثلث إجمالي

الإنفاق العسكري "الإسرائيلي "خلال الثمانينات ، وتمثل حالياً 20% من الميزانية العسكرية السنوية لـ "إسرائيل . وفي أوائل عام 2001 قدمت الولايات المتحدة مساعدات إضافية لشراء معدات خاصة بمحاربة الإرهاب . ومع قرار الأمريكيين بأن منح مساعدات خارجية لدولة صناعية متقدمة لم يعد بالأمر المناسب، فإن حصة "إسرائيل" من برنامج صناديق الدعم الاقتصادي ستتوقف بحلول عام ، 2008 فقد تقرر تعويض "الإسرائيليين" عن هذه الخسارة ، برفع حصتهم في برنامج المساعدات العسكرية الأجنبية FMA إلى 4.2 مليار دولار سنوياً .

وللالتفاف على الشرط الخاص بأن 26% من هذه المساعدات يجب أن تنفق داخل أمريكا على شراء منتجات وخدمات أمريكية ، فإن العديد من المؤسسات " الإسرائيلية" بدأت بنقل نشاطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاستئثار بهذه الأموال.

كما تستفيد "إسرائيل" من طرق أخرى في الحصول على المساعدات الأمريكية، ومنها على سبيل المثال ما يعرف ببنود الدفاع الفائض، وهو نظام تعمل من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية على التخلص من أسلحتها القديمة بسعر زهيد أو بدون ثمن .

ففي أعقاب حرب الخليج ، أعطت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل" طائرات أباتشي هجومية فائضة عن الحاجة ، وطائرات هيلوكبتر للنقل من نوع بلاك هوك ، وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة ، وبطاريات صواريخ مضادة للصواريخ من نوع باتريوت.

وهناك أيضاً حوافز " الأوفست " Offsets وهو نظام تستخدمه مصانع الأسلحة في إقناع البلدان بتوقيع صفقات كبيرة . فهذه شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin للطائرات الحربية ، توافق على إنفاق 900 مليون دولار في "إسرائيل" لضمان تزويدها بطائرات اف ،16 بقيمة 5.2 مليار دولار .

وهذه شركة بوينغ Boeing تستثمر 750 مليون دولار في "إسرائيل" لضمان صفقة " اف 1 15 " المقاتلة وطائرات بلاك هوك العمودية ، بل إن "إسرائيل" تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل

صفقات التسلح هذه من خلال برنامج المساعدات الخارجية ، مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع لـ"إسرائيل" مرتين ، مرة من خلال دافعي الضرائب والأخرى من الاقتصاد الوطني ككل . وعليه ، فإن ما يفعله دافعو الضرائب الأمريكيون هو دعم شركات صناعة الأسلحة الأمريكية العملاقة ، في الوقت الذي يساهمون فيه بتسليح "إسرائيل" ورعاية سباق تسلح إقليمي. (زلوم،ع، 2007).

وفي حين أن " إسرائيل" زبون دسم لعدد من شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية مثل :

شركة رايثون Raytheon Systems في مدينة ركزينتون بولاية ماساتشوسيتس

- أمريكان اوردنانس American Ordnance
- شركة بوينج BOEING في Phoenix
- جنرال الكتريك. General Electric
- وشركة سيكورسكي. Sikorsky

إلاّ أن شركة لوكهيد مارتن تُعد أكبر مزود للأسلحة لـ "إسرائيل" ، حيث بلغ حجم مبيعاتها من الأسلحة للدولة العبرية 4.4 مليار دولار منذ عام 1995.

وهناك عدد من الطلبات "الإسرائيلية" قيد التنفيذ من قبل لوكهيد مارتن ، وبخاصة ما يتعلق بطائرات اف 16 ومعداتها .

نذكر هنا بشكل خاص : 52 طائرة من طراز " اف 16 آي "بقيمة ملياري دولار من المقرر تسليمها خلال الفترة من 2006 – ، 2009 وما تبقى من دفعة سابقة من هذا الطراز ، وعددها 50 طائرة بقيمة 5.2 مليار دولار ، كان قد تم التوقيع بشأنها عام 1999.

وهذه الصفقات لقيت مباركة من البنتاغون ، ويتم تمويلها من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكي .

لا عجب إذاً أن يكون بروس جاكسون Bruce Jackson ، نائب الرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن ، عضواً بارزاً في مشروع تشيني بيرل Cheney-Perle المسمى " القرن الأمريكي الجديد " ، والذي

كان خلف الدعوة لغزو العراق منذ عام 2000. ومن جانبها ، تُعد الولايات المتحدة الأمريكية زبوناً ضخماً للصناعات العسكرية '' الإسرائيلية"، علاوة على أن الشركات الأمريكية تتعاون مع نظيراتها "الإسرائيلية ''في مجال تطوير الصواريخ والطائرات بدون طيار وتحديثها . والسؤال الجدير بالطرح هنا هو : لماذا تستمر "إسرائيل" في كونها أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأمريكية ؟'' إسرائيل" في الواقع لا تزال تحظى بأهمية استراتيجية للولايات المتحدة بالرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي وغياب الخطر الشيوعي الذي أكسبها هذه الأهمية في الماضي . فقد حلت ما يسمونه الأصولية الإسلامية محل الشيوعية كمصدر تهديد في نظر واشنطن . ومنذ أحداث 11 سبتمبر و"إسرائيل" تطلق يد جيشها في غزة والضفة الغربية باسم محاربة الإرهاب ، غير أن هذا الأمر خلق معضلة للولايات المتحدة ، التي وجدت من الصعب تأمين الدعم العربي لحربها في أفغانستان والعراق. ومن الواضح أن استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية لـ "إسرائيل" ، بالرغم من ممارسات الأخيرة العدوانية ضد الفلسطينيين ، قد أسهمت في زيادة تشويه الصورة الأمريكية في الشارع العربي والإسلامي. من الواضح أن'' إسرائيل" تنتهك حتى القوانين التي تسمح لحليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية بمدها بالسلاح والمساعدات العسكرية السخية، من خلال استخدام الأسلحة الأمريكية ، بما فيها الأف 16 في مهاجمة المدنيين الفلسطينيين ، لدرجة دفعت حتى بالصحافة الأمريكية المتخصصة في خدمة تجارة السلاح للإعراب عن قلقها تجاه التصرفات "الإسرائيلية. ففي الثالث من فبراير ،2002 كتبت صحيفة ديفينس نيوز Defense News تقول " : قد يكون هناك حجة قوية في القول بأن الاستهداف الدقيق لمخازن الأسلحة وسيارات المتطرفين وهم في طريقهم لتنفيذ عمليات إرهابية عمل مبرر من أعمال الدفاع عن النفس ، غير أن التدمير الجماعي للبيوت والأحياء والرموز الوطنية الفلسطينية ، والمكاتب والمباني الحكومية ، ودور الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون ، ومراكز الشرطة ، لا يمكن أن يندرج ضمن هذه الصفة ". ومع ذلك، تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في السماح ببيع "إسرائيل"

طائرات الهليكوبتر الهجومية والصواريخ المتطورة ، كما أن الدعم الأمريكي لـ "إسرائيل" لا يزال قائماً دون قيود ، بل إن الكونغرس ، وبتاريخ 2 مايو ، 2002 أصدر قراراً يدعم الحملة العسكرية "الإسرائيلية" على الفلسطينيين. (زلوم, ع. 2007).

وبالرغم من المستوى المتقدم الذي وصلت إليه الصناعات العسكرية'' الإسرائيلية" ، إلاّ أن وزارة الدفاع لا تزال تُعد المساعدات الأمريكية قضية حياة أو موت ؛ لأن " من غير المنطق الاعتقاد باستطاعة صنع طائرات هليكوبتر متطورة أو أنظمة تسلح رئيسية شبيهة في "إسرائيل . " ''وبدون المساعدات المالية السخية الأمريكية والدعم السياسي الأمريكي ، فإن '' إسرائيل" كانت ستواجه مشاكل كبيرة في قدرتها على الاستمرار باحتلال الأراضي الفلسطينية على مدار السنوات ال 35 الماضية. (زلوم, ع. 2007).

وفي الوقت ذاته ، فإن الدوائر الرئيسية المتنفذة ضمن النخبة السياسية الأمريكية لا تزال تجد في الشراكة الإستراتيجية مع "إسرائيل" مصدر نفع كبير للولايات المتحدة . أما قول البعض من أمثال بات بوكانان عضو الكونجرس الأمريكي بأن السياسات الأمريكية أضحت رهينة عملاء "إسرائيل" ، فلا يخرج عن نطاق كونه أسطورة تخدم توجهات معينة .

فـ"الإسرائيليون" لم يكونوا ليتمكنوا حتى من الاقتراب من البوابة الرئيسية للبنتاغون أو للـ " سي. آي. ايه "دون أن يكون هناك ترحيب من المؤسسة الأمريكية ، وهي نقطة عادة ما يتم تجاهلها في الحديث عن الشراكة الأمريكية "الإسرائيلية. ''

فالعمل على تطوير التحالف السياسي والعسكري مع "إسرائيل" ، هو جزء من السياسة الاستراتيجية الأمريكية. (زلوم, ع. 2007).

أما فيما يتعلق بالضغوطات القائمة التي تمارسها الإدارة الأمريكية على دول معينة في العالم وهل ذلك له علاقة بدور وتأثير التجمعات الصناعية العسكرية الأمريكية، فإننا نرى على أن المصالح

الأمريكية هي المقام الأول وكل ما يتعارض معها يتم التخلص منه أو محاصرته او محاربته بكافة الطرق, من هذه الطرق الضغط على الدول بالطريقة الاقتصادية او السياسية وغيرها.

إن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ستعتمد أساسًا على تعاون أمريكي ملموس مع دول العالم؛ ذلك التعاون الذي سيعكس مزجًا بين القيم الأمريكية من جهة، وبين المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى. وهدف هذه الإستراتيجية هو السعي ليس فقط لجعل هذا العالم أكثر أمنا، ولكن لخلق عالم أفضل من جميع النواحي.."

وردت هذه الفقرة فى مقدمة وثيقة خاصة صادرة في سبتمبر 2002 عن الرئاسة الأمريكية بشأن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية فى المرحلة المقبلة.

وقد حددت الوثيقة محاور هذه الاستراتيجية على النحو التالى:

- تعزيز الكرامة الإنسانية
- التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب
- نزع فتيل الصراعات الإقليمية
- منع أعدائنا من تهديدنا
- تدشين عهد اقتصادي جديد
- توسيع دائرة التنمية
- التعاون مع المؤسسات المركزية
- تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي

إن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها الدفاع عن "الحرية" و"العدل"؛ فهذان المبدآن يسعى وراءهما جميع أجناس الأرض. فلا يوجد مجتمع إلا ونجده يأمل ويرغب في "تحرير" أبنائه من الفقر

والظلم والعنف. ومن ثم يتحتم على الإدارة الأمريكية أن تقف بكل بصرامة ضد كل ما يهدد وجود الكرامة الإنسانية التي لا يختلف عليها اثنان.

والدستور الأمريكي يتضمن كل ما تتطلبه الكرامة الإنسانية من حرية العبادة، وحرية الكلمة، والعدالة، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة، واحترام المرأة، وتحديد سلطة الدولة، وسيادة القانون. وخير دليل على ذلك ما نلمسه في التجربة الأمريكية، التي تمثل صرحًا عظيمًا للديمقراطية، حيث تتعايش وتتآلف جميع الأجناس من شتى بقاع الأرض؛ بغض النظر عن دياناتهم وعرقياتهم. واقتناعًا بمبادئ "الحرية" و"العدل"، قامت الإدارة الأمريكية بتشجيع وتأييد حركات "التغيير" التي تسعى حثيثًا وراء تلك المبادئ، مثلما حدث في أوربا الشرقية بين عامي 1989 و1991، أو مثلما حدث في بلجراد في عام 2000. ولذا فإن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا بد أن تنبع من المعتقدات الأمريكية الراسخة في "العدل" و"الحرية". فتلك المعتقدات هي التي ستقود ممارسات الإدارة الأمريكية تجاه العالم بأسره. وبناء على هذا، ستتخذ الإدارة الأمريكية الخطوات التالية:

– إدانة كل اختراق أو انتهاك يهدد وجود الكرامة الإنسانية؛ وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية.

– استخدام المعونات الخارجية الأمريكية من أجل تدعيم "الحرية".

– تطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية.

– بذل جهود خاصة من أجل تدعيم حرية العبادة، وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية.

السياسة والتحالفات الإستراتيجية الأمريكية في القضاء على الإرهاب

ستتبع الإدارة الأمريكية خطة مدروسة للقضاء على الإرهاب؛ وستتمثل هذه الخطة في التالي:

– التركيز على تلك المنظمات الإرهابية المنتشرة عالمياً؛ وعلى أي إرهابي أو أي دولة داعمة للإرهاب، وداعمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

– التخلص من التهديد وإزاحته من قبل أن يصل إلى الأراضي الأمريكية.

– شن "حرب الأفكار" من خلال تشبيه الإرهاب بالرق والاستعباد والقرصنة والقتل الجماعي؛ ومن خلال تأييد الحكومات "المعتدلة" خاصة في العالم الإسلامي؛ وأخيراً من خلال استخدام دبلوماسية فعالة تعمل على تسهيل التدفق الحر للمعلومات والأفكار التي تنادي بالحرية.

نزع فتيل الصراعات الإقليمية

الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة –في حالة اندلاع الصراعات الإقليمية– بالعمل مع الدول الصديقة والشريكة في سبيل رفع المعاناة عن الشعوب وإعادة الاستقرار. ومن ثم، فعليها أن تأخذ المبدأين الإستراتيجيين التاليين في الاعتبار:

1– استثمار الوقت والثروات في إقامة علاقات دولية، يمكنها أن تساهم في حل الأزمات المحلية فور اندلاعها.

2– مد يد العون إلى تلك الدول غير الراغبة وغير المستعدة لمساعدة أنفسها.

ولدينا مثل حي وواضح في الصراع العربي–الإسرائيلي، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل مع دولة إسرائيل –بحكم صلتها الوطيدة بها– وكذلك مع الدول العربية القريبة، من أجل تسوية الصراع. فهي تدعي بالعمل على إيجاد دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، تقف جنباً إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية؛ حيث يظلهما السلام والأمن. وهي على استعداد تام لتقديم كل الدعم لإيجاد الدولة الفلسطينية، ولكن بشرط: وهو أن يبدي الفلسطينيون بالمثل استعدادهم لاعتناق الديمقراطية ومحاربة الفساد والإرهاب!

وإسرائيل –بدون شك– لها دور أساسي في إيجاد تلك الدولة على أرض الواقع. فهي ملزمة بالانسحاب إلى ما قبل حدود 28 سبتمبر 2000، وتنفيذ توصيات لجنة جون ميتشل المذكورة في تقريره كموفد

لإدارة كلينتون إلى الأراضي الفلسطينية عام 2002، ووقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. وهنا تأتي الفرصة لتدخل الولايات المتحدة، ومطالبة إسرائيل بالامتثال إلى كل ما سبق ذكره.

ولنا في الصراع الهندي الباكستاني مثل آخر، حيث تقوم الإدارة الأمريكية بتوطيد علاقاتها الثنائية مع الهند ومع باكستان في آن واحد؛ مما سهل عليها الأمر بعد ذلك في لعب دور حيوي وبارز في فض النزاعات الهندية الباكستانية التي تندلع من وقت إلى آخر. وكان توطيد العلاقة مع باكستان قائماً على اختيار الأخيرة المشاركة في الحرب ضد الإرهاب، بينما كان توطيد العلاقة مع الهند قائماً على شغف الأخيرة وتحمسها لأن تكون واحدة من أعظم النظم الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

وفي أمريكا اللاتينية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة تحالفات مع المكسيك والبرازيل وشيلي وكولومبيا.. في سبيل خلق منطقة ديمقراطية حقيقية، يصير فيها التدخل الأمريكي سبباً وحافزاً للأمن والرخاء، وهازماً لجميع مظاهر المخدرات والإرهاب وجماعات العنف غير المشروعة، مثل الحال في كولومبيا.

وأخيراً في أفريقيا ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأخرى من أجل انتشال القارة الأفريقية من المرض والفقر والحرب؛ ومن ثم تأهيلها لتكون تربة خصبة قابلة للسلام والحرية والرخاء. فأفريقيا الحالية –بمرضها وفقرها وجوعها– إنما تهدد قيمة أمريكية أساسية، ألا وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية. كما أنها تنذر باستشراء الإرهاب، وهو ما يهدد الأولوية الإستراتيجية الأمريكية التي تتمثل في محاربة الإرهاب..

منع أعدائنا من تهديدينا

وفي خطبة ألقاها جورج دبليو بوش في نيويورك في يونيو 2002، أوضح قائلاً: "إن الخطر الأعظم على الحرية يتمثل في التقاء الراديكالية بالتكنولوجيا. عندما تجتمع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية –بالإضافة إلى تكنولوجيا الصاروخ الباليستي– في أيدي الدول الضعيفة، أو حتى في أيدي

الجماعات الصغيرة، تتحول تلك الدول أو تلك الجماعات إلى قوة خارقة وقادرة على ضرب الدول الكبيرة".

إن التحديات الحالية التي تفرضها "الدول المارقة"، والتي يفرضها الإرهابيون، جعلت البيئة الأمنية أكثر تعقيداً وأكثر خطورة. فأعداء اليوم لديهم القابلية والاستعداد لامتلاك الأسلحة المدمرة التي لا تتوفر إلا للدول العظمى. وفي التسعينيات من القرن الماضي، بدأنا نشهد بروز مجموعة ما يسمى في التعبير الأمريكي بالدول المارقة التي –رغم اختلافها– تتشارك في العديد من الصفات. فهي:

- تروع شعوبها.
- تتجاهل القانون الدولي، وتخرق المعاهدات الدولية، وتهدد جيرانها.
- تسعى وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- تمول الإرهاب في العالم كله.
- ترفض القيم الإنسانية الأساسية.
- تكره الولايات المتحدة الأمريكية، وتُبغض كل مواقفها وممارساتها.. ومن أمثال تلك الدول: العراق وكوريا الشمالية.

ولذا ستصير الإدارة الأمريكية ملزمة بإتباع إستراتيجية معينة لمواجهة أسلحة الدمار الشامل؛ وهي ستتضمن الآتي:

– بذل جهود إيجابية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع الخطر قبل وصوله إلى الأراضي الأمريكية.

– منع الدول المارقة ومنع الإرهابيين من الحصول على كل من المواد والتكنولوجيا والخبرة الضرورية لأسلحة الدمار الشامل؛ وذلك من خلال الحد من التسلح، والحد من التصدير متعدد الأطراف، والحد من الأخطار.

– إدارة فعالة للتجاوب والتفاعل مع عواقب استخدام أسلحة الدمار الشامل.

فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤهل نفسها للرد على ما ينتج عن استخدام تلك الأسلحة من آثار وعواقب، سواء كان ذلك الاستخدام ضد أهداف أمريكية في الداخل أو في الخارج.

وتبعاً لطبيعة العدو الحالي فإن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تستمر في الاعتماد فقط على "سياسة رد الفعل" كما كانت تفعل في السابق؛ باختصار..هي لا تستطيع أن تنتظر العدو لكي يبدأ بالضرب أولاً.

– الكف عن المفاهيم التقليدية للردع الذي لم يعد يمثل دفاعاً فتاكاً، كما كان الأمر من قبل في أثناء الحرب الباردة. فالردع المعتمد فقط على التهديد بالانتقام، لم يعد ذا تأثير على قادة الدول المارقة الذين يقامرون بحياة شعوبهم وثروات بلادهم. كذلك فإن أسلحة الدمار الشامل –التي كانت في يوم ما تستعمل كملاذ أخير– صارت الآن رهن إشارة الدول المارقة.

– منع الدول المارقة من الانتصار على التفوق التقليدي للولايات المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية والعهد الاقتصادي الجديد

مما لا شك فيه أن الاقتصاد العالمي القوي سيؤثر بالإيجاب على الأمن القومي لدول العالم، فإذا نما الاقتصاد العالمي واشتد صلبه من خلال تشجيع "حرية السوق" و"حرية التجارة"، زادت الرواتب والدخول، وزادت فرص العمل؛ الأمر الذي سيسمح للشعوب بانتشال أنفسها من الفقر، من خلال مواجهة الفساد وتدعيم الحياة الحرة.

لذلك فإن عودة الرخاء الاقتصادي في اليابان وأوربا إنما هو أمر أساسي لتغذية المصالح الأمنية الأمريكية. فالإدارة الأمريكية ترغب في إنعاش اقتصاد حلفائها، ليس فقط من أجل سلامة الحلفاء، بل أيضاً من أجل سلامة الاقتصاد العالمي، والأمن العالمي.

إن توفير الاستقرار في الأسواق الناشئة يعتبر أيضاً من أولويات الإدارة الأمريكية، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية عالمية. وهذا الاستقرار لن يتأتى إلا من خلال تدفق رءوس الأموال في الدول ذات الأسواق الناشئة، وهو ما يمهد لها الطريق للاستثمار وتقليل نسبة الفقر. ومن أجل دفع "السوق الحرة" إلى الأمام قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الإستراتيجية التالية:

– الأخذ بالمبادرة العالمية: وهذا ما فعلته الإدارة الأمريكية في الدوحة –في نوفمبر 2001– عندما قامت بتدشين مفاوضات عالمية جديدة للتجارة؛ ذات أجندة متميزة في الزراعة والصناعة والخدمات، والتي تم العمل بها في عام 2005.

– الأخذ بالمبادرات الإقليمية: حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالموافقة على تدشين منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين، حيث بدأت واقعياً في عام 2005.

– الإسراع في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية: فاعتماداً على اتفاق التجارة الحرة الذي عقد بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن في عام 2001 تستهدف الإدارة الأمريكية –في هذا العام– أن تنتهي من إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع شيلي وسنغافورة. فالهدف هو إقامة اتفاقيات تجارية مع مجموعات مختلفة من الدول الصناعية والدول النامية في شتى مناطق العالم. وسيكون التركيز مبدئياً على أمريكا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والمغرب وأستراليا.

– تجديد الشراكة التنفيذية–التشريعية: ستعمل الإدارة الأمريكية مع الكونجرس من أجل تشريع اتفاقيات تجارية جديدة، على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي؛ وذلك تحت مظلة قانون "ترويج التجارة".

– تعزيز الترابط بين التجارة والتنمية: إن السياسات التجارية تستطيع أن تساعد الدول النامية في تدعيم كل من الحقوق الملكية، والمنافسة، وسيادة القانون، والاستثمار، ونشر العلم والمعرفة، والتفاعل الإقليمي.. كل هذا سيؤدي إلى توفير الرخاء والتنمية والثقة في الدول النامية.

– وضع اتفاقيات وقوانين تجارية ضد الممارسات غير العادلة: من أولويات الإدارة الأمريكية حل النزاعات القائمة بينها وبين الاتحاد الأوربي، وكندا، والمكسيك. وأيضاً منع وردع التجسس الصناعي الدولي الذي يجهض المنافسة العادلة.

– مساعدة المصانع المحلية والعمال على التأقلم مع ديناميكية الأسواق المفتوحة: وهو ما يضمن عدم تضرر العمال الأمريكيين بسبب تطبيق بنود التجارة الحرة.

– حماية البيئة والعمال: وذلك من خلال تضمين المسائل المتعلقة بالعمال والبيئة في مفاوضات التجارة الأمريكية؛ ومن ثم إيجاد "شبكة" صحية بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبين منظمة التجارة الدولية.

– تدعيم وتحسين أمن الطاقة: وذلك من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء التجاريين ومنتجي الطاقة على توسعة مصادر وأنواع الطاقة العالمية المتوفرة لدى الولايات المتحدة.

ولا تنسى الإدارة الأمريكية – في خضم التنمية الاقتصادية– أن تضبط تركيز الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري الذي سوف ينتج من تلك التنمية؛ ومن ثم احتواءه بدرجة معينة تمنع التدخلات الآدمية الشرسة في المناخ العالمي..

توسيع دائرة التنمية

لقد ثبت فشل سياسة المعونات في رفع الفقر عن الدول النامية؛ ذلك لأن نتائج المعونات كانت تُحسب دائماً من خلال الدولارات التي تُدفع من قبل المانحين، بدلاً من أن تُحسب من خلال معدلات التنمية في الدول المتلقية للمعونات. ومن ثم رأت الإدارة الأمريكية ضرورة تغيير أهداف تقديم المعونات، والإستراتيجيات الممهدة لتلك الأهداف. وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية –بجانب الدول

الصناعية الكبرى– هدفاً طموحاً أمام أعينها؛ وهو: مضاعفة حجم اقتصاد أكثر الدول فقراً في العالم، عبر عشر سنوات. وهذه هي الإستراتيجيات التي ستتبعها للوصول إلى ذلك الهدف:

– تقديم المساعدات والمعونات لتلك الدول فقط التي تتبع منهجاً إصلاحياً صحيحاً: فتبعاً لحساب "تحدي الألفية" ستسعى الإدارة الأمريكية إلى دفع بلايين الدولارات لإقامة مشروعات تنموية في تلك البلدان ذات الحكومات العادلة التي تستثمر في شعوبها، والتي تشجع الحرية الاقتصادية.

– تحسين فعالية البنك الدولي والبنوك التنموية الأخرى في رفع المستويات المعيشية: وقد قامت الإدارة الأمريكية– حيال ذلك– برفع الدعم الأمريكي لرابطة التنمية الدولية IDA بنسبة 18% (وهو البنك الدولي الذي يمول الدول الأكثر فقراً)، وكذلك للبنك الأفريقي للتنمية. وكل ذلك يتم على شرط هو: أن تقاس كل المعونات والهبات والقروض والمشاريع على حسب مساهمتها في زيادة الإنتاجية في الدول النامية.

– قياس النتائج للتأكد من أن المعونات التنموية تؤثر بالإيجاب على حياة أكثر الناس فقراً في العالم.

– التركيز من وجهة نظرهم على الهبات أكثر من القروض: حيث إن الهبات تمثل أفضل طريق لمساعدة الدول الفقيرة على الاستثمار، خاصة في المجالات الاجتماعية، بدون إثقالهم بضغوط الديون التي تتعاظم يوماً بعد يوم.

وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية قامت رابطة التنمية الدولية بالفعل برفع حجم الهبات إلى أفقر دول العالم، بهدف مساعدتها في شتى المجالات: التعليم، والصحة، وأمراض الإيدز، والتغذية، والمياه.

– فتح المجتمعات للتجارة والاستثمار: فحرية السوق والتجارة تمثل دعامة أساسية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

– تأمين الصحة العامة: فبدونها لا تستطيع التنمية أن تحقق مغزاها. ولهذا قامت الإدارة الأمريكية بتأييد التمويل العالمي الجديد المقدم لمرضى الإيدز الذي ينظمه أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان.

– التركيز على التعليم الذي لا تصح الديمقراطية ولا التنمية بدونه: وسترفع الولايات المتحدة الأمريكية إسهاماتها التمويلية في مجال التعليم بنسبة 20% على الأقل.

– استخدام العلم في التنمية الزراعية: بهدف القضاء على المجاعات المنتشرة بين 800 مليون فقير، منهم 300 مليون طفل..

التعاون مع المؤسسات المركزية

في 1 يونيو 2002، ألقى بوش خطبة في نيويورك قائلاً: "منذ صعود الدولة القومية في القرن السابع عشر، ونحن لدينا أحسن فرصة لإقامة عالم تتنافس فيه القوى الكبرى في سلام بدلاً من أن تتنافس في الإعداد للحرب". !!

إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع تنفيذ إستراتيجياتها بدون إقامة تحالفات مع الدول الصديقة في كندا وأوربا؛ وخاصة الأخيرة التي تحتضن أقوى منظمتين عالميتين في العالم: منظمة حلف شمال الأطلسي التي كانت –وما زالت– نقطة ارتكاز للأمن الأوربي الداخلي؛ والاتحاد الأوربي الذي يمثل شريك الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة العالمية.

وقد تعرضت منظمة حلف شمال الأطلسي لهجمات 11 سبتمبر، كما تعرضت لها الولايات المتحدة. ومن ثم يتحتم عليها تطوير هياكل وقدرات جديدة في سبيل النهوض بمهمتها تحت الظروف الجديدة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر.

ومن أجل تفعيل التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين منظمة حلف شمال الأطلسي، ستقوم الإدارة الأمريكية بالتالي:

– توسيع عضوية الحلف لتشمل أكبر عدد ممكن من الدول الديمقراطية التي تكون على استعداد لحماية المصالح الأمريكية والأوربية ومصالحها هي أيضاً.

– التأكد من أن قوات الحلف لديها من المعدات والأسلحة ما يؤهلها لخوض الحرب الحالية.

– الاستفادة من التقدم الأمريكي على المستوى التكنولوجي، لإمداد الحلف بكل ما يحتاجه لتقليل المخاطر والثغرات التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

وعلى المستوى الآسيوي، كانت هجمات 11 سبتمبر سبباً مؤدياً للتحالف الأمريكي الآسيوي. فقامت أستراليا بتدشين اتفاقية الأنزوس لتعلن من خلالها أنها تعرضت بالمثل لهجمات سبتمبر. كما قامت اليابان وجمهورية كوريا الجنوبية – بعد أسابيع من الأحداث– بإمداد الولايات المتحدة الأمريكية بإمدادات عسكرية لوجيستية. وكذلك تلقت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات من تايلاند والفليبين وسنغافورة ونيوزيلندا.

ومن أجل توطيد العلاقات مع الجناح الآسيوي سعت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

– تأهيل اليابان لأن تلعب دوراً رائداً في الشئون الإقليمية والعالمية.

– العمل مع كوريا الجنوبية لأخذ حذرها من كوريا الشمالية؛ ولكن في نفس الوقت تأهيل المنطقة للاستقرار على المدى البعيد.

– إقامة تحالف أمريكي–أسترالي يمتد لمدة خمسين سنة.

– الاحتفاظ بالقوات الأمريكية في المنطقة، وهو ما يعكس الانتماء الأمريكي للحلفاء الآسيويين.

– تطوير إستراتيجيات إقليمية وثنائية لإحداث تغيير في هذه المنطقة الديناميكية.

ومع روسيا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتدشين علاقة إستراتيجية جديدة قائمة على حقيقة مركزية وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لم يعودا عدوين إستراتيجيين. وقد تبلورت هذه الحقيقة في

أثناء "اتفاقية موسكو" بخصوص الحد الإستراتيجي؛ حيث وعدت روسيا بإقامة علاقات إيجابية، وعلى المدى البعيد، مع المجتمع اليورو–أطلنطي والولايات المتحدة.

وقد قامت الإدارة الأمريكية من ناحيتها بعدة خطوات لتدعيم التحالف الأمريكي الروسي:

- إرساء التعاون بين الدولتين لمواجهة الإرهاب العالمي.
- التمهيد لدخول روسيا في منظمة التجارة العالمية.
- تدشين مجلس "حلف الأطلسي–روسيا" بهدف تعميق التعاون الأمني بين روسيا والحلفاء الأوربيين والولايات المتحدة.

وهذا طبعاً لا ينفي وجود معوقات عديدة، يمكنها أن تثبط من هذا التحالف؛ منها على سبيل المثال:

- عدم إيمان روسيا الكامل بقيم ومبادئ ديمقراطية السوق المفتوحة.
- الضعف الروسي الواضح من الناحية الاقتصادية.
- الرفض الروسي لنشر أسلحة الدمار الشامل.

ولكن بالرغم من ذلك تظل فرص الالتقاء أكبر بين الطرفين.

ومع الهند تجتمع الولايات المتحدة الأمريكية على عدة مصالح مشتركة منها: التدفق الحر للتجارة، ومحاربة الإرهاب، وإيجاد آسيا مستقرة إستراتيجياً، والحرية السياسية، حيث تعتبر الدولتان من أكبر الديمقراطيات في العالم. وبالرغم من عدم اتفاقهما على برامج الهند النووية، فإن الإدارة الأمريكية تنظر اليوم للهند على كونها دولة تتعاظم قوتها يوماً بعد يوم، حيث تتكون معها مصالح إستراتيجية كثيرة. ومع الصين تسعى الإدارة الأمريكية إلى تدشين علاقة بنيوية بهدف تغييرها، وتنميتها ديمقراطياً. كما يتعاون الاثنان حيث تلتقي مصالحهما عند محاربة الإرهاب الحالي، وعند دفع الاستقرار في الجزيرة الكورية، وعند التخطيط للمستقبل الأفغاني، وعند صد الأخطار البيئية والصحية مثل انتشار مرض الإيدز.

ومن الجدير بالذكر أن المخاطر الدولية التي تتعرض لها الصين، ستجبرها –عاجلاً أو آجلاً– على أن تصبح أكثر انفتاحاً، وأكثر تقبلاً للمعايير الديمقراطية.

ولا تنسى الإدارة الأمريكية أهمية الصين الاقتصادية، وكيف أنها ستستفيد من دخول الصين في منظمة التجارة الدولية؛ وهو ما سيخلق فرصاً أكثر للتصدير الأمريكي، ومن ثم فرصاً أكثر للعمل لدى العمال والزراع الأمريكيين، وكذلك الشركات الأمريكية. ولا غرابة في أن تكون الصين هي رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة؛ حيث يبلغ حجم المعاملة التجارية بين الطرفين 100 بليون دولار سنوياً.

وبالرغم من تواجد أسباب كثيرة لعدم الاتفاق بين الطرفين –منها مشكلة حقوق الإنسان، وتأييد أمريكا للمسألة التايوانية– فإن الإدارة الأمريكية عازمة على تضييق الفجوات مع الصين؛ لأن واقع ما بعد 11 سبتمبر يحتم عليها ذلك..

تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي

بعد أحداث سبتمبر أصبحت الإدارة الأمريكية ملزمة بالاحتفاظ بقوة دفاعها أكثر مما سبق. ومن ثم، تسعى الإدارة الأمريكية إلى ضمان أصدقائها وحلفائها؛ أثناء أي تنافس عسكري في المستقبل؛ وردع أي تهديدات ضد المصالح الأمريكية، ومصالح الشركاء والأصدقاء؛ وهزيمة أي عدو إذا ما فشِل معه سلاح الردع. وأن تغير عقيدة الحرب الباردة العسكرية إلى عقيدة جديدة تركز أكثر على كيفية اعتداء العدو، بدلاً من التركيز على مكان وتوقيت الاعتداء. ومن أجل مواجهة تحديات الأمن الحالية –التي تولدت بعد أحداث سبتمبر– ستكون الإدارة الأمريكية في حاجة شديدة إلى قواعد ومحطات في أوربا الغربية وفي شمال شرق آسيا؛ بالإضافة إلى ترتيبات وقتية لنشر القوات الأمريكية على المدى البعيد. قبل الحرب مع أفغانستان كانت تلك المنطقة بعيدة تماما عن اهتمام الإدارة الأمريكية؛ أما الآن.. فقد تغير الوضع تماماً؛ وصار التركيز على نشر القوات الأمريكية في تلك المنطقة.

إن الإدارة الأمريكية ستسعى إلى تطوير دفاعها من خلال الإستراتيجيات التالية:

– القدرة على الدفاع أولاً عن الأراضي الأمريكية.

– التأكد من وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى ساحات الحروب البعيدة.

– القدرة على الدفاع عن البني التحتية الأمريكية في الفضاء الخارجي.

– تجديد وتطوير القوات المسلحة الأمريكية؛ آخذين بأحدث الأساليب التكنولوجية والعلمية.

– تطوير الطريقة التي تُدار بها وزارة الدفاع؛ خاصة من ناحية الإدارة التمويلية، ومن ناحية التوظيف والإقالة.

– توفير عدة اختيارات عسكرية للرئيس الأمريكي، ليختار منها ما يشاء؛ وهو ما يثبط من إمكانيات الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو على الدول الصديقة.

– حرمان الأعداء من الحصول على أي أسلحة تتفوق على الأسلحة الأمريكية.

– تطوير القدرات الاستخباراتية لكي تتلاءم مع العدو الإرهابي الجديد.

– مزج الدفاع مع المخابرات مع تنفيذ القانون.

– الاعتماد على الدبلوماسية للتفاعل مع الدول الأخرى؛ فالدبلوماسيون الأمريكيون يشكلون الخط الأمامي للمفاوضات المعقدة، والحروب الأهلية، والأزمات الإنسانية.

(http://www.islamonline.net).

الفصل السادس
الخاتمة

الفصل السادس

الخاتمة

نتائج عامة

انه ومن خلال ما تقدم في هذا البحث وما نتج من استنتاجات وتحليل ونقد الجوانب النظرية في هذه الرسالة فقد توصل الباحث إلى النتائج والاستخلاصات الآتية وهي:

أولا: التجمعات الصناعية (الشركات) وصنع القرار السياسي الأمريكي

غالبا ما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لزبائنها التقليديين وحلفائها الاستراتيجيين معدات عسكرية بمواصفات بعينها، يجعل أمن الدول المشترية مرتبط بها ، وغالبا ما تكون مستعملة أو تم تجديدها، إذ حصلت البحرين مثلا سنة 1997 على فرقاطات بحرية تم تحديثها، كما أن سلطنة عمان التي كانت سوقا بريطانيا بامتياز، حصلت بالمقابل على هبة عسكرية من ثلاثين دبابة من طراز M60A3 سنة 1996، بالإضافة إلى عشرين دبابة أخرى سنة 1997 وذلك بغرض تعويد الزبون على استعمال السلاح الأمريكي شكلا ومضمونا، حتى يصبح أكثر قابلية لشراء نسخة معدلة ومطورة من نفس طينة السلاح الذي بحوزته، وهكذا دواليك.

أن شبكة صنع السياسة داخل واشنطن تجاه الدول والتفاعل معها تتأثر عادة بتوجهات تتحدد وفق عاملين أساسيين: الأول: هو مصالح الأمن القومي الأمريكي تجاه الدولة المعنية، تبعاً للتوافقات السائدة بشأنها في واشنطن. والثاني: هو التوجهات (أو الدوافع) السياسية المنفردة، لكل من الإدارة، أو جماعة الاستخبارات، أو الكونجرس، أو مراكز الدراسات، تجاه الدولة المنوي عقد صفقات أسلحة معها.

ومن الأمثلة على ذلك الأسلحة الأمريكية إلى دولتين عربيتين "السعودية والكويت" في فترات مختلفة:

أولا: بالنسبة للكويت : لوحظ تفاوت النسبة في استيراد الأسلحة الأمريكية بشكل طفيف في عهد التسعينات مع زيادتها بشكل واضح بعد أحداث سبتمبر و بدء سيناريوهات الحرب الأمريكية على العراق.

ثانيا:بالنسبة للسعودية : لوحظ تقلص في نسبة استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر مقارنة بعهد التسعينات ويرجع ذلك إلى عوامل سياسية متعلقة بصانعي أحداث 11 سبتمبر فمعظمهم من السعودية وتوترات داخلية خفية في العلاقة السعودية الأمريكية اثر حرب الخليج الثانية.

أبعاد صادرات الأسلحة الأمريكية للمنطقة العربية.

البعد الاقتصادي:

المجمع الصناعي الحربي:

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المكانة الأولى على الإطلاق في مجال تجارة السلاح الدولية، حيث تمد معظم حلفائها بالأسلحة والعتاد الحربي، ففي العام 2004 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية عقودا قيمتها 12 مليار و 400 مليون دولار أو ما يمثل 33.5 % من عقود التسلح في جميع أنحاء العالم، وتلعب شركات الأسلحة أو ما يعرف بالمجمع الصناعي الحربي دورا خطيرا في رسم السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وعلى صنع القرار في البيت الأبيض.

التجمعات الاقتصادية الأمريكية وتجارة السلاح:

يشير عدد من الخبراء إلى أن حروب أمريكا تأتى عادة بعد حالة ركود اقتصادي خانق تضرب الاقتصاد الأمريكي، حيث تنال شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية وصيانتها النصيب الأكبر من المبالغ الناجمة عن نتائج تلك الحروب بالإضافة لذلك تحرص الولايات المتحدة على ضمان استمرار تدفق النفط عبر ربط مناطق الإنتاج وخاصة منطقة الخليج العربي والسعودية على وجه الخصوص

باتفاقيات اقتصادية وعسكرية الهدف منها في النهاية احتكار النفط و ضمان سوق استهلاكية لبضائعها وأسلحتها .ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما قيمته 30% من النفط العالمي حيث أن 60-65% من استهلاكها هو من النفط المستورد الذي يأتي معظمه من الدول العربية وخاصة السعودية ولذلك اتبعت الإدارة الأمريكية الأساليب الآتية بالتحديد:

- ربط اقتصاديات تلك الدول بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، والتأثير في الهياكل الإنتاجية في تلك الدول بهدف دعم القطاع الخاص المحلى وبناء نظم اقتصادية تقوم على أسس رأسمالية ومن ثم تصبح تبعية تلك الدول للنظام الرأسمالي الدولي أمرا لا مفر منه.
- محاولة خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وإذكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة الأمريكية ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية البترولية، وتعد الحرب العراقية الإيرانية اكبر مثال على ذلك فقد ثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية تزود الطرفين بالسلاح سواء العراق بشكل مباشر ، أو إيران بشكل غير مباشر (فضيحة كونترا جيت) .

ومن الملاحظ انه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما سارعت واشنطن إلى استنزاف العوائد النفطية المرتفعة بعقد صفقات خيالية مع الدول الخليجية .

وهكذا نجد أن الإدارة الأمريكية قد عمدت على امتصاص فائض الأموال العربية بعد تضخمها.

خلاصة القول إن المنطقة العربية والخليج العربي بصفة خاصة ما زال اكبر سوق عالمية للأسلحة دون منازع، إن لم يكن أول مشتر لها بين دول العالم قاطبة فقد تبين أن دول مجلس التعاون الخليجي (العربية السعودية، البحرين، الإمارات، قطر، عمان، الكويت) تغطى ما يقارب من 40% من مشتريات الأسلحة في السوق العالمية طوال سنوات التسعينات أو ما يعادل 17% من سوق السلاح العالمي الآن.

البعد السياسي:

خلال عقود الحرب الباردة, شهد العالم نمطا أساسيا في حركة انتقال الأسلحة والصفقات المعقودة وكانت بشكل أساسي تتبع أنماط التحالفات والإصطفافات التي انقسم إليها العالم في تلك العقود ، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبيع الأسلحة للدول المنخرطة فى محور العالم الغربي أو الرأسمالي فقط وفى كثير من الأحيان كانت الصفقات المعقودة لا تتم وفق المعايير الاقتصادية والتجارية والربحية المعهودة بل إن العديد منها كان يتم فى إطار الدعم والتعاون الاستراتيجي وبتسهيلات دفع كبيرة في محاولة لصد الاختراق السوفيتي.

ويمكن إيجاز العوامل السياسية التي دفعت الصادرات الأمريكية من الأسلحة في المنطقة إلى:

استقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دعم النفوذ الأمريكي وتقليص النفوذ السوفيتي أثناء الحرب الباردة .

تامين الحماية والدعم للنظم الإقليمية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن ومحاولة استخدامها كأداة للضغط على النظم ذات النزعات الراديكالية.

ضمان امن إسرائيل عبر ضمان تفوقها العسكري من حيث طبيعة الأسلحة النوعية المقدمة لها قياسا للأسلحة المقدمة للدول العربية .

المحافظة على قدرة دفاعية أمريكية في المنطقة عن طريق عقد سلسلة من الاتفاقيات الخاصة مع الدول العربية مثل اتفاقيات التعاون الدفاعي مع دول المنطقة تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعد عسكرية داخل المنطقة وفى المقابل تقدم واشنطن لحلفائها مساعدات عسكرية في شكل تدريبات واستشارات عسكرية ومبيعات كبيرة من الأسلحة.

تطور السياسة الأمريكية في بيع الأسلحة للدول العربية:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية وتحديدا من عام 1957–1973 ربط المنطقة بنظام الدفاع الغربي, وبدأت هذه المرحلة بمبدأ الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور الذي يخول تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة واستخدام القوة العسكرية للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي, ولكن فشلت هذه المحاولات بسبب النزع ات العربية القومية التي اجتاحت المنطقة العربية آنذاك، وكان من نتيجة ذلك تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه السياسة مما أتاح لها الفرصة لتطوير سياسات تقوم على تنمية الصداقة مع دول عربية إلى جانب إسرائيل على أسس فردية, تبعها عقد عدة صفقات أسلحة تربط الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الدول, وعلى سبيل المثال الاتفاق الذي تم توقيعه بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في العام 1957 وشمل تقديم الولايات المتحدة الأمريكية برنامج لسلاح الطيران السعودي وتوسيع برنامج التدريب الاستشاري الخاص بالجيش السعودي وكذلك تدريب أفراد البحرية السعودية.

بعد العام 1973 تراجعت مكانة الاتحاد السوفيتي في المنطقة وبدأ بروز الدور الأمريكي أكثر، خاصة بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بعقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 ، وقد كان العام 1979 مفصليا في السياسة الأمريكية في المنطقة العربية حيث شهد هذا العام سقوط نظام الشاه في إيران والغزو السوفيتي لأفغانستان ديسمبر 1979، مما أدى إلى إعادة النظر في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتم إعلان مبدأ كارتر عام 1980، والذي أكد فيه على أن أية محاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها على أنها عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية ونتج عن ذلك إنشاء قوات التدخل السريع للدفاع عن دول الخليج، وما يعرف بمناورات النجم الساطع وهي بمثابة اختبار لقدرة الانتشار السريع على حماية المصالح الأمريكية بالتنسيق مع قوى إقليمية، وبالطبع رافق هذا

التغير زيادة مطردة في مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول العربية خاصة دول الخليج ومصر ، الأردن، المغرب، وتونس، وبدأت الدول العربية تحتل الصدارة في السوق العالمية للأسلحة حتى اليوم.

ولكن الخطير في الموضوع أن السباق المحموم لتصدير الأسلحة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالذات صاحبه بيع معدات عسكرية لا تصلح على الإطلاق في نظر المختصين إلى البيئة الصحراوية إذ اتضح في الأخير أن الهدف من ذلك كان غايته الأولى والأخيرة تقليص تكاليف الإنتاج بإنتاج كميات كبرى بغاية الحفاظ على الوظائف وسوق العمل المرتبطة به من جهة كما الحصول على المال اللازم من الخارج لتطوير هذا السلاح دون أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية سنتاً واحدا من ميزانيتها الوطنية، ويذكر على سبيل المثال أن الكويت حصلت في أغسطس آب 1994 على دبابات M1A2 أي بعد سنة منذ إعلان شركة DYNAMICS GENERAL صاحبة الامتياز انتهاءها من صنع آخر دبابة للجيش الأمريكي من نفس النوع إذ انه لم يكن هناك من إمكانية عدم إغلاق المصنع المختص بهذا السلاح في ولاية أوهايو من غير العقود الكويتية والسعودية ، بالإضافة إلى انه بفضل عقود الإمارات العربية واليونان وإسرائيل وبولونيا استمرت شركة لوكهيد مارتن الأمريكية في تصنيع طائرات "فانتوم 16" غير أن التطورات والتعديلات اللاحقة لنموذج طائرة فانتوم بخاصة منها نموذجها المتقدم "F-16E" الذي اشترته الإمارات،حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد باعت من نسختها الأولى طوال 30 عاما 4 آلاف نسخة فقط وبفضل مشتريات الإمارات العربية للنموذج المعدل تم تمويل أبحاث أكثر تطورا لنفس النموذج حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك من بيع هذا النموذج المعدل ثانية بأثمان باهظة دون أن تتحمل خزينة الولايات المتحدة الأمريكية أعباء استثمارات إضافية.

البعد الاستراتيجي :

تشكل مبيعات الأسلحة الأمريكية أداة هامة في تطبيق الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة، وبشكل عام يمكن إجمال المصالح الإستراتيجية لواشنطن في مجال بيع الأسلحة في النقاط التالية:

- تدعيم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية عبر ضمان استمرار انتفاع الولايات المتحدة الأمريكية بالقواعد والتسهيلات العسكرية التي حصلت عليها في دول المنطقة المختلفة، حيث إن حجر الأساس في التعاون العسكري بين دول المنطقة العربية والولايات المتحدة الأمريكية هي مجموعة اتفاقيات تعاون دفاعي تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعد عسكرية داخل هذه البلاد وفى المقابل تقدم واشنطن لحلفائها مساعدات عسكرية في شكل تدريبات واستشارات عسكرية وتدريبات مشتركة ومبيعات كبيرة من الأسلحة، وقد أصدرت هيئة خدمات بحوث الكونغرس وهى إحدى هيئات دعم القرار بالكونغرس الأمريكي تقريرا حديثا عام 2005 يقيم العلاقة الأمريكية مع دول الخليج العربي وينقل التقرير عن مسئولين أمريكيين دون تحديد هويتهم إن تلك المعاهدات لا تتضمن بنودا تفرض على الطرف الأمريكي حماية الحليف الخليجي في حال تعرض احدهم لهجوم عسكري ولا تعطى هذه المعاهدات الولايات المتحدة الأمريكية الحق في استخدام قواعدها في الخليج لعمليات عسكرية بدون الحصول على موافقة الدولة المستضيفة.
- السيطرة على المنطقة العربية والتحكم في صنع القرار السياسي العربي والاستفادة من الصراعات العربية وعامل الخوف لدى بعض النظم من الثورات الداخلية استغلته الولايات المتحدة الأمريكية في بيع المزيد من الأسلحة إلى هذه الدول.
- السيطرة على الصراعات الإقليمية والتحكم في تطوراتها ومحاولة الاستفادة منها في تحقيق عدة أهداف فرعية منها على سبيل المثال زيادة مبيعات السلاح الأمريكي إلى دول المنطقة.

- ضمان استمرار التفوق الاستراتيجي لإسرائيل عبر التحكم في نوعية الأسلحة المصدرة للدول العربية.
- تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الدول العربية كحقول لتجارب نظم التسليح الجديدة، فعلى سبيل المثال استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الأولى وعلى نطاق واسع قذائف "اليورانيوم المستنفذ" وكذلك قنابل الوقود المتفجر جوا، كذلك استخدمت وعلى نطاق واسع مرة أخرى في حربها الأخيرة على العراق قنابل الوقود المتفجر جوا والتي أبادت من خلالها فرقة عسكرية في مطار بغداد الدولي وهذه القنابل تولد ضغطا يصل إلى 25 رطلا على البوصة المربعة وتعمل على انتشار سحب غازية وإشعالها ذاتيا في وقت قصير.

ونجد أن المنطقة العربية عامة والخليج العربي تحديدا لها أولوية خاصة إن لم تكن الأهم في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي بما يشمله من امن اقتصادي وسياسي واجتماعي وتعد الواردات الأمريكية من الأسلحة من أهم أدوات تحقيق هذا الأمن حسب المفهوم الأمريكي.

الخلاصة العامة للنتائج:

- هذا التقرير يوضح بإيجاز مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول العربية منذ الحرب العالمية الثانية والكيفية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ إستراتيجيتها في ميدان بيع الأسلحة والعوامل التي تدفع بالصادرات الأمريكية إلى المنطقة العربية وهي سياسية، اقتصادية، إستراتيجية.

رسم بياني يوضح حجم مبيعات الاسلحة للدول العربية من خلال الولايات المتحدة الامريكية
حسب فترات زمنية معينة

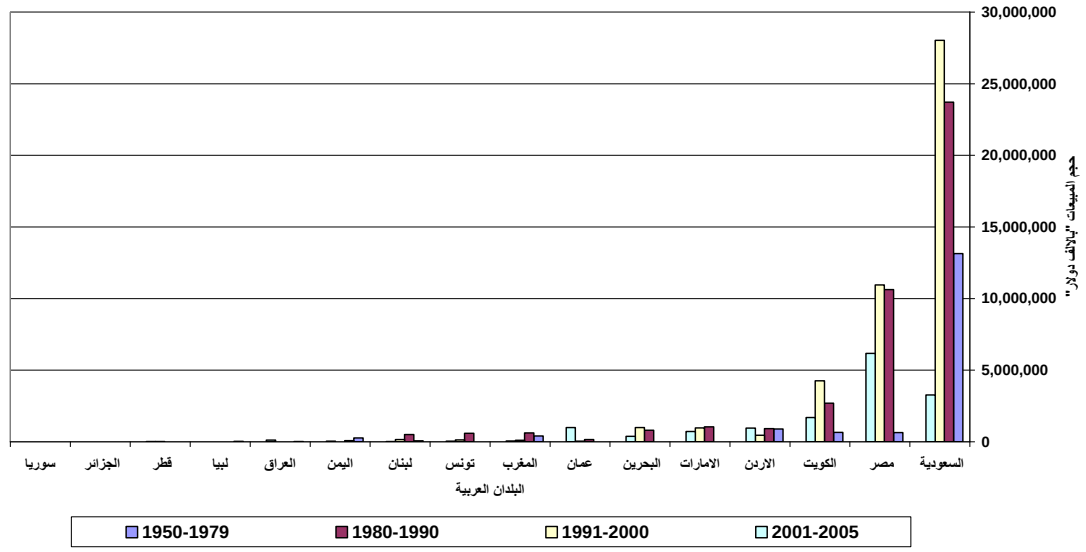

ومن الرسم البياني نستنتج:

الفترة من (1950–1979):

احتلت السعودية المرتبة الأولى من مجموع الدولة العربية المستوردة للسلاح من الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة بواقع (13.1) مليار دولار ، جاء بعد ذلك الأردن بواقع (892) مليون دولار فالكويت ومصر بواقع (640) مليون دولار تقريباً ، هذا وقد تميز ت بصغر حجمها النسبي أو حتى انعدامها لبعض الدول كالجزائر وقطر وتونس وسوريا ويرجع ذلك للظروف السياسية التي سادت تلك الفترة كالحرب الباردة وإتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة منفردة مع كل دولة عربية على حدة.

الفترة من (1980–1990):

وفي الفترة (1980–1990) ظلت المملكة العربية السعودية محتلة المرتبة الأولى في العالم العربي من حيث استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية بواقع (23.1) مليار دولار تبعتها مصر حيث زادت من وتيرة تسليحها من خلال أمريكا لتبلغ مجمل وارداتها من الأسلحة حوالي (10.6) مليار دولار ثم الكويت بواقع (2.7) مليار دولار فالإمارات العربية المتحدة بواقع مليار دولار ،وبوجه عام فقد

تميزت الواردات الأمريكية من الأسلحة في هذه الفترة بارتفاعها الملحوظ خلال هذه الفترة فقد شهدت توقيع اتفاق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، كذلك خوف دول الخليج من محاولة إيران تصدير الثورة الإسلامية .

الفترة من (1991–2000):

في الفترة (1991–2000) زاد حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول العربية ولاسيما دول الخليج بسبب حرب الخليج الأولى فحصلت السعودية على أسلحة بقيمة (28) مليار دولار فالكويت بواقع (4.2) مليار دولار فالبحرين والإمارات بحوالي مليار دولار ، أما مصر فقد حافظت على نفس معدلاتها السابقة مع زيادة طفيفة حوالي (10.9) مليار دولار ، وظل التسليح معدوماً لكل من العراق وليبيا وسوريا .

الفترة من (2001–2005) :

نجد أنه في هذه الفترة وبالرغم من صغر حجمها إلا أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لبعض الدول العربية ظلت مرتفعة بل وتضاعفت ، فمصر حصلت على صفقات بقيمة (6.1) مليار دولار محتلة المرتبة الأولى في العالم العربي وتراجعت السعودية للمرتبة الثانية بواقع (3.2)مليار دولار فالكويت بواقع (1.6) مليار دولار ، فيما تضاعفت صفقات الأردن لتبلغ (945)مليون دولار ، كما استعاد العراق مكانه في استيراد الأسلحة الأمريكية بواقع (108) مليون دولار وذلك بعد سقوط نظام الحكم إثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

انه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في زيادة مبيعات أسلحتها للدول العربية منذ عام 1950وحتى العام 2005، وربطت المنطقة العربية باتفاقات عسكرية ودفاعية تجعل من الصعب على الدول العربية الاستغناء عن مصدر السلاح الأمريكي واستطاعت أن تمتص الأموال العربية الناتجة من النفط العربي لصالح المجمع الصناعي الحربي والخزينة الأمريكية، متبعة في ذلك تكتيكات

سياسية واقتصادية وأمنية مدروسة بشكل محكم على مستويات حكومية عليا ومن خلال مراكز أبحاث ودراسات مستفيضة. ونلاحظ أن إستراتيجيتها في ميدان بيع الأسلحة كما هو واضح في الجدول السابق وبشكل عام أنها تعتمد على :

- موقع الدولة في السياسة الإستراتيجية الأمريكية.
- الأهمية الاقتصادية للدولة المعنية والقيمة الاقتصادية العائدة من صفقات الأسلحة .
- مدى ارتباط الدولة بالأمن القومي الأمريكي وما تحققه صفقات الأسلحة من مدلولات سياسية واقتصادية وأمنية تساهم في تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة.
- الظروف السياسية التي صاحبت صفقات الأسلحة الأمريكية مع الدول العربية.

الإستراتيجية الأمريكية الكبرى في فترة الولاية الثانية – دروس وعبر:

وتباعاً لذلك، لابد من تفسير نقطة أقل وضوحاً تتعلق بالفرق بين الوقاية Prevention والتصدي المسبق Pre-emption، وهو الفرق الناتج عن التخطيط لقيام حرب ساخنة افتراضية في غضون الحرب الباردة. فإن التصدي المسبق يعنى اتخاذ موقف عسكري بما يجيزه ويسمح به القانون الدولي تجاه الدولة التي هي على وشك شن الهجوم، وذلك لإحباط والقضاء على المخاطر الواضحة والراهنة وذلك من وجهة النظر الأمريكية . أما الوقاية فتعنى البدء في شن الحرب ضد الدولة التي قد تشكل خطورة ما على البلاد مستقبلاً. وفى أثناء تزايد العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 9/11/ 2001، قامت إدارة بوش بدمج المصطلحين معاً باستخدام مصطلح التصدي المسبق ليضم ويبرر ما تم تغييره ليصبح حرباً وقائية ضد الرئيس العراقي صدام حسين. لقد تم فعل ذلك بعد أحداث 9/11 على أساس أن كلاً من الإرهابيين والطغاة يهددون أمن الولايات المتحدة، حيث أن تنظيم القاعدة لا يعمل بدون الدعم والملجأ الذي يوفره له نظام طالبان. ولكن التحذيرات التقليدية التي تستخدمها الحكومة لتبرير التصدي المسبق –والتي تتمثل في تكتل القوات المسلحة بطريقة تؤكد النية

العدائية– لم تقم بالتحقيق والتحري عن هجمات 9/11 قبل أن تحدث. إن القرارات الصادرة، أو على الأقل الظروف المواتية لنظام مبهم في دولة نائية جزئياً بالنسبة للعالم قد أدت إلى شن حرب أسفرت عن مقتل الكثير من الأمريكيين عن تلك التي وقعت في الماضي منذ ستة عقود من قبل اليابان، كدولة كان من المعروف أنها تشكل خطراً واضحاً آنذاك.ربما يكون مبدأ التصدي المسبق بمعناه القديم والضيق قد أبلى بلاءً حسناً ضد الأسطول الياباني حينما اقترب من ميناء بيرل هاربر. الأمر الذي تم اكتشافه في حينه. أما في الوضع الراهن، فربما تكون الاعتقالات المسبقة قد أوقفت محمد عطا ومعاونيه الثمانية عشر حين اقترابهم من المطارات المعنية. لكن على كل حال، فلا يمكن الاعتماد فقط على براعة أجهزة المخابرات في الحفاظ على أمن وأمان الدولة: وبهذا الصدد أشارت روبرتا وولزتتر– المؤرخة لأحداث بيرل هاربر، وكذلك تقرير اللجنة الخاص بـ 9/11 إلى أن الكشف والتحرى عن بوادر ودلالات أي هجوم أو عدوان وسط عالم يقع تحت وطأة الفزع والهلع لا يتطلب قدراً من المهارة فقط بل أيضاً إلى قدر فائق من الحظ. وهذا يفسر ويبرر ما قام به الإستراتيجيون العاملون في إدارة بوش من توسيع لمفهوم التصدي المسبق ليتضمن مفهوم الوقاية الخاص بمنظور الحرب الباردة، حيث أن الوقوف انتظارا حتى تتضح وتتبلور التهديدات والمخاطر الإرهابية يجعل الدولة أكثر عرضة للهجمات المفاجئة. وبدلاً من ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتقصي والسعي وراء الدول التي تأوي أو ربما تخفى الجماعات الإرهابية داخل أراضيها. فالولايات المتحدة الأمريكية ستسعى أولاً لتحتوى أو تردع مثل هذه الأنظمة، بالطرق المألوفة التي أديرت بواسطتها الحرب الباردة–، ولكن إذا أخفقت تلك الوسائل في المقاومة، ستظل الولايات المتحدة الأمريكية محتفظة بحقها في اتخاذ خطوة مسبقة ضد المخاطر والتهديدات المتداركة عن طريق الشروع في شن حرب وقائية. لذلك، كان الفرق القديم بين مفهوم التصدي المسبق ومفهوم الوقاية هو أحد المسببات العديدة التي أدت إلى وقوع كارثة 9/11، حيث أن هذا الحدث أسفر عن فئة أو نوعية من المخاطر والتهديدات يصعب كشفها والتحري

عنها إلى جانب قدرتها التدميرية. إن تم تنفيذها وتوجيهها ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي لن يكون أمامها إلا خيار واحد ألا وهو استخدام طرق ووسائل تقوم بصدها مسبقاً لمنع ظهورها وتفاقمها. وقد كان جون كيري واضحاً بهذا الصدد حيث أشار –في الحملة الانتخابية عام 2004 –إلى أنه لن يقلع عن ذاك الخيار حين توليه الرئاسة، حتى خصمه الفائز لن يتخلى عنه لا هو ولا من هم قادمون من بعده. تلك هي السمة الخاصة بالإستراتيجية الكبرى لـ بوش والتي غالباً ما ستظل قائمة. ومن اجل ذلك فإن مفهوم التصدي المسبق يتفق مع مفهوم الوقاية في أن كليهما يفيد فن التحكم في المخاطر والمجازفات وحسن مواجهتها. وقد ظهر هذا التشابه بوضوح خلال العامين الماضيين، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ستصبح خطراً راهناً وواضحاً أمام كثير من دول العالم. ويجدر بنا القول بأن السيادة كانت وستظل مبدأ مقدساً يقره ويشرعه النظام الدولي. وتجدر بنا الإشارة إلى أن قيام أقوى دول العالم فجأة بانتهاك سيادة الدول الأخرى مهما كانت – مصرحة بأن ذلك من دواعي حفظ الأمن بها – لن يفيد بل سيشكل مصدراً للإزعاج والبلبلة بالنسبة لبقية الدول الأخرى. وبهذا الصدد أشار العالم السياسي ج.جون ايكنبيرى، إلى أن سياسة واشنطن المتعلقة بالتصدي المسبق للعدوان قد شكلت الصورة المجملة لرجل الشرطة الذي يقوم بإخبار السلطات الصغرى، ولم يعد يسمح بغلق أبواب المواطنين.

على كل حال، فقد لا تزال آثار الصدمة التي سببها هجوم 9/11 باقية، حتى أن المجتمع الدولي يرى مدى صعوبة المصادقة على الخطة الموضوعة من قبل إدارة بوش لاستعادة أمن الولايات المتحدة الأمريكية من جديد. لقد توقع بوش ومستشاروه وقوع تلك المشكلة، وانتظروا حتى انتهت الدول الحلفاء (دول حلف الناتو) من إرسال وتقديم الإعانات إلى أفغانستان، ومن ثم قامت الإدارة الأمريكية ببذل قصارى جهدها لاكتساب الدعم من جهات متعددة في أولى خطواتها على طريق خطة التصدي المسبق لأغراض وقائية: وحيث أن الحرب ضد العراق لم تلق، الدعم الدولي الكافي الذي توقعته

الإدارة الأمريكية. وذلك لأسباب عدة منها: الهيكل التنظيمي القديم لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي أعطى صورة لتوازن القوى عام 1945 أفضل منها عام 2003 إعلان بوش لخوضه الحرب سواء في ظل موافقة هذا الهيكل بالإجماع أو بدونها، الصعوبة في إيجاد صلة موثقة تربط صدام حسين بتنظيم القاعدة، غياب الدليل القاطع على حيازة الرئيس العراقي لأسلحة الدمار الشامل، وأخيراً الارتياب الناجم عن الاعتراضات القاسية التي وجهها بوش لاتفاقية كيوتو – الخاصة بالتغير المناخي –، المحكمة الجنائية الدولية، والمعاهدة الخاصة بمقاومة القذائف الباليستية. وخلاصة القول، فأيا كان السبب أو التفسير لما حدث، فإن إستراتيجيته في التصدي للعدوان بالإجماع لم تلق قبولاً أو موافقة، وهذا هو الإخفاق الحقيقي بالفعل. إن قرار الرئيس بوش بغزو العراق وخوض الحرب ضدها قد آثار الكثير من التذمر العالمي النابع من رغبة هذه القوة العظمى في السيطرة دون أدنى مسئولية، مما أعقب ذلك سقوط الدعم الخارجي للولايات المتحدة. بعد أحداث 9/11، حيث شعر المواطنون الأمريكيون فى غضون عام ونصف وكأن دولتهم أصبحت منبوذة على المستوى الدولي. لعله من السهل القول بأن ذلك لا يعنى شيئاً بالنسبة للولايات المتحدة كدولة قوية لا تقلق بشأن نظرة الدول الأخرى إليها، لكن الأمر ليس صحيحاً، ولمعرفة السبب لابد من المقارنة بين مواضع التأثير والسلطة الأمريكية والسوفيتية فى أوروبا خلال الحرب الباردة. حيث أن الأولى تعاملت مع تلك الدول الأوروبية من منطلق مبدأ الإيجاب والقبول، أما الثانية فلم تفعل، مما نجم عنه مفارقة كبيرة لا صلة لها بالقوة العسكرية الخاصة بكل منهما التي من المفترض أن تعينهما على الصمود والبقاء داخل الإقليم الأوروبي. إذن، نجد أن الدرس المستفاد هنا غاية في الوضوح: فليست القوة وحدها هي القادرة على دعم ومساندة السلطة بل أيضاً غياب المقاومة، إن ما تزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بحقها في التصدي المسبق لأي خطر – لن يتلاشى، ذلك لأن أي دولة أخرى أو منظمة دولية لن تكون على

أهبة الاستعداد في أي لحظة لتضطلع بهذه المسئولية، ولكن الحاجة الماسة إلى إضفاء الشرعية على تلك الإستراتيجية لن تخبو.

وبالتأكيد، لن يصبح لأحد حق في الاعتراض على ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لضمان أمنها والارتقاء بمصالحها، بل إن الأمر يقتضى إقناع أكبر قدر ممكن من الدول بأن تلك السبل من شأنها أن تعزز –أو على الأقل لا تهين– مصالحها هي الأخرى. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنجزت ذلك بانتظام وحققت نجاحا كبيراً أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، كما حصلت على الإجماع الدولي بالموافقة على استخدام القوة العسكرية الأمريكية في حرب الخليج عام 1991، البوسنة عام 1995، كوسوفو عام 1999، وأخيراً في أفغانستان عام 2001 ولكن لكل قاعدة شواذ، حيث أن العراق كانت هي الاستثناء الوحيد – وليست القاعدة– الذي يستخلص منه دروساً عديدة. وأول تلك الدروس المستفادة، هي الحاجة الماسة إلى السلوك المثالي، حيث أن خلط القوة بالحكمة اعتقاد سيئ لا يجدي لأن القوة العضلية لا تضاهى أبداً القوة الذهنية. كما أن توجيه الإهانات إلى الحلفاء والأقوياء أمر مشين للغاية وكذلك النظر إلى الاستشارات الدولية وكأنها مصادقة رسمية على منظومة عمل قد تم تحديدها بالفعل. بالكاد أن تكون إدارة بوش هي الإدارة الأمريكية الأولى التي ارتكبت مثل هذه الأخطاء في الوقت التي هي في أشد الحاجة إلى مد يد العون لها من قبل الدول الحليفة.

أما الدرس الثاني فهو يرتبط بأسلوب ولغة استخدام القوة، حيث فضل كل من الرئيس ومستشاريه التباهي بقوة الولايات المتحدة، بدلاً من تحديد وتفسير مقاصدها. قد يكون من الممكن التفاخر بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة والتخطيط من أجل الدفاع عن مبدأ القوة فوق التحدي، ولكن سيؤدى ذلك حتماً إلى المزج بين التكبر والغموض في تركيبة مشوشة. فالقوة من أجل ماذا؟ وما مصدر تلك التحديات؟ لقد كان الأمريكيون الذين عاصروا الحرب الباردة أشد حرصاً في الإجابة على

تلك الأسئلة، كما أن بوش في فترة ولايته الأولى، أفسح المجال للكثيرين لتخمين الإجابة، ولكن فى ولايته الثانية هذه أصبح ملزماً بتحديدها وإيضاحها.

وفى النهاية، فإن الدرس الأخير المستفاد يتعلق بغياب التصور والبصيرة. لقد قام المدبرون لحادث 9/11- بالكشف عن السياسات الدفاعية غير الحصينة لدى كافة الدول والقابلة للسقوط في أي لحظة، وبالتالي فإن لم يتم إصلاح تلك السياسات أو القضاء على مستغليها إما بالقتل أو الإبعاد أو إلقاء القبض عليهم، ستصبح عملية إبقاء نظام الدولة ذاته والحفاظ عليه محلاً للمخاطرة.

أما فيما يتعلق بما نراه في تأثير التجمعات الصناعية الأمريكية على القرار السياسي الأمريكي فنجد على انه مازالت الولايات المتحدة الأمريكية وتجمعاتها الصناعية التكنولوجية تقود معظم أسواق التكنولوجيا العالمية ويشمل ذلك أبحاث الفضاء ومجالات الحاسب الآلي ووسائل الاتصال، وفى العقدين الأخيرين فإن **الشركات الأمريكية** هي أكبر مدعمي خدمات التكنولوجيا المتقدمة فيما يعادل ثلث الإنفاق العالمي في هذا المجال. وفي نفس السياق يرى الباحث على أن كل هذه النقاط من القوة الأمريكية لن تمنع التهديدات الجديدة على المدى الطويل للحيوية العلمية والابتكاري ة للولايات المتحدة الأمريكية مثلاً فإن عجز الميزانية البالغ 422 مليار دولار سوف يؤثر على الدعم الحكومي المستقبلي للأبحاث والتنمية. إن المتغيرات الأخيرة في الإنفاق الحكومي سوف تحرم الاقتصاد الأمريكي من المزايا الكثيرة للتجديد. وبالرغم من أن الإنفاق الحكومي على الأبحاث والتنمية في السنة المالية 2005 قد بلغ 132 مليار دولار و سيبلغ 137 مليار دولار عام 2009 فإن الزيادة في الإنفاق سوف تتجه بالأساس إلى مجالات الدفاع والأمن الداخلي وبرامج الفضاء. أما الإنفاق في باقي المجالات سوف يبقى كما هو ثم يخفض في السنوات القادمة. وفي يوليو 2004 وافق الكونجرس على تخصيص 70.3 مليار دولار للأبحاث والتنمية في مجال الدفاع وفي عام 2005 ارتفعت النسبة إلى 7.1% عن الأعوام الماضية وبزيادة عما طلبه البنتاجون مما يجعله قادراً على التجديد والاستمرار على المدى

القصير وطبقاً للمشروعات الخماسية للرابطة الأمريكية لتطوير العلوم فإن وزارة الدفاع سوف تركز كثيراً على تطوير وتحديث الأسلحة بينما تمهل الأبحاث الأساسية والتطبيقية. إن تمويل الأبحاث والتنمية في **المجال الصناعي** الذي يقوم به القطاع الخاص والذي يقدر بأكثر من 60% من الإنفاق الأمريكي بدأ أيضاً في الانخفاض كنتيجة طبيعية للانكماش في الاقتصاد. حيث خفضت الصناعات الخاصة إنفاقها الخاص على الأبحاث والتنمية بنسبة 1.7% في عام 2001، 4.5% عام 2002 و 0.7% في عام 2003 وبعد ذلك فإن الإنفاق في مجال الأبحاث والتنمية يتوقع أن يزيد ولكن بأقل من 1% ، وهذا المعدل هو أقل من معدل التضخم والأكثر من ذلك، ومع وجود أقل من 10% مخصصة للإنفاق على الأبحاث الأساسية فإن الصناعة لن تستطيع تخطى الفجوات التي نتجت عن التحول الحكومي إلى الإنفاق في مجالات الدفاع والأمن الداخلي. هذا الانخفاض في التمويل قد يخلق أشياء جديدة أهمها تخفيض عدد العمالة ومما يستتبع ذلك من مخاطر. إن الأمريكيين الحاصلين على درجات متقدمة في العلوم والهندسة أصبحت أعداهم في تناقص مستمر وكليات العلوم وبرامج الهندسة أصبحت تعتمد على مواهب ولدت خارج الولايات المتحدة. 38% من علماء أمريكا ومهندسيها، والذين حصلوا على درجة الدكتوراه ولدوا خارج الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية، كذلك فإن طلبة الدكتوراه في العلوم والهندسة بالولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي 1985و2000 أكثر من نصفهم يأتي من الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، وتايوان. إن الاعتماد على المواهب الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية قد يصبح نقطة ضعف كبيرة في المستقبل خصوصاً مع التوسع في اقتصاديات البلاد التي تأتى منها هذه المواهب وتقدم فرص التعليم فيها، من هنا يصبح البقاء داخل أوطانهم أكثر جاذبية خاصة بالنسبة للعلماء الصينيين والهنود. هذا بالإضافة على القيود الجديدة التي وضعت على السفر للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث هجوم 11 سبتمبر 2001 مما خلق عوائق جديدة على الدارسين الذين يريدون الدخول للولايات المتحدة. وكان المجلس الأمريكي للتعليم وجماعات علمية أخرى قد

انتقدت تكرار العوائق الأمنية وعدم الشفافية في نقص عدد طلبات الالتحاق ببرامج الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية. **وقد قامت بجهود من حيث تطوير أنظمة جديدة** : حيث أن الاختبار الحقيقي للولايات المتحدة يكمن في قدرتها على تدعيم وتحسين البيئة الابتكاري ة فعلى مدى الثلاثين عاماً الأخيرة قامت الشركات الأمريكية بدور رائد في ابتكار منتجات جديدة، بينما لعب ت الشركات الأسيوية دوراً ثانوياً، وأخيراً بدأت هذه الشركات في تحدى هذا التقسيم للعمل ولم تعد ترضى أن تكتفي بدور التابع ، هذا التغير نشأ عن تحول في خريطة عمل الشركات الأمريكية في الفترة من 1980-1990، حيث بدأ منتجو التكنولوجيا الأمريكيون في التعاون مع العديد من مراكز الأبحاث حول العالم كما أن المنتج الخاص وجد أن عملية البحث والتنمية أصبحت مكلفة جداً وخطيرة للمعمل الواحد في الشركة الكبيرة وعوضاً عن ذلك بدأت الشركات الأمريكية العملاقة في التعاون والاتصال مع الشركات الأخرى والجامعات حول العالم لتطوير منتجات جديدة. وهذا النشاط قد ظهر في مشروعات مثل (وادي السليكون) كما إن تكنولوجيا الاتصال الرخيصة قد جعلت الشركات الأمريكية تتجه نحو العالمية (Segal, Adam, 2004).

ثانيا: الخلاصة العامة

وعليه فإننا توصلنا إلى التالي:

1 -لقد هيمنت صناعة العسكرة والسلاح منذ الحرب العالمية الثانية على السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية، وبالتالي مازالت هذه السياسة محكومة بهذه الفلسفة من لعبة المصالح المرتبطة بصنع القرار الأمريكي.

2 -هيمنت السياسية الأمريكية على بيع السلاح وتجارته والذي يمثل اليوم أهم سلعة دولية ويحتل مركزا متقدما للغاية في قائمة أكثر السلع تأثيرا في حركة الاقتصاد العالمي.

3 – أميركا هي . دولة الإنتاج والتصدير الأولى . وبهذه الصفة تستطيع التحكم بدقة فيما يتسلح به الآخرون من حيث النوعية ومن حيث الكم، وغالبا ما تتم عملية بيع السلاح تحت إشراف وتدريب خبراء أميركيين.

4 –الاقتصاد العالمي مرتبط بالسياسة الأمريكية العليا وهي المحرك في التأثير على صنع القرارات الدولية والأمريكية المرتبطة بالأساس بمصالحها التجارية والاقتصادية والرأسمالية.

5 –الرأسمالية الأمريكية ومؤسساتها الصناعية أصبحت اليوم تحتكر القرار الدولي وتؤثر بقوة فيه وهذا من خلال مجالات صناعات (النفط – السيارات– السلاح – التبغ – الطائرات –...الخ) ومدى سيطرتها عليه.

قائمة المراجع

– المراجع العربية

- أبدو، ج. (Geneive Abdo) (2005)، " Islam in America :Separate but Unequal"، The Washington Quarterly, Vol.28, No. 28، ترجمة وإعداد فضيلة محجوب. الولايات المتحدة الأمريكية.
- إبراهيم، أ. (2005)، "**الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**" ، المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية ، مشروع الشرق الأوسط الكبير. جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية"، القاهرة.
- إبراهيم، ح. (2002)، " **تحليل ردود الفعل العربية تجاه أحداث سبتمبر وتداعياتها، من كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية** "، الطبعة الأولى, مطابع الأهرام التجارية , قليوب, القاهرة.
- ابو بكر ، ت. (1987)، **الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني** دار ذات السلاسل. الكويت. الطبعة الثانية.
- أبو رمان, م. (2007), **الجزيرة نت**، http://www.aljaml.com/node/3775
- أبو رمان، م . (2003)، "**أمريكا – صدام الايدولوجيا والمصالح**"، 2003/06/01 ، http://www.islamtoday.net/articles/show
- أبو زيد ، ل.(1991): **أمريكا والوجه الآخر** ، الطبعة الثانية. دار النشر خطوط الطاهر البلاوي (البرلمان) ، بغداد.
- أبو لبده , ن. (2004) :السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1991 – 2000) معهد البحوث والدراسات العربية , مصر(رسالة دكتوراه) .
- أبوعمرو، ز . (1989)، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة** ، الطبعة الأولى، دار الأسوار، عكا، القدس.
- **الاتفاقيات العسكرية السعودية الأمريكية.** موقع مركز الحرمين للإعلام الإسلامي.لندن http://www.memri.org/bin/articles.
- الأحمدي, ف, (2006)، **دوافع المساعدات الأمريكية لإسرائيل** ,**http://www.alriyadh.com/2006**.
- **الأسر نت**، (2005)، **موقع العصر ملفات ساخنة**، الأسر نت.
- أورفسكي، ب . (1998)، "**قرارات أساسية في الديمقراطية الأمريكية** "، دار البشير عمان، الأردن، ترجمة الدكتور شحدة فارع.
- ايزكس د. 1976. اليهود والسياسة الأمريكية، دار الاتحاد بيروت.

- باربرا، ف. (2004)، **الحرب الصليبية الأخيرة**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ترجمة إحسان عمر.
- باروز، غ. (2006)، **تجارة السلاح** . كامبريدج ريفيوز بوك .لندن. نقلا عن الجزيرة نت.المعرفة, http://www.aljazeera.net/.
- باسيفيتش، أ.(2004): **الإمبراطورية الأميركية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية** ، الطبعة الأولى . مركز التقريب والبرمجة،.بيروت، لبنان.
- براري، ح، (2004) مقالة بعنوان " **أمن إسرائيل صراعات الإيديولوجيا والسياسة**" ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.
- برنامج من واشنطن تقديم حافظ ميرازي, الجزيرة. نت.
- تايلر ، أ. (2004) ، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط – المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- **تقرير واشنطن** Taqrir T Washington (2005)، محمد المنشاوي العدد الثاني والعشرون 3 سبتمبر/أيلول 2005، إسلام اون لاين.
- تم جمع المعلومات وجدولتها من أرشيف مؤسسة Foreign military sales في الأعوام من 1950–2005
- تيري , ج (2002) **دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في : الوطن العربي في السياسة الأمريكية** الطبعة الأول مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت، ص ص 14–15.
- جرادات، م, (2006), **الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.
- جرجس، ف. (2002)، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت ، لبنان.
- جرجس، ف.(1998): **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- **جريدة الرياض اليومية**، (2006)، "**التوظيف الأمريكي لنموذجيْ الترهيب والترغيب**"، راكان المجالي، الاثنين 23 جمادى الأولى 1427هـ – 19 يونيو 2006م، العدد 13874.
- **جريدة الوطن**، أخبار الوطن 2003/1/17 – الوطن نت.
- جوكينشلوا وشيرلي س. (2005)، التربية الخاطئة للغرب– كيف يشوه الإعلام الغربي صورة الإسلام، ترجمة حسان بستاني الطبعة الأولى ، بيروت لبنان.

- حامد فهمي, ش. (2005), **عن مركز كارينجي الإسلام المعتدل هو الحل لأمريكا/ تقرير مركز راند** – قراءة وترجمة شيرين حامد فهمي.
- حامد، ر . (2002), **الصعود الأمريكي في الشئون الدولية في اعقاب الحرب العالمية الثانية و ردود الفعل العربية**, من كتاب "**صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية** , الطبعة الأولى, مطابع الأهرام التجارية, قليوب, القاهرة, جمهورية مصر العربية.
- حبيب, ك . (2006)، **التحولات في الإستراتيجية الأمريكية** ، الطبعة الأولى، دار مصر المحروسة، القاهرة.
- حديث السيد الرئيس بشار الأسد إلى شبكة / بى بى اس/ التلفزيونية الأميركية أجراه السيد تشارلى روز.
- حرب تدخين" بين شركات التبغ وعلماء المسلمين, إسلام اون لاين, http://www.islamonline.net, 2007
- الحسن، ي.(1990): **البعد الديني في السياسة الأمريكية للصراع العربي الصهيوني، دراسة في الحركة المسيحية الأصولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حمد ، ج . (2001)، **بناء الدولة والتحول نحو الديمقراطية: الحالة الفلسطينية** . رسالة دكتوراه تم نشر فصل من فصولها باللغة الانجليزية في مجلة جامعة النوتردام – ولاية انديانا – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حول أمريكا (دستور الولايات الأمريكية مع ملاحظات تفسيرية) وزارة الخارجي ة الأمريكية مكتب برامج الإعلام الخارجي 2005(ص 6).
- خليل , أ (1997) : **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية العدد 127 ص82.
- دابليوليش، د. (2005): **الشرق الأوسط والولايات المتحدة، إعادة تقييم تاريخي وسياسي** ، المجلس الأعلى للثقافة. الطبعة الأولى ،الجزيرة– القاهرة.
- الدلو، ج . (1996) : **الصحافة الدينية المتخصصة في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى . دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع ، غزة .
- الربيع، م . (1990): **صنع السياسة الأمريكية .. والعرب**، الطبعة الأولى. دار الكرمل ، صامد، عمان، الأردن.
- الرفاعي، ر، و قبيسي، م.(2004): **أميركا والشرق الأوسط الجديد** ، الطبعة الأولى. دار الحرف العربي ، بيروت، لبنان.
- روزنبرغ، ت.(1989): **إسرائيل ومصلحة أمريكيا القومية**، ترجمة هنري مطرومحمود برهوم، منشورات دار الكرمل، صامد.

- زلوم, ع . (2007). حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- ستيفينسون، د.(2001): **الحياة والمؤسسات الأمريكية** ، ترجمة أمل سعيد، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- سعودي، هـ. (1983)، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973**، الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- سعودي، هـ. (1992) ، **منظمات العرب الأمريكية والقضايا العربية** سلسلة بحوث سياسية, جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية. القاهرة، مصر.
- سعودي، هـ. (2002)، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية** مقالة في كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، تحرير الكتاب, د/ أحمد يوسف أحمد و د/ ممدوح حمزة, الطبعة الأولى, مطابع الأهرام التجارية, قليوب, مصر.
- سكيدمور، م. (1981), **كيف تحكم أمريكا** , الطبعة الثالثة, مطبوعات كتابي, القاهرة, ترجمة د. نظمي لوقا.
- سلام، هـ. (2006)، **القوة العسكرية للدول العربية من منظور واشنطن** : المملكة السعودية وقطر. تقرير واشنطن 5 /8/ 2006 _ /http://www.taqrir.org
- سليمان، م . (2004)، **قراءة في تحولات السياسة الأردنية: بين عبء التاريخ ومأزق الجغرافيا. (2) 'دولة على الحافة** "، **مجلة العصر** عن مجلة "العلوم الاجتماعية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، الأردن، الأسر نت.
- السهلي، ث. (2006)، **تجارة السلاح في العالم** . الحرية، مجلة التقدميي ن العرب.القاهرة2006/11/5 http://www.alhourriah.org
- السيد حسين, ع . (2001)، "**العرب في دائرة النزاعات الدولية**"، الطبعة الأولى, بيروت، مطبعة سيكو، بيروت، لبنان.
- سيرفاتي، س.(1995): **وسائل الإعلام والسياسة الخارجية** . حرره وترجمه محمد مصطفي غنيم. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.
- شبكة الإنترنت للإعلام العربي Arabic Media Internet Network
- شرابي، ن.(1989): **أمريكا والعرب، السياسة في الوطن العربي في القرن العشرين** ، الطبعة الأولى. رياض الريس للكتب والنشر، لندن، بريطانيا.
- الشرق الأوسط في مذكرات بن كلينتون (سوريا) الفصل الرابع والخمسون (ص 883–888) مركز الشرق الأوسط.
- **الشرق الأوسط،** (2005) جريدة العرب الدولية – 5 مايو 2005– العدد: 9655 .

- الشريف ح.(1997)، **الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً** ، السفير – الهيئة المصرية العامة للكتب.
- شمالي ، ن. (1981), **إفلاس النظرية الصهيونية**, منشورات فلسطين المحتلة, بيروت.
- الشوربجي , م (1995) : الانتخابات الأمريكية 1994 رئيس ديمقراطي وكونجرس جمهوري السياسة الدولية عدد 119 ص214 .
- شيف ز .و يعاري ي . (1989)، **الانتفاضة – الانتفاضة الفلسطينية– الجبهة الثالثة لإسرائيل** – مطبعة مبني سيمون وستشيستر – ش 230 الأمريكي – نيويورك 2002م.
- صابات، خ .(1982) : **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها** ، الطبعة الثانية . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة.
- الصغير، ع. (2001)، " قراءة في كتاب المسيح اليهودي ونهاية العالم لرضا هلال "، مؤتمر قطر للحوارات. http://www.qatar-conferences.org
- الطويل, ك . (2002) مقالة بعنوان **امريكا والعرب** نشرت أولا في **المستقبل العربي** , العدد 281, يوليو 2002, وفي كتاب "**الوطن العربي في السياسة الأمريكية** "**سلسلة كتب المستقبل العربي, الطبعة الأولي, مركز دراسات الوحدة, بيروت, لبنان.**
- الطويل, ك. (2002)، "**الوطن العربي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية**"، مركز دراسات الوحدة ، بيروت، لبنان.
- عبد الرحمن، ح. (1999)، "**أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا** "، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد السلام، م. (2004)، **السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط**.كراسات استراتيجية.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.مؤسسة الأهرام. القاهرة– http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram
- عبد القادر، ن. و سليم، ص. والخالدي ك. (2005)، **البنتاغون بين عقود السلاح والحروب المفتوحة** .برنامج تلفزيوني.محمد بيشكر(مقدم).قناة العالم 12 /2005/10 .إيران – http://www.alalam.ir/
- عبد المهدي ع . (2002)، **الإرهاب العالمي من يصنعه، ومن يمنعه– يصنعه اليهود والنصارى والعرب ويمنعه الحروب– العقل والدين** . تأليف – مكتبة الإيمان للنشر– كلية أصول الدين – جامعة الأزهر– مصر طبعة أولى 2002.
- عبد الواحد، ح.(1997): **أمريكا حرية جنس وبوليتيكا** ، الطبعة الأولى . مركز ألخضاري العربية، الجيزة، القاهرة.

- عربيد , م (2007) العرب بين اللوبي الإسرائيلي ولوبي رأس المال حزب التحاد ألإشراكي العربي الديمقراطي في سوريا (9.1.2007) http://www.ettihad-sy-net//modules.php?name=news&file=artisle&sid=442
- العقاد, ص.(1979): **المشرق العربي المعاصر** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية (ص 119- ص122)
- على , ط (2001) . العلاقات العربية الأمريكية (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية): معلومات دولية _ العدد 67 شتاء 2001 ص ص 76- 74.
- عمر، حسين (2006)، " **الحرب الصليبية الأخيرة** "، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- غانم, ع. (2006)، **نحن وأمريكا, عودة التاريخ أم نهايته؟!** القاهرة، الراية.
- الغندور , ع (1996) : **السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال إدارة بوش** ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص 15.
- فهمي، ش.(2002)، **الإعلان الإمبراطوري الأمريكي,** إسلام أون لاين.نت.
- فيليب ر . (2005). **العدو الأمريكي. أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا** . تاليف. ترجمة بدر الدين عرووتي. المجلس الأعلى للثقافة.الطبعة الأولى. الجزيرة – القاهرة.
- قدري ، ق . (1987) **الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية** ، الطبعة الثانية، دار الأسوار – عكا
- كارتر, ج. (2006)، **فلسطين "سلام لا تفرقة عنصرية"**، الطبعة الأولى, الناشر عادل نجيب بشري, القاهرة, ترجمة عادل نجيب بشرى.
- كمال س. (1996)، **أشهر المنظمات الإرهابية في العالم** – مؤسسة الإيمان – مطبعة دار الرشيد– دمشق – بيروت – لبنان.
- كنعان , ح (2005) **مستقبل العلاقات العربية– الأمريكية** ، لبنان , دار الخيال لطباعة والنشر والتوزيع.
- كينشلوا ج. وسشتاينبرغ ش. (2005)، **التربية الخاطئة للغرب/ كيف يشوه الإعلام الغربي صورة الإسلام**، ترجمة حسان بستاني الطبعة الأولى, دار الساقي، بيروت, لبنان.
- ليتل, د.(1990): **الحرب الباردة والفعل الخفي (الولايات المتحدة وسوريا 1945–1958)** مجلة الشرق الأوسط , المجلد 44 ، العدد الأول.
- ليش, د.(2005): **الشرق الأوسط والولايات المتحدة (إعادة تقييم تاريخي وسياسي)** القاهرة: المجلس الأعلى للكثافة للنشر والترجمة (ص215 – ص312).

- ليفريت, ف.(2005): **وراثة سورية (اختبار بشار بالنار)** لبنان: الدار العربية لعلوم , الطبعة الأولى (ص105 – ص107–ص109–ص206)
- مجدوب , ط .وآخرون (2001): **الإمبراطورية الأمريكي ة** , الجزء الأول القاهرة : مكتبة الشروق .
- مجلة مدل ايست – اذار 1981 – ترجمة مركز البحوث والمعلومات.
- مجموعة مؤلفين, (2002)، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية** ، سلسلة كتب المستقبل العربي, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة, بيروت, لبنان.
- مجموعة مؤلفين، (2002)، **العرب والعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر** ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة، بيروت، لبنان.
- محجوب، ف . (2007)، "**تحول الخيارات والهواجس والأولويات**"، يونيو 2007، http://www.alhourriah.org
- محمد ا. (2004)، **في مواجهة الأمركة** الطبعة الأولى .دار الفكر بدمشق .دمشق.سورية.
- محمد ش. (1981)، **الولايات المتحدة الأمريكية والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية** ، إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- المركز الفلسطيني للأبحاث، **الإدارة الأمريكية والسلطة الجديدة.**
- مسعد , ن . (2002) : **السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد 11/ سبتمبر** , في :ا. يوسف , م . حمزة (محرران) **صناعة الكراهية في العلاقات العربية** – الأمريكية الطبعة الأولى، مطابع الأهرام , القاهرة . ص 185 .
- مسعد, ن. (2002), **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر**, من كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية, مطابع الأهرام, قليوب.
- المصدق، ح. (2006)، **دول الخليج العربي ضحية استنزاف تصنعها شركات الأسلحة** .موقع العرب اون لاين 2006/9/18 – http://www.alarabonline.org
- مقلد, أ.(1986): **الصراع الأمريكي– السوفيتي حول الشرق الأوسط (الأبعاد الإقليمية و الدولية)** الكويت: ذات السلال للنشر والتوزيع (ص16–ص25–ص158–ص164–ص264).
- منتدى موقع الأستاذ عمرو خالد, (2007)، **المعونة الأمريكية لمصر ماضي وحاضر ومستقبل**، http://forum.amrkhaled.net
- منصور، م. و مصطفى م.(1995)، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط** . مكتبة مدبولى . القاهرة..ص78
- **موقع دنيا الوطن** خفايا وأسرار.

- النابلسي، م.(2004): **في مواجهة الأمركة**، الطبعة الأولى . دار الفكر. دمشق. سورية.
- نصيف، أ. (1989)، **جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية – تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية** ، شركة المنصور للطباعة المحدودة. الطبعة الأولى. بغداد.
- نظام ش. (1989)، **أمريكا والعرب (السياسة في الوطن العربي في القرن العشرين)**. الطبعة الأولى . لندن/بريطانيا . دار النشر/ رياض الريس للكتب والنشر .
- هنتجتون، ص. (1996)، "**صدام الحضارات .. إعادة صنع النظام العالمي** "، مركز سيمون وتشستر دوكفيلر للأمريكيين، نيويورك، كتاب مترجم من طلعت الشايب، تقديم د. صلاح قنصوه.
- هنيبوش, ر.(1994): **السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية** ، في : د. بهجت قرني و د.علي الدين هلال (محرران) السياسة الخارجية للدول العربية , ترجمة د. جابر سعيد عوض , القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية , الطبعة الأولى.
- هيرسبرنغ، ديل. (2005): **المؤسَّسة العسكريَّة الأمريكيَّة والرئاسة** : العلاقات المدنية العسكرية من روزفيلت إلى بوش، مراجعة: عبد القادر حسين ياسين، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- هيرسبرينغ د. " Dale R. Herspring البنتاغون والرئاسة : العلاقات المدنية . العسكرية من روزفيلت الى بوش The Pentagon and the Presidency : Civil-Military Relations from FDR to George W. Bush)."
- **ويكيبيديا الموسوعة الحرة و المركز الفلسطيني للإعلام**,
- يوسف أ. وصخر م. (محرران)، مجموعة مؤلفين(2002)، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، الطبعة الأولى, مطابع الأهرام التجارية, قليوب, القاهرة.
- يوسف، ال. (1990)، " **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني** "، الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.
- يونس , ن (2003) :السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة (1989 – 2000) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة.

- **المراجع الأجنبية**

- Adam Segal. (2004) America Losing Its Edges?: Foreign Affairs, Vol. 83, No. 6 :November/ December 2004, Translation and prepared by Sameh Hamam Ahmad, Al Ahram press Cairo, Egypt.
- Alfred M..Lilienthal, (1953), what price Israel (Chicago Henry ,Regrery co., 74.
- Bienefeld, M.F., (1994): The new World order: Echoes of anew Imperialism Third world quarterly. Vol. 15, NO. 1, 1994, P.40 .
- Chuban, Shahram; 1982. Security in the Persian Gulf: the Role of Outside Power.(International Institute of Strategy), London.
- Community Colleges, (1991): Preparing students as Global Citizens. Institution-Name: BBB 14732- Howard Community Coll., Columbia? MD. 10, Fille: 11E: New Folder/12.htm,10/11/1423.
- Congressional Quarterly. 1972. Washington, D.C. Vol. 30.
- Cruikshank, Jane. (1996): Economic globalization: Aneed for alternate visions. Canadian – Jaurnal of University Continuing education, (22), 49-66 Sor-nl- ask Eric Abstract.
- Currie, Jan, Ed; Newson, Janice, Ed (1998): Universitys and Clobalization: Critical Perspectives. “Eric No: Ed424843”
- Feingold, (1981), Zion in America: the Jewish experience from Colonial Times to the present.
- Festiger, L . (1979):"A Theory of cognitive Dissonance, (California: Stanford University press) p.34.
- Henry Cabot lodge, (1922), Speech, reported in: New Palestine, 26 May 1922.
- Hilsman , R.(1967):" to move a nation", New York: Doubleday, p p7-12
- Jons, Phill ip. (1998): “Globalization and Internationalism Democratic Propects for World Education” Comparative Education, Vol.34, No.2 P143-155.
- leadership and the American media. In Y.R. Kamalipour (ed), 1995, the US media and the middle east. Greenwood press, Westport.
- Major Arms Sales Notification process (SEC 36.b,AECA): Security operation Agency. Department Of Defense.
- Major Arms Sales Notification process (SEC 36.b,AECA: Security operation Agency. Department Of Defence. Milbrath, L.(1967): Interest Groups and foreign policy, In Jamesn. Rosenau, Ed., Domestics sources of foreign policy (New York: free press).
- Muslih, M.(1994): " dateline Damascus: Asad is ready" Foreign policy Number 96 fall p. 147.
- Nalder, Glenda. (1999): The Art of “Globalization, the Culture of difference, the Industry of Knowled age”. (1999). Eric No: Ed 455154

http://www.askeric.org/cgi-bin/ericdbqueryz.apsearch Eric Abstract. 10/11/2002.
- Olson ,w.(1991) The us congress : An independent Force in world polices, International Affairs ,
- Pettiford, Lioyd; (1996), "Changing Conceptions of Socurity in the third world," Third world quarterly' Vol. 17, No. 2, June 1996. P. 45.
- Quandt, W. (1996): " New USA policies for a new middle east",(Colorado west view press, Tonicity university) pp. 413-417.
- Retionff, Luis. (1995): "Global Insecurity and Education: the culture of Globalization," Eric, No: EJ 526731.
- Shiozawa, Kazuomi. (2000): Globalization of Higher education in Japan dissertation Abstracts PhD international, political science, General (0615); education, higher (0745), 158-05 99-83480-3.
- Takahashi – Shinji (1996): "Talk Actoss the oceans: Language and Culture of the global, Internet community" Eric, No: EJ544815. PlsarchEric Abstract, 10/11/2002.
- Teasdal, G.R.. (1997);: "Globalization, Localization: Im Pacts" and Implication for Teacher Education in the asia Pacific Region, ERIC, No: Ed 416038
- The Federation of American Scientist :sales Data.U.S Arms Transfers:Government Dat
- Thomas L. Brewer. 1986. American Foreign Policy. A contemporary introduction, second edition, printed in the United States of America, Hall Inc., Inglewood Cliff, New Jersey.
- U.S.Arms client profiles: Saudia Arabia. Arms Sales Monitoring Project.
- Uphoff & Others "Feasibility and Application of Rural Development" Cornell University, U.S.A. 1979.
- Urso, Ida .(1991): Teacher Development Through Global Education . ASCD, "Global Education From Thought to Action", 100-108.
- Zaharna R.S.(1995) : the Palestinian

– المواقع الالكترونية

- http//www.ikhwanwe.org
- http://algazeera.net/NR/exers/8B64F9D0-5737-40E7-BC6F-6989D03efa7d.htm
- http://ar.wikipedia.org
- http://ftp.fas.org/asmp/profiles/index.html

- http://ftp.fas.org/asmp/profiles/index.htmlhttp://www.fas.org/asmp/profiles/worldfms.html http://www.askeric.org/cgi-bin/ericabqueryz.P1search Eric Abstract 10/11/2002.
- http://inciraq.com/AlMutamar/Archive/804/050502_804_Class.htm
- http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6594
- http://www.alfikralarabi.com/forum/viwwthread. Php3?fid=3&tid=18
- http://www.almaqreze.com/
- http://www.alokab.com/forums/index.php?s=653cc888b27a231e150fc371cdec885e
- http://www.alriyadh.com/2006/06/19/article164599_s.html
- http://www.alwatan.com.kw/Default.aspx?MgDid=518993&pageId=163
- http://www.alwi7da.org/forums/showthread.php?t=2639
- http://www.amnesty-arabic
- http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=3&article=297489&issue=9655
- http://www.asharqalawsat.com/leader...44278 issue=9639
- http://www.askeric.org/cgi-bin/eric dbquer yz
- http://www.askeric.org/cgi-bin/ericdbquery.z.p1.10/11/2002.
- http://www.assabeel.info/inside/article.asp?newsid=6945&section=0
- http://www.birzeit.edu/news/news-d?news_id=115264
- http://www.birzeit.edu/news/news-d?news_id=97219
- http://www.buyusa.gov/egypt/ar/sec_speech.html
- http://www.buyusa.gov/egypt/ar/sec_speech.html
- http://www.daralhayat.com/special/issues/09-2003/20030904-05P10-01.txt/story. Html
- http://www.egyptwindow.net/modules.php?name=News&file=article&sid=540
- http://www.fas.org
- http://www.fas.org/asmp/resources/govern/109th/FMS36bbriefing.ppt#425
- http://www.hailvb.com/vb/showthread.php?t=17499
- http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=23688&SecID=23
- http://www.islamonline.net
- http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/05/article
- http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article04.sht ml
- http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/article21.shtml
- http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/ afkhar. Asp
- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite
- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid

- http://www.islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&catid=76&artid=3995
- http://www.lbiumi.com/dissertation/Fullcit/9977574
- http://www.lib.umi.com/dissertations/Fullcit/N067239.07/11/1423.
- http://www.lip.com/DissertationsFullcitNo67239.7/11/1423.
- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid
- http://www.pchrgaza.org/files/PressR/English/2005/147-2005.htm
- http://www.qudsway.com/Links/Doctor/8/Html_Doctor8/8hdo82.htm.
- http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1
- http:www.alarabiya.net/articles/2007/04/7

فهرس المحتويات

المحتويات	الرقم
الإقرار	أ
شكر وعرفان	ب
الملخص بالعربية	ت
Abstract	ج
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	1
المقدمة	2
مشكلة البحث وأسئلته	3
أهمية ومبررات البحث	4
أهداف البحث	5
فرضيات البحث	6
منهجية البحث	7
استعراض عام لفصول الدراسة	9
الفصل الثاني **الدراسات السابقة**	11
أولا: الدراسات العربية	12
ثانيا: الدراسات الأجنبية	22
تعليق عام على الدراسات السابقة	30
رؤية الباحث في الدراسات السابقة	33
الفصل الثالث **الإطار النظري**	36
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الإدارة الأمريكية	38
الإدارة الأمريكية	39
المكتب التنفيذي للرئيس	40
وزارة الخارجية	41
وزارة الدفاع	42

المبحث الثاني: القرار السياسي الأمريكي	44
السياسة الخارجية الأمريكية وعملية صنع القرار	45
دور مؤسسة الرئاسة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية	47
سلطة الكونجرس في مجال السياسة الخارجية	50
جماعات المصالح في النظام السياسي الأمريكي	53
جدلية صناعة القرار السياسي الأمريكي	56
جدلية صلاحيات الرئيس مع الكونجرس	56
آلية سن القوانين الأمريكية	61
جدلية العلاقة بين الكونجرس وقوى الضغط في صناعة القرار الأمريكي	62
مجلس الأمن القومي	64
إشراف الكونجرس على أجهزة الاستخبارات	67
التجمعات الاقتصادية لشركات وسائل الإعلام	69
وسائل الإعلام والمؤسسات الحاكمة	70
احتكار الخبر وملكية الوسائل الإعلامية	72
وسائل الإعلام والسياسة الخارجية	74
الفصل الرابع **التجمعات الصناعية الأمريكية**	77
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن التجمعات الصناعية الأمريكية	79
التجمعات الصناعية العسكرية شركات السلاح الأمريكية	80
شركات الأسلحة ونموذج العلاقات الأمريكية السعودية	89
المبحث الثاني: التجمعات الصناعية غير العسكرية	95
أولا: شركات السيارات الأمريكية	95
ثانيا: شركات المشروبات الغازية الأمريكية	102
ثالثا: شركات التبغ الأمريكية	103
الفصل الخامس **الاستنتاجات**	105
المبحث الأول: الاستنتاجات والرد على التساؤلات	107
الاقتصاد الأمريكي وتجارة السلاح	119
البعد السياسي	122

المساومة وصنع القرار	128
العلاقات بين البنتاغون والكونجرس	128
الأساس العقائدي للمؤسسة العسكرية	130
السياسة والتحالفات الإستراتيجية الأمريكية في القضاء على الإرهاب	145
نزع فتيل الصراعات الإقليمية	146
الولايات المتحدة الأمريكية والعهد الاقتصادي الجديد	149
توسيع دائرة التنمية	152
التعاون مع المؤسسات المركزية	153
تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي	156
الفصل السادس **الخاتمة**	159
أولا: النتائج العامة	160
أبعاد صادرات الأسلحة الأمريكية للمنطقة العربية	161
تطور السياسة الأمريكية في بيع الأسلحة للدول العربية	164
الخلاصة العامة للنتائج	167
الإستراتيجية الأمريكية الكبرى في فترة الولاية الثانية–دروس وعبر	170
ثانيا: الخلاصة العامة	177
قائمة المراجع	179
– المراجع العربية	180
– المراجع الأجنبية	188
– المواقع الالكترونية	189